[redacted]

منصور حسن: أرحب ببقاء «المجلس العسكرى» أكثر من ٦ أشهر لتحقيق الانتقال الآمن للسلطة 10



سمير فريد يكتب: الدين لله والوطن للجميع 8

الجمعة ١٨ من مارس ٢٠١١ م- ١٣ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ- ٩ من برمهات ١٧٢٧- السنة السابعة- العدد ٢٤٦٩ تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ١٦ صفحة - جنيه واحد Al Masry Al Youm-Friday -Mar 18 th - 2011- Issue No. 2469- Vol.7

إيران تلوّح بحرب «شيعية - سنية» بعد الدعم الخليجى لـ«البحرين»

كلينتون: دول الخليج سلكت الطريق الخطأ.. ويجب التفاوض مع المحتجين



رجل دين إيرانى يتظاهر أمام السفارة السعودية فى طهران «أ.ف.ب»

عواصم ـ وكالات الأنباء:

لوحت إيران بإشعال حرب سنية ـ شيعية فى المنطقة، وهددت بخنق من سمتهم «المعتدين»، بعد إرسال السعودية والإمارات قوات عسكرية لدعم حكومة البحرين السنية فى مواجهة احتجاجات المعارضة البحرينية ـ الشيعية فى معظمها ـ محذرة من أن الأزمة يمكن أن تقود إلى «صراع أوسع نطاقا».

ووجه الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد تحذيراً إلى القادة السعوديين والإماراتيين، أمس الأول، معتبرا أن «التدخل العسكرى عمل مشين ومحكوم عليه بالفشل، وشعوب المنطقة ترى أنه من صنع الولايات المتحدة».

وقال: «أقول لبعض الذين أرسلوا قوات مسلحة إلى البحرين إن بعض دول المنطقة أرسلت فى الماضى قوات إلى جيران لها ومن ثم يجب استخلاص العبر مثلما حصل لصدام حسين». وأضاف: «الولايات المتحدة ليست صديقة وفية لكم، فقد ضحت فى الماضى بأصدقائها خصوصاً صدام».

وانتقد «نجاد» قادة البحرين ودعاهم إلى الاستجابة لمطالب المعارضة. واستدعت إيران، أمس الأول، سفيرها فى المنامة، احتجاجاً على ما وصفته بـ«قتل شعب البحرين من جانب حكومته». وهدد حسين نجفى، عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بالبرلمان، بأنه «إذا لم يتم إخماد نيران السعوديين فى البحرين فإن طهران وبدافع الحفاظ على استقرار المنطقة ستتحرك سريعاً لخنق الدول المعتدية». وقال وزير الدفاع الإيرانى أحمد وحيدى إن هذا التدخل «سيزيد التوتر ويخرب الأمن والاستقرار فى المنطقة».

وخرج الإيرانيون فى مظاهرات للتنديد بحكام البحرين والسعودية والإمارات، كما شهدت لبنان والعراق والسعودية مظاهرات للشيعة ضد قمع المحتجين البحرينيين.

يأتى هذا التصعيد فى اللهجة فى الوقت الذى استعادت فيه الشرطة البحرينية السيطرة على وسط المنامة، بعد أن أخرجت منه المتظاهرين بالقوة، مما أسفر عن مقتل ٣ متظاهرين و٣ جنود، واعتقلت الشرطة البحرينية ٦ من قادة المعارضة بينهم ٥ من الشيعة.

فى غضون ذلك، اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون أن دول الخليج سلكت «الطريق الخطأ» بتدخلها فى البحرين، ودعت الحكومة البحرينية إلى التفاوض مع المحتجين من أجل التوصل إلى حل سياسى.

(طالع ص١٠)

مواجهة اللحظات الأخيرة قبل الاستفتاء



مؤيدو «نعم»: خطوة نحو تحقيق مطالب الثورة والموافقة لا تعنى عودة الحياة لدستور ٧١

أنصار «لا»: مصر ستدخل فى مأزق دستورى لا خروج منه.. والتعديلات إحياء لدستور أسقطه الثوار



ملف خاص 6 - 7

«البترول» تتفاوض مع إسرائيل لرفع أسعار تصدير الغاز.. و«أمورفنية» وراء توقف الضخ

دراسة تنفيذ مشروع باستثمارات ١١ مليار دولار شمال «المتوسط»

كتب ـ منصور كامل:

كشفت وزارة البترول عن مفاوضات تجرى فى الوقت الحالى لرفع أسعار تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل، من خلال وجود آلية تسمح بذلك فى العقود المبرمة بين الطرفين.

وأكد عبدالله غراب، وزير البترول - عقب لقائه الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، ورئيس شركة «بى. بى» للبترول بوب دوبلى أمس - أن ما يثار عن أسعار تصدير الغاز المصرى لإسرائيل هو أرقام التعاقد الأصلى، وهو ما تم تعديله فيما بعد ويخضع للمراجعة الدورية من أجل الوصول إلى أفضل سعر تصديرى، مشيراً إلى أن هناك بعض الأمور الفنية يجرى التعامل معها لإعادة ضخ الغاز لإسرائيل «المتوقف حاليا»، حسب تأكيده.

ومن جهته، قال رئيس شركة «بى. بى» إنه بحث مع رئيس الوزراء تنفيذ مشروع ضخم للغاز فى شمال البحر المتوسط باستثمارات تصل إلى ١١ مليار دولار ويوفر ٥ آلاف فرصة عمل، لافتاً إلى أنه تم بالفعل ضخ استثمارات فى هذا المشروع تصل إلى ١,٥ مليار دولار، ويتم تنفيذه خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأضاف: «سيكون الجزء الأساسى من هذا المشروع فى غرب البحر المتوسط، بالإضافة إلى الاستثمارات التى تنفذها شركتنا فى شركة جابكو، والتى تصل إلى ٢٠٪»، مشيراً إلى أن الأحداث والاضطرابات فى ليبيا أدت إلى خروجهم من السوق الليبية فى أول أيام عملهم بعد وقوع الاضطرابات، وهو ما دفع الشركة للتوقف عن الحفر.

وأوضح دوبلى أن إجمالى استثمارات شركته فى ليبيا يصل إلى ٧٠٠ مليون دولار، وأنهم يأملون فى مواصلة العمل هناك مع عودة الاستقرار، لافتاً إلى أنهم يترقبون الموقف الليبى لإعادة العمل.

وفيما يتعلق بمستحقات شركات البترول العالمية لدى الحكومة أكد وزير البترول أنه يجرى الاتفاق مع الدكتور سمير رضوان، وزير المالية، لإعادة جدولة مستحقات الشركات الأجنبية.

غراب

١٥٪ علاوة اجتماعية للقطاع الخاص والحكومة تبدأ إعداد هيكل جديد للأجور

رضوان: سنستعين بخبرات منظمة العمل الدولية ومنظمات المجتمع المدنى

كتب ـ محمد عزوز ومحسن عبدالرازق:

قالت مصادر مطلعة لـ«المصرى اليوم» إن الدكتور أحمد البرعى، وزير القوى العاملة والهجرة، اتفق مع ممثلى منظمات رجال الأعمال على صرف العلاوة الاجتماعية للعاملين فى القطاع الخاص والاستثمارى وجميع العاملين المخاطبين بأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، بواقع ١٥٪ من الأجر الأساسى، حسب ظروف كل منشأة. وأضافت أن البرعى سيعلن خلال اجتماع عقد مساء أمس - وأثناء مثول الجريدة للطبع - عن موافقة رجال الأعمال على صرف العلاوة الاجتماعية للعاملين بالقطاع الخاص أسوة بما تم إقراره للعاملين فى الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام.

فى سياق متصل، تعقد وزارات المالية، والقوى العاملة والهجرة، والتضامن الاجتماعى، والصناعة والتجارة، خلال الفترة المقبلة جلسات مكثفة لبلورة رؤية متكاملة حول نظام الأجور فى الجهازين الإدارى والإنتاجى.

قال الدكتور سمير رضوان، وزير المالية، إنه لن يتم اتخاذ أى قرار خاص بهيكل الأجور قبل إجراء حوار مجتمعى شامل، وأكد أن قضايا التشغيل والأجور تأتى على رأس أولويات برنامج الحكومة. وأضاف أنه من ضمن الآليات المهمة، التى سيتم استخدامها لوضع هيكل مناسب للأجور، الاستعانة بمنظمة العمل الدولية، لامتلاكها خبرات كبيرة فى هذا المجال، وساعدت كثيراً من الدول فى إصلاح هيكل الأجور، منها دول شرق أوروبا، وجنوب أفريقيا.

وأوضح «رضوان» حرص الحكومة على دراسة ملف الأجور بشكل دقيق، مع إتاحة الوقت اللازم، حتى يتم التنفيذ، بعد دراسة وافية، يشارك فيها القطاع الخاص واتحادات الغرف التجارية والصناعية ومنظمات المجتمع المدنى وممثلو النقابات العمالية.

وزارة الاتصالات: «أمن الدولة» كان يسجل المكالمات دون علم شركات المحمول

كتب ـ محمد مجاهد:

قال الدكتور عمرو بدوى، الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، إن قيام جهاز أمن الدولة السابق بتسجيل مكالمات المواطنين كان يتم دون علم شركات المحمول، موضحاً أن أمن الدولة كان يمتلك أجهزة تتيح له تسجيل المكالمات دون الحاجة إلى شركات المحمول أو الشركة المصرية للاتصالات، كما أن تلك الشركات لا يوجد لديها علم بالأشخاص الذين يتعرضون لتلك الرقابة.

أضاف بدوى، خلال مؤتمر صحفى موسع عقد أمس، أن إسرائيل لا تمتلك أى آلية للتجسس على المكالمات الهاتفية الخاصة بالوزراء والمسؤولين، لكن أغلب قضايا التجسس على الهواتف تتم على المكالمات الدولية الواردة لمصر. وقال إن شبكات المحمول آمنة ضد أى اختراق إسرائيلى، والمشكلة تتعلق فقط بشبكات المحمول المتواجدة على الأطراف الحدودية المتاخمة لمدينة رفح، والتى تمتد تغطيتها إلى داخل الأراضى الفلسطينية وهو ما قد يتيح لإسرائيل تسجيل المكالمات التى قد يتصادف مرورها عبر تلك الشبكات. وتابع: «طلبنا من شبكات المحمول تقليل قوة الإشارة الصادرة من الأبراج المتواجدة فى هذه المناطق لسد الطريق على أى محاولات عشوائية لتسجيل المكالمات».

وكشف الدكتور ماجد عثمان، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن أن الدكتورة زينب زكى، زوجة الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، قدمت طلباً لمنحها إجازة سنة من عضوية مجلس إدارة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. وقال عثمان إن زوجة نظيف لا تتقاضى الآن أى راتب من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا».

وذكر وزير الاتصالات أن مجلس الوزراء بصدد إصدار بيان لتوضيح ملابسات عمليات قطع خدمات الاتصالات والإنترنت خلال الثورة.

«نهائى الثورة»: مصر وتونس فى لقاء كروى ودى بالإمارات ٩ أبريل

حكم مباراة الأهلى وسوبر سبورت يرفض وقوف الفريقين حداداً على أرواح الشهداء

كتب - محيى وردة وإيهاب الفولى:

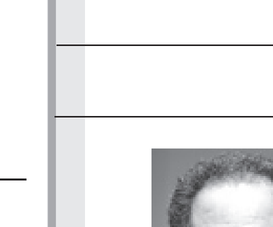
وافق الجهاز الفنى للمنتخب الوطنى على عرض قدمته إحدى شركات التسويق الرياضى الإنجليزية لتنظيم مباراة ودية بين منتخبى مصر وتونس يوم ٩ أبريل المقبل بالإمارات، يخصص دخلها لصالح شهداء الثورة فى البلدين، وينتظر أن يرفع اتحاد الكرة الأمر إلى المجلس القومى للرياضة لاتخاذ القرار النهائى. وقال سمير زاهر، رئيس اتحاد الكرة، إنه تلقى اتصالا من على الحفصى، رئيس الاتحاد التونسى، يطلب فيه إقامة المباراة أحد أيام ٩ أو ١٠ أو ١١ أبريل المقبل بالإمارات، وأكد أن الجهاز الفنى وافق، مبدئيا، على الموعد المقترح، وسيتم عرض الأمر على اجتماع مجلس إدارة الاتحاد قبل رفعه إلى المجلس القومى للبت فيه. وأوضح أن الشركة عرضت نقل المباراة إلى إنجلترا فى حالة فشل تنظيمها بالإمارات.

فى سياق آخر، رفض طاقم التحكيم السودانى، المكلف بإدارة مباراة الأهلى وسوبر سبورت الجنوب أفريقى، طلب الأهلى الوقوف دقيقة حداداً على أرواح شهداء الثورة. واستند الحكم ومراقب المباراة فى رفضهما إلى حرصهما على عدم إقحام السياسة فى الرياضة.

أبوتريكة

سعر النسخة ■ الكويت ٣٠٠ فلس ■ السعودية ٣ ريالات ■ البحرين ٣٠٠ فلس ■ قطر ٣ ريالات ■ الإمارات ٤ دراهم ■ عمان ٣٠٠ بيزة ■ الأردن ٤٠٠ فلس ■ تونس ٥٠٠ مليم ■ المغرب ١٠ دراهم ■ سوريا ١٥ ليرة ■ فلسطين ٠,٢٥ دولار ■ لبنان ١٠٠٠ ليرة ■ الجمهورية اليمنية ٣٠ ريالاً ■ المملكة المتحدة ١ جنيه

[redacted]

٧ أيام

يكتبها اليوم
جمال الجمل
tamahi@hotmail.com

ديمقراطية الطريق الصحراوى

والله أنا فرحان بمصر جدا، صحيح حالها يضرب يقلب، لكن هذه سمات المراحل الانتقالية، خاصة بعد ثورة هائلة زلزلت أركان حكم متسلط منذ عقود طويلة، وصحيح أننا «مزودينها شوية»، لكن هذه سمات «محدثين النعمة»، ونحن بلا عتب حرمنا من نعمة الديمقراطية الحقيقية طويلا طويلا، ولما هلّت بشائرها كان من الطبيعى أن يحدث نوع من الإفراط فى استخدامها، لكننى أخشى أن يصل هذا الإفراط لدرجة «التفريط» أو الابتذال، ففى الأيام القليلة الماضية مثلا جاهرت أصوات بالافتئات على القوات المسلحة، واستخدم بعض الإخوة الأقباط تعبيرات وصلت إلى حد «اللى مش قد البدلة الميرى يقلعها»، وتكرر القول مساء الأربعاء الماضى على قناة «أو تى فى»، ما دعا مسؤولا عسكريا للرد بدماثة عبر التليفون مطالبا بالتعقل، ومؤكدا سعة صدر القوات المسلحة، ربما لهذا أقترح تكريم الرائد أحمد شومان والنقيب ماجد بولس، باعتبارهما نموذجا ناصعا للوحدة الوطنية، والإشارة والإشادة بدورهما فى ميدان التحرير الذى كان خير تمثيل لعلاقة الجيش بالشعب، وحمايته للثورة وللمجتمع كله من مخاطر الانزلاق نحو صراعات فئوية وطائفية وخلافه.. على كل حال، الأمر لا يتعلق بالدفاع عن مؤسسة أثبتت للجميع مدى وعيها الكبير بدورها، لكنه يتعلق بمدى وعى القوى السياسية فى التعامل مع جرعة الديمقراطية الزائدة التى تعاطتها فجأة، مما انعكس بوضوح فى انقسامها تجاه الموقف من التعديلات الدستورية، طبعا لا أستغرب ولا أستهجن أن تنقسم الآراء بين «نعم» و«لا»، لكننى أستغرب الذهاب فى الخلاف لآخره، فالتعديلات تتضمن ما يفيد إمكانية تعديل الدستور بالكامل بعد الانتهاء من بعض الإجراءات الشكلية التى تقتضيها المرحلة الانتقالية، إذن فالموافقة على التعديل تعنى رغبة فى تقليص فترة إشراف الجيش على الحكم، وتسليم السلطة لمؤسسات مدنية منتخبة وفق أفضل شروط يتيحها واقع تشريعى وأمنى وسياسى جديد، كما تعنى أيضا الموافقة على صياغة دستور جديد، ومن جانبهم يطرح المعارضون أسبابا كثيرة، من بينها أيضا «الوقت»، حيث يرون أن رفض التعديلات والعمل على دستور جديد هو الذى يوفر الوقت، وتحدث بعضهم بشفافية عن الخوف من خوض انتخابات برلمانية مبكرة، متعللين بأن القوى الوحيدة الجاهزة لذلك هى عناصر الحزب الوطنى ومرشحو الإخوان، وتناسى هؤلاء أن وعى الشارع الذى أنجز الثورة هو الضمانة الحقيقية لتشكيل البرلمان الجديد، وإلا فما فائدة كل هذا، إذا لم تكن لدينا ثقة فى إرادة الشعب وقدرته على الاختيار؟ تبقى الآراء الفقهية المتعلقة بتحسينات فى الصياغة، وهى آراء جيدة، من المهم أن نوفرها لحالة من النقاش المجتمعى اللائق حين نعيد صياغة الدستور بالكامل، وأتوقف أمام بعض أساليب الرفض، ومنها مثلا الإعلان الذى أنتجته وبثته بكثافة قناة (O.T.V)، وهذا شىء خطير وجديد، وحتى يتم الاتفاق عليه كأسلوب، سنعتبره إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص، واستخداما لإمكانات غير متوازنة فى تعميق الخلاف فى الرأى، خاصة أن متابعتى لآراء الفريقين أكدت لى أن الخلاف بين فريق «لا» وفريق «نعم»، ليس أكثر من الخلاف حول الذهاب إلى الإسكندرية عبر «الطريق الزراعى» أو «الطريق الصحراوى»، وهذا يعنى أن هدف الفريقين واحد بصرف النظر عن اختلاف الطريق، الذى يخضع فى العادة لاعتبارات لوجيستية.. يجب ألا تفسد لمصر قضية.

علامة تعجب: معظم الرافضين ظلوا عقودا يطرحون اسم المستشار طارق البشرى على رأس قائمة الشرفاء غير المشكوك فى نزاهتهم ووطنيتهم، فإذا بهم يرفضون إسهام لجنته الموقرة فى أول نزول مباشر له إلى ميدان العمل السياسى!

1965.3.18

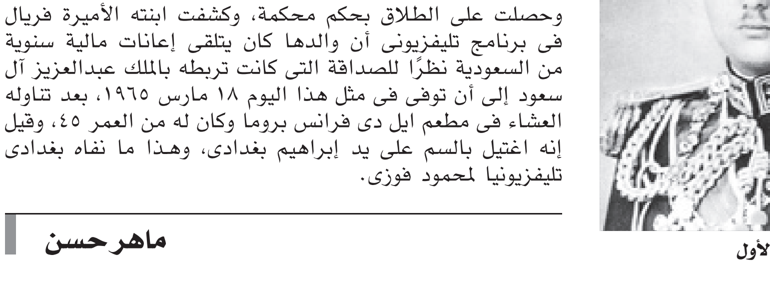
وفاة الملك فاروق الأول

كان فاروق عاشر حاكماً لمصر من أسرة محمد على بعد محمد على وإبراهيم وعباس حلمى الأول ومحمد سعيد والخديو إسماعيل والخديو توفيق والخديو عباس حلمى الثانى والسلطان حسين كامل والملك فؤاد، وهو مولود فى ١١ فبراير ١٩٢٠ فى القاهرة وتلقى تعليمه بإنجلترا، وحين توفى والده كان عمره ١٦ عاما، وتم تشكيل مجلس وصاية رأسه ابن عمه الأمير محمد على باشا توفيق، لسنة وثلاثة شهور، وحصلت أمه الملكة نازلى على فتوى من الشيخ المراغى بأن يحسب عمره هجريا، وتوج ملكا فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧، تزوج فاروق مرتين، الأولى من صافيناز ذو الفقار (فريدة) فى ٢٠ يناير ١٩٣٨، وأنجبا ثلاث بنات فريال، وفوزية، وفادية، وتطلقا فى ١٩٤٩ إثر خلافات من بينها عدم إنجابها وريثا للعرش، ثم تزوج من ناريمان صادق، فى ٦ مايو ١٩٥١، وأنجبت له ولى العهد الأمير أحمد فؤاد، وغادرت الملكة ناريمان معه إلى المنفى بإيطاليا، ومن الأحداث المهمة التى وقعت فى عهده حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما قامت القوات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين، لإجباره على تكليف النحاس بتشكيل الوزارة أو التنازل عن العرش فنزل على رغبة الإنجليز وكلف النحاس، ومن الحوادث الأخرى تعرضه لحادث كاد يودى بحياته


الملك فاروق الأول

وهو حادث القصاصين فى نوفمبر ١٩٤٣، ومجزرة البوليس فى الإسماعيلية ثم حريق القاهرة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، غير أن حاشية السوء التى أحاطت به فى سنواته الأخيرة قد عجلت بالإطاحة به على يد ضباط ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ ثم تنازله عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لابنه أحمد فؤاد الثانى الذى تولى العرش وهو لم يتجاوز الستة أشهر تحت لجنة وصاية برئاسة الأمير محمد عبدالمنعم، وبعد أقل من عامين فى المنفى طلبت الملكة ناريمان الطلاق، وعادت إلى مصر وحصلت على الطلاق بحكم محكمة، وكشفت ابنته الأميرة فريال فى برنامج تليفزيونى أن والدها كان يتلقى إعانات مالية سنوية من السعودية نظرًا للصداقة التى كانت تربطه بالملك عبدالعزيز آل سعود إلى أن توفى فى مثل هذا اليوم ١٨ مارس ١٩٦٥، بعد تناوله العشاء فى مطعم ايل دى فرانس بروما وكان له من العمر ٤٥، وقيل إنه اغتيل بالسم على يد إبراهيم بغدادى، وهذا ما نفاه بغدادى تليفزيونيا لمحمود فوزى.

ماهر حسن



تذكرة سينما

أفلام عربية

■ **٣٦٥ يوم سعادة**
داندى مول - جامعة مصر - جراند حياة - سموحة - رويال - سموحة وسيتى سنتر وديب مول وأمير ومترو بالإسكندرية - مترو القاهرة - وندر لاند - طيبة - فاميلى كايرو - فاميلى نورماندى - الترجمان - مصر بلازا بالزقازيق - الجزيرة بلازا بالمنصورة - مودرن شبرا - جولف سيتى بالعبور - نايل سيتى - ٦ أكتوبر - جنينة - بندر المعادى - داون تاون وسط البلد - مترو القاهرة - كايرو مول - سان ستيفانو - رويال - الترجمان - سيتى سنتر بمكرم عبيد.

■ **فاصل ونعود**
روكسى - بيجال - الأمير - دنيا بدمياط - ريوى الشتوى - فريال - أوبرا بسوهاج - دنيا بالإسماعيلية - جالاكسى - التحرير - أوديون - كوزموس وسط البلد - السراج مول - السراى مول بالحدائق - جولدن ستارز - فندق السلام كونكورد - هليوبوليس مصر الجديدة - ستارز سينما - الحرية بالإسماعيلية.

■ **زهايمر**
دوللى - سفنكس - جولف سيتى بالعبور - سيتى سنتر ومترو بالإسكندرية - نايل سيتى - جنينة مول - وندرلاند - مترو القاهرة - رينسانس داون تاون - أكتوبر - العاشر من رمضان - فاتن حمامة - شيراتون - طيبة - سيتى سنتر - كارفور - سان ستيفانو - بندر المعادى.

■ **الشوق**
جولف سيتى بالعبور - كارفور ومترو بالإسكندرية - نايل سيتى - رينسانس - مترو القاهرة المعادى - طيبة - جنينة مول - كايرو مول - ريفولى.

■ **الوتر**
دريم لاند (٢) - ريجنسى بالعباسية - فاميلى وأمير بالإسكندرية - كوزموس وسط البلد - السراج مول مكرم عبيد - السراى مول بالحدائق - ستارز سينما - شيراتون - أوسكار - أوديون - سيتى ستارز - فاميلى المعادى - ريفولى - سينما كريم - الحرية بالإسماعيلية.

■ **ميكروفون**
دريم لاند (٣) - أمير بالإسكندرية - جالاكسى - كوزموس وسط البلد - السراج مول - السراى مول بالحدائق - فندق السلام كونكورد - ستارز سينما.

■ **بون سواريه**
جولف سيتى بالعبور - داون تاون وسط البلد - كايرو مول - سموحة ومترو بالإسكندرية - فاتن حمامة - شيراتون - ريفولى - رينسانس ٦ أكتوبر.

■ **ابن القنصل**
أمير بالإسكندرية - كوزموس وسط البلد - السراج مول - السراى مول بالحدائق - ستارز سينما - الحرية بالإسماعيلية.

■ **بلبل حيران**
سيتى ستارز - ريفولى - جراند حياة - جالاكسى - أوديون - ميامى - دريم لاند - كوزموس - سينما كايرو - فاميلى بالإسكندرية.

■ **(٦٧٨)**
وندر لاند - كايرو مول - سموحة - جولف سيتى بالعبور - مودرن شبرا - الأمير - دنيا بدمياط.

أفلام أجنبية

■ **Drive Angry**
جنينة - ٦ أكتوبر - نايل سيتى - بندر المعادى - داون تاون وسط البلد - مترو القاهرة - سموحة وسان ستيفانو وسيتى سنتر بالإسكندرية - رويال.

■ **The Fighter**
طيبة - داون تاون بوسط البلد - جنينة - سان ستيفانو وسيتى سنتر ومترو وسموحة بالإسكندرية - كايرو مول - رويال - ٦ أكتوبر - نايل سيتى.

■ **Green Hornet**
داون تاون - جنينة - بندر المعادى - ٦ أكتوبر - نايل سيتى - وندر لاند - سان ستيفانو وسموحة بالإسكندرية.

■ **The Mechanic**
جولف سيتى بالعبور - رينسانس بأسيوط - عرابى بالزقازيق - نانسى بالمنصورة.

■ **Sanctum**
سيتى بلكس وجرين بلازا وأمير بالإسكندرية - أوديون - جالاكسى - ستارز سينما - فندق كونكورد السلام.

■ **Little Fockers**
سموحة - سيتى سنتر - كايرو مول - جنينة مول - بندر المعادى - نايل سيتى.

■ **Just Go With It**
بندر المعادى - ٦ أكتوبر - سان ستيفانو وسموحة بالإسكندرية.

■ **True Grit**
مترو القاهرة - وندر لاند - نايل سيتى.

مسرح

■ **«آخر حكايات الدنيا»**
على مسرح الطليعة.
تأليف: وإخراج محمد الدرة.
بطولة: كريم الحسينى وأحمد الحلوانى.
أسعار التذاكر: ٢٠ و١٠ و٥ جنيهات.

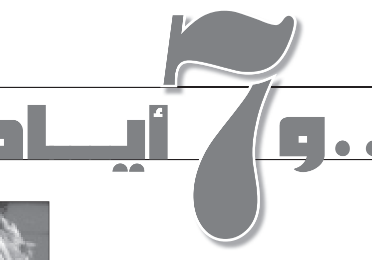
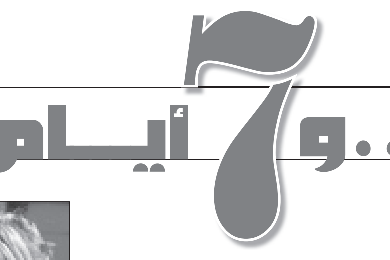
■ **«ترالم لم»**
على مسرح: ليسيه الحرية بالقاهرة.
تأليف: أحمد عوض.
إخراج: هانى مطاوع.
بطولة: سمير غانم، ندى بسيونى.
أسعار التذاكر: ٧٥، ١٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ جنيه.

■ **«ثمانية فى تنزانيا»**
على المسرح: العائم بالمنيل.
تأليف: محمد عبدالرشيد.
إخراج: أشرف فاروق.
بطولة: ميمى جمال ومنة فضالى.
أسعار التذاكر: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٥٠ جنيها.

■ **«ابنتى الجميلة»**
على مسرح: السلام بقصر العينى.
تأليف: هدى شعراوى.
إخراج: حسن عبدالسلام.
بطولة: شيرين وأحمد راتب.
أسعار التذاكر: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٥٠، ٧٥ جنيها.

■ **«سكر هانم»**
على مسرح: الريحانى.
تأليف: أبوالسعود الإبيارى.
إخراج: أشرف زكى.
بطولة: لبنى عبدالعزيز، طلعت زكريا، أحمد رزق، روجينا.
أسعار التذاكر: ٧٥، ١٠٠، ١٥٠، ٢٠٠ جنيه.

المصري اليوم
جريدة مصرية يومية مستقلة
تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ش.م.م
أسسها: صلاح دياب
صدرت فى عام ٢٠٠٤
رئيس مجلس الإدارة
كامل توفيق دياب
رئيس التحرير
مجدى الجلاد
المدير الفنى
د.أحمد محمود
مديرو التحرير
على السيسى
محمد رضوان
محمد سمير
محمد السيد صالح
محمود مسلم
إيهاب الزلاقى
نائب رئيس التحرير
عبدالحكيم الأسوانى
مساعدا رئيس التحرير
محمود الكردوسى
حسام دياب
مدير التحرير التنفيذى
شارل فؤاد المصرى
مديرا تحرير الموقع الإلكترونى
نورا يونس
فتحى أبوحطب
سكرتيرا التحرير
ثروت محمد
أحمد الصاوى
التحقيقات
علاء الغطريفى
الملاحق
جمال الجمل
مى عزام
مدير الإنتاج
حسين أبوطالب
المقر الرئيسى: 49 شارع المبتديان من قصر العينى - عمارة البنك التجارى الدولى C.I.B - الدور الرابع
ت: 27980100 - ف: 27926331
البريد الإلكترونى، الإدارة:
admin@almasry-alyoum.com
التحرير:
editorial@almasry-alyoum.com
مدير عام الطباعة والتوزيع
مجدى الحفناوى
التوزيع والاشتراكات
11 جمال الدين أبوالمحاسن جاردن سيتى
ت: 27926440/27926441
circulation@almasry-alyoum.com
للامتياز الإعلانى برجاء الاتصال بـ:
شركة بروموميديا للإعلان والإنتاج
ت: 22907039 - 22907038 - 22907037
فاكس: 22907036
شركة «آد لاين»
ت: 33450481 فاكس: 33450489
مقالات الرأى المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأى الجريدة

..و ٧ أيام

تكتبها اليوم
سحر الجعارة
sagaara21@yahoo.com

زعيم دولة التكفير

هو أشهر سجين سياسى، «قاتل» غيّر تاريخ مصر باغتيال رئيسها الأسبق «أنور السادات» عقابا له على اتفاقية «كامب ديفيد»! إنه النجم الأشهر «عبود الزمر» الذى خرج من خلف القضبان ليتصدر المشهد الإعلامى، وكأنه أحد أبطال ثورة ٢٥ يناير التى لا يعرف حتى الجيل الذى فجرها! مساء الاثنين الماضى، حل «الزمر» ضيفا على «دريم» و«المحور» و«نايل لايف»، وقام بمداخلات مع برنامج «مصر النهاردة» وبرامج أخرى (!!) كل إعلامى سعى للقاء السجين المحرر لم ينتبه لخطورة الترويج لفكر جماعة «الجهاد» ولا تلميع نجم «دولة التكفير» مهما حاول الرد على أفكاره. المؤسف أن الإعلام تعامل معه باعتباره «بطلا»، ورغم اختلافى مع سياسات الرئيس «السادات» وموقفى الرافض لـ«كامب ديفيد»، لم أر بطولة فى عملية اغتيال سياسى سلمت «مبارك» الحكم، وأدخلتنا فى نفق «الطوارئ» الذى نختنق فيه حتى اليوم. الشيخ «عبود» - كما يلقبونه - يقول إنه «ظلم»، فدوره لم يتعد توفير الذخيرة والأسلحة لعملية الاغتيال، لكننى أرى أنه ظلم لأنه قضى أكثر من عشر سنوات بالسجن فوق مدة العقوبة بقرار اعتقال.

«عبود الزمر» احتل الشاشة ليبشرنا بدولته المنتظرة، وبأنه سيطرح مرشحه للرئاسة فى حال عزوف جماعة الإخوان المسلمين عن ترشيح شخصية إسلامية. وأخذ يعدد مزايا دولة الخلافة الإسلامية، إنها دولة يحتكر فيها علماء الدين قرارات «الإعدام» بدلا من القضاء المدنى، وكما يقول: (العالم إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر، وقد يتحمل «الدية» فى حالة الخطأ)!!. الشيخ «عبود» لم يجد مبررا لنبذ جماعته العنف إلا استهداف التيار الإسلامى ضمن الحرب على الإرهاب، وهو ما يعنى احتمال العودة إلى العنف تبعا لفتاوى فقهاء «الجهاد»! ولمزيد من بث الرعب فى النفوس يقولها للإعلامية «منى الشاذلى»: (يجوز سفك الدماء من أجل إقامة الدين). فعن أى دين يحدثنا «الزمر»؟!.. إنه الدين الذى يفرض الوصاية على المجتمع بمسيحييه ومسلميه من خلال «هيئة علماء» تحكم بالعزل أو الإعدام على الحاكم، وتقطع يد السارق ليتعظ باقى الشعب. الدين فى دولته يضع المسيحيين فى الصفوف الخلفية فى الحروب، تلك هى المساواة كما يعرفها شيخ الجهاد. «عبود الزمر» يصرح بأنه سيلتقى المجلس العسكرى ورئيس الوزراء الدكتور «عصام شرف»، ولا أدرى ما هى الصفة التى ستجمعه بقيادات الحكم الانتقالى؟! فإن قبلت قيادات القوات المسلحة مصافحة قيادات الإرهاب، الرجل الذى اغتال قائدها الأسبق، سيصبح مستقبل البلاد فى خطر. لقد حشد «الشيخ» أنصار جماعته للموافقة على التعديلات الدستورية لمغازلة رجال الحكم. وأخذ يندد بالمطالب الفئوية لعدم الضغط على الحكومة، ولا أدرى بأى صفة يتحدث؟! الثورة لا تقصى أى فصيل سياسى من خريطة المشاركة، لكننا أمام تنظيم دموى ينشر أفكاره الفاشية باسم الدين. تنظيم يعرف جيدا توزيع الأدوار لتكون جماعة الإخوان النظيفة من الدماء فى المقدمة، وكتائب الحسبة فى الصف الثانى تلاحق نائب رئيس الوزراء الدكتور «يحيى الجمل» بشكاوى تطلب عزله، بزعم عدم توقير الذات الإلهية وتكفير أصحاب الفكر السلفى، بينما ينفرد الشيخ «عبود» بدور الزعامة الروحية والدينية، لكن الديمقراطية ليست مبررا لقبول تنظيم إرهابى وتجميل «قاتل».. أقولها حتى لو كان الثمن فتوى بإهدار دمى من الشيخ «عبود».

الشاشة

■ **«الحلم المصرى»** يذاع على الهواء مباشرة الساعة ١٠ مساء على القناة الأولى، وهو برنامج حوارى جماهيرى بعد الثورة يتناول أهم القضايا المصيرية التى تمر بها مصر الآن، ويجمع بين الشباب والخبراء والمتخصصين والمسؤولين فى طرح هذه القضايا والرؤى المستقبلية وكيفية تحقيق أحلام المصريين التى بدأت منذ اندلاع الثورة، ومتابعة إخبارية لأهم أحداث الأسبوع.. البرنامج يعده ويقدمه عاطف كامل ويخرجه أحمد الشرقاوى.

■ **«يسعد صباحك»** يذاع الساعة ٨ صباحا على القناة الثانية، ويستضيف الفقيه الدستورى الدكتور زكريا عبدالعزيز، ولقاء مع أحمد خورشيد رئيس معهد تكنولوجيا الأغذية، ولقاء مع الدكتور عبدالله الأشعل وزير الخارجية الأسبق.. البرنامج تقدمه غادة عبدالسلام وسارة الهلالى ويخرجه سامى الجمل.

■ **«بلاتوه»** يذاع الساعة ٤ عصرا على القناة الفضائية المصرية، ويستضيف المخرج مدحت السباعى، ليتحدث عن نجاح ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على الحياة الفنية فى ظل الأجور المرتفعة للفنانين، كما يتحدث عن الأعمال الفنية التى تفرزها الثورة مستقبلا.. البرنامج يعده ويقدمه محمد السماحى.

■ **«Peter Pan»** يذاع الساعة ٦ مساء على قناة «MBC MAX»، ويدور الفيلم حول ندى دارلينج وهى فتاة تبلغ من العمر ١٣عامًا، والتى لم تشعر بأنها كبرت، ولا تزال ترى أنها طفلة، وتحكى كل ليلة لأخويها الصغيرين قصصًا خيالية مثيرة، بطله هو الطفل المغامر بيتر بان «جيرمى سومبتر»، الذى يعيش فى «نيفرلاند»، الأرض التى لا يكبر فيها الأطفال أبدًا.. الفيلم بطولة جيرمى سومبتر، راتشيل، هورد وود، جيسون إسحاق، هارى نويل، فريدى بوبيلويل، لوفودين سانجنير، إخراج صوفيا كوبولا.

■ **«المسافرون»** يذاع الساعة ٨ مساء على قناة ON tv، ويقدم لكل عشاق الترحال معرفة أجمل المناطق والمعالم السياحية فى كل بلد يزوره، ويتحدث عن تاريخ هذه البلاد.. البرنامج يقدمه الدكتور عاطف عبداللطيف.

■ **«امرأة عصرية»** يذاع الساعة ١ ظهرا على القناة الأولى، وتستكمل الإعلامية هبة رشوان الجزء الثانى مع الدكتورة نائلة عمارة أستاذ الإعلام ووكيل كلية الآداب لشؤون المجتمع والبيئة بجامعة حلوان، والحديث عن الإعلام وجذوره فى تنمية الوعى فى المرحلة المقبلة والإعلام البديل والتركيز على دوره فى هذه المرحلة.. البرنامج تعده سامية سويلم ويخرجه أحمد طلعت.

■ **«ملعب الأهلى»** يذاع الساعة ٥,٣٠ مساء على قناة الأهلى، ويستضيف الكابتن زكريا ناصف وطه إسماعيل والحكم الدولى أحمد الشناوى للتحليل والتعليق على مباراة «الأهلى وسوبر سبورت الجنوب أفريقى» فى ذهاب دور الـ٣٢ لبطولة دورى الأبطال الأفريقى، ويعلق على المباراة الكابتن محمود بكر.. البرنامج يقدمه خالد توحيد.

زكريا
غادة

الطقس: مائل للحرارة

يتوقع خبراء الأرصاد مزيداً من الارتفاع فى درجات الحرارة ليسود طقس مائل للحرارة نهارا شديد البرودة ليلا على جميع الأنحاء، وفيما يلى بيان بدرجات الحرارة المتوقعة اليوم:

درجات الحرارة

المدينة	عظمى	صغرى
القاهرة	٢٩	١١
الإسكندرية	٢٤	١٠
مطروح	٢٤	٩
بورسعيد	٢٤	١٤
دمياط	٢٣	١٣
بلطيم	٢٤	١٤
الإسماعيلية	٢٩	١٠
السويس	٢٩	١٢
العريش	٢٥	٩
نخل	٢٥	٤
طابا	٢٤	٨
الطور	٢٥	١٣
الغردقة	٢٨	١٥
شرم الشيخ	٢٨	١٦

المدينة	عظمى	صغرى
رفح	٢٤	٩
كاترين	٢٠	٥
سيوة	٢٨	١٠
المنيا	٣٠	٨
الفيوم	٢٩	١٠
رأس سدر	٢٩	١٢
أبوسمبل	٣٢	١٨
توشكي	٢٨	١٢
أسيوط	٣٠	٨
سوهاج	٣١	١٠
الأقصر	٣٢	١١
أسوان	٣٣	١٤
الوادي	٢٩	١٦
حلايب وشلاتين	٢٨	١٧

القاهرة خلال أسبوع

السبت ١٩ مارس
٢٧
١٥
الأحد ٢٠ مارس
٢٨
١٧
الاثنين ٢١ مارس
٢٩
١٧
الثلاثاء ٢٢ مارس
٢٩
١٨
الأربعاء ٢٣ مارس
٢٨
١٧
الخميس ٢٤ مارس
٢٧
١٧
الجمعة ٢٥ مارس
٢٦
١٧

الأبراج

هالة عمر
www.horoscopeus.com

الحمل: ٣/٢١ إلى ٤/٢٠
كلما كنت متفائلا كللت جهودك بالنجاح، ربما تأخذ بعض الوقت لتتعلم شيئاً جديداً، ولكنك سريع التعلم.

الثور: ٤/٢١ إلى ٥/٢٠
اليوم مناسب للبدء فى تنفيذ الخطط، عليك أن تكون محدداً ومركزاً فيما تريد، الوقت مناسب لطلب علاوة على سبيل المثال.

الجوزاء: ٥/٢١ إلى ٦/٢٠
مرحلة جيدة حتى تتعلم من العقول والأفكار التى تحيطك، عليك أن تظهر أفكارك وقدرتك على التأقلم، هناك مكاسب مالية ولكن عليك أن تكون نشطا وسريع.

السرطان: ٦/٢١ إلى ٧/٢٠
لابد أن تتواجد مع أفراد يشبهونك فى الفكر والأحلام، وهناك فرصة لتحقيق مكاسب مادية، ولديك فرص لإظهار خفة ظلك.

الأسد: ٧/٢١ إلى ٨/٢٠
ربما لا تعمل بكفاءتك اليوم، عليك أن تركز فى كل شىء، ولا تقم بتغييرات كثيرة على الأقل فى أول اليوم.

العذراء: ٨/٢١ إلى ٩/٢٠
ربما تجد أمورا مهمة من الآخرين اليوم، لابد أن تركز فيما تسمع حتى لو كان مجرد كلام، لديك حدس عال بكل ما يحيطك أخلص لكل أصدقائك.

الميزان: ٩/٢١ إلى ١٠/٢٠
القمر منخفض والطاقة منخفضة، لا تحاول القيام بأكثر من عمل فى وقت واحد، ولا بأس من طلب المساعدة من الآخرين.

العقرب: ١٠/٢١ إلى ١١/٢٠
الأمور العائلية مزدحمة ومرهقة ولابد من التواجد فى الميدان، وذلك يفيدك لأنك لابد أن تتعامل بهدوء فى العمل ليومين.

القوس: ١١/٢١ إلى ١٢/٢٠
تهتم اليوم بحياتك العاطفية، ربما تريد أن تعطى انطباعاً جيداً على من تحب، ولابد من طريقة لتدعيم قدراتك الإبداعية.

الجدى: ١٢/٢١ إلى ١/٢٠
الوقت مناسب لتأتى بأفكار تزيد من فرصة ربحك أو نجاحك بشكل عام، فترة إيجابية ولكن اهتم بالتفاصيل وراقب المراحل.

الدلو: ١/٢١ إلى ٢/٢٠
الوقت مناسب لتظهر نشاطك وكفاءتك وتستمتع بما تفعله، عليك أن تعرف ماذا تريد من الحياة حتى تسرع من خطواتك.

الحوت: ٢/٢١ إلى ٣/٢٠
عليك أن تشارك فى المناسبات الاجتماعية ربما تجد فرص جيدة ولكن عليك أن تكون سريع البديهة، قد تجنى أشياء جيدة.

كلمات متقاطعة

أفقياً:
١- زعيم هندى أسس عصبة المسلمين الهنود- مأربه.
٢- محمد.... (صاحب رواية الوعاء المرمرى).
٣- نهر بإيطاليا- والد- أعاد.
٤- نهر فى «أوكرانيا» (معكوسة)- بلد أفريقى.
٥- يشتتان- مدينة بالمغرب (معكوسة).
٦- متشابهان- نادى بإنجلترا.
٧- تناءى- قصص قصيرة.
٨- كلمة تعجب- جيوش كثيرة- قبر.
٩- فيلسوف فرنسى (معكوسة).
١٠- فج- أدام النظر- بحر- أداة جزم.
١١- قديمة- وحدة موازين.
١٢- حاكم- يسترشد.

رأسياً:
١- اختلق الكذب- من أكبر مدن كندا.
٢- فيلم لسعاد حسنى ونور الشريف.
٣- شبه جزيرة بأوروبا- ثلثا (وعل).
٤- ذكر العنكبوت- يعود إلى محله (معكوسة).
٥- متشابهان- ملحن «قمر له ليالى».
٦- خبر- لم ينضج- أقابل.
٧- طاعون- تجدها فى (فاروس)- متشابهان.
٨- متشابهان- أغنية لعبدالحليم حافظ.
٩- قضيناها- نعظم.
١٠- ثلثا (جير)- لقب مطرب عربى (معكوسة)- حرف موسيقى.
١١- تقدم شيئاً فشيئاً- اسم من أسماء جهنم (معكوسة).
١٢- طريق- منع- مضجر.

حل أمس

قاعدة اللعبة

sudoku
puzzel by pappocom

السودوكو لعبة يابانية سهلة، من دون عمليات حسابية، تتألف شبكتها من ٨١ خانة صغيرة، أو من ٩ مربعات كبيرة يحتوى كل منها على ٩ خانات صغيرة، على اللاعب إكمال الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩، شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط، فى كل خط أفقى وفى كل خط عمودى وفى كل مربع من المربعات التسعة.

	6		4			3		1
1	9	8	3					
		4		6			9	
		9	2					
8	4						2	9
					7	5		
	2			7		9		
					5	8	1	3
9		5			6		7	



5	4	3	7	2	9	8	6	1
9	2	1	8	4	6	7	3	5
6	8	7	5	3	1	9	2	4
2	9	8	3	1	7	5	4	6
4	3	5	6	8	2	1	7	9
7	1	6	9	5	4	2	8	3
8	5	2	4	9	3	6	1	7
1	7	4	2	6	5	3	9	8
3	6	9	1	7	8	4	5	2

الحل والتعليمات وبرنامج الكمبيوتر على موقع:
www.sudoku.com
الحل السابق

مواقيت الصلاة

المدينة	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
القاهرة	٠٤:٣٥	٠٦:٠٢	١٢:٠٣	٠٣:٢٩	٠٦:٠٥	٠٧:٢٢
الإسكندرية	٠٤:٣٩	٠٦:٠٧	١٢:٠٨	٠٣:٣٥	٠٦:١٠	٠٧:٢٨
أسوان	٠٤:٣٣	٠٥:٥٥	١١:٥٧	٠٣:٢٢	٠٥:٥٩	٠٧:١٢

[redacted]

اللواء مدحت غازى المدعى العام العسكرى: لن نحاكم «مبارك» عسكرياً.. ومحاولة اغتيال عمر سليمان غير صحيحة 8

المصرى اليوم

الصفحة الثالثة

د.وحيد عبدالمجيد يكتب: موسى والبرادعى و«بورصة» الرئاسة 13

اليوم ■ مقتل جنديين يمنيين و٣ عناصر من «القاعدة» فى اشتباكات فى «مأرب» ■ تجربة ناجحة فى إيران لإطلاق صاروخ يحمل كبسولة إلى الفضاء ■ نواب أمريكيون يطالبون بانسحاب كبير من أفغانستان فى يوليو المقبل

امتحانات «الثانوية» ١١ يوليو.. وخطة مع «الشرطة» و«الجيش» لتأمين أوراق الأسئلة

استمرار المظاهرات الغاضبة فى الجامعات للمطالبة برحيل «القيادات»

كتب ـ أبوالسعود محمد ومحمد كامل والمحافظات:

أعلن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى اجتماعه، أمس، الخريطة الزمنية للفصل الدراسى الثانى بعد التعديل، واستعداد الثانوية العامة للعام الدراسى ٢٠١٠/ ٢٠١١، وتقييم تطبيق التقويم الشامل بمرحلة التعليم الأساسى، فيما شهدت الجامعات، أمس، حراكاً سياسياً كبيراً فى أول اختبار حقيقى لممارسة الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير حيث استمرت المظاهرات الغاضبة للمطالبة برحيل رؤساء الجامعات وعمداء ووكلاء الكليات.

قال الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم، إن الفصل الدراسى الثانى سينتهى ٢٦ مايو المقبل بالنسبة للتعليم الفنى، ويوم ٩ يوليو بالنسبة للتعليم العام، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على أن تبدأ امتحانات الفصل الدراسى الثانى لصفوف النقل والشهادات المحلية للتعليم العام والفنى فى ١٤ مايو، وتبدأ الامتحانات النظرية بالنسبة للدبلومات الفنية فى ٢٨ مايو، على أن تبدأ امتحانات الثانوية العامة والامتحانات العملية للدبلومات الفنية فى ١١ يوليو المقبل. وأوضح موسى أنه فيما يتعلق بالاستعداد لامتحانات الثانوية العامة تم عرض تقرير يظهر أنه تم إعداد اللجان المركزية المسؤولة عن توزيع المراقبين، على أن يكون اختيار المراقبين من مركزين متجاورين فى محافظتين مختلفتين، حرصاً على عدم ابعاد المراقبين عن محال إقامتهم، وفى الوقت نفسه ضمان عنصر النزاهة والحيادية.

وبالنسبة لتأمين أسئلة الامتحانات صرح الوزير بأن الوزارة بصدد إعداد خطة تأمينية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والجهات ذات الاختصاص.

من جانب آخر، واصل طلاب كلية الإعلام اعتصامهم أمام الكلية للمطالبة برحيل الدكتور سامى عبدالعزيز، عميد الكلية. وأعلن الطلاب دخولهم فى إضراب عن الطعام. فى المقابل نظم نحو ٢٠ طالبا أمام الكلية وقفة صامتة للمطالبة بعودة الاستقرار إلى الكلية.





أحمد جمال الدين

لافتات الإخوان المؤيدة انتشرت فى معظم المحافظات «أ.ف.ب»

مواجهة الساعات الأخيرة: فريق «لا» يتظاهر اليوم ضد «التعديلات» وأنصار «نعم» يردون بـ«المنشورات»

كتب ـ عادل الدرجلى وابتسام تعلب ومحمود جاويش ومحمود رمزى والمحافظات:

تصاعدت حدة معركة «نعم» و«لا» بشأن التعديلات الدستورية، التى يتم الاستفتاء عليها بعد ٢٤ ساعة، بين الرافضين الذين يمثلهم عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية، بينهم الوفد والناصرى والتجمع والكرامة والجبهة، والمؤيدين مثل حزبى العمل والوسط وجماعة الإخوان المسلمين.

يرى الطرف الرافض للتعديلات أن الموافقة عليها تؤدى لمخاطر منها الالتفاف على مطالب الثورة، ويطالب بإصلاح دستورى شامل يحد من سلطات رئيس الجمهورية، فيما يرى المؤيدون أن هؤلاء يريدون استمرار حالة الفوضى، وبعضهم مغرر به عن غير فهم.

وأعلن الطرف الأول عن مشاركته اليوم فى مظاهرة لرفض التعديلات، وقال فؤاد بدراوى، نائب رئيس حزب الوفد، سنشارك فى مظاهرات اليوم للمطالبة بوضع دستور جديد، وأصدر الحزب بياناً أمس قال فيه: «إن الترقيع فى الدستور الحالى غير مجد».

وقال سامح عاشور، النائب الأول لرئيس الحزب الناصرى، سنشارك فى المظاهرات ضد التعديلات فى جميع المحافظات.

فى المقابل، قال صبحى صالح، النائب الإخوانى السابق، عضو لجنة التعديلات الدستورية، خلال ندوة أقيمت، مساء أمس الأول، بنقابة المحامين الفرعية بالبحيرة، إن المطالبين بالتصويت بـ«لا» يريدون إيقاف عمل الدولة بالكامل. وصعَّد المؤيدون للتعديلات حملتهم فى الساعات الأخيرة، أمس، وجابت السيارات محافظة السويس لحث المواطنين على التصويت بـ«نعم»، ووزع شباب الإخوان منشورات فى العديد من الميادين والتجمعات فى معظم المحافظات.

٢٠٠٠ قاض يهددون بعدم الإشراف على الاستفتاء.. والكشوف تتضمن أسماء قضاة معارين ومتوفين

كتب ـ طارق أمين وشيماء القرنشاوى:

فى الوقت الذى دعت فيه اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء، المقرر له غداً «السبت»، جموع المواطنين إلى المشاركة فى عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، بغض النظر عن قبولها أو رفضها، هدد نحو ٢٠٠٠ قاض بالمحاكم المختلفة أمس بمقاطعة الإشراف على الاستفتاء، بسبب ما وصفوه بـ«المجاملات» التى جرت فى اختيار وتوزيع أعضاء الهيئات القضائية على لجان الاقتراع، إضافة إلى عدم إبلاغ عدد كبير منهم - حتى مساء أمس «الخميس» - بأماكن توزيعهم على اللجان المشرفة فى المحافظات المختلفة، كاشفين عن إخطار جميع أعضاء مجلس الدولة وهيئتى قضايا الدولة والنيابة الإدارية منذ يومين بتوزيعهم على لجان الاستفتاء. فيما كشفت مصادر قضائية أن الكشوف تتضمن أسماء ٥٢ قاضيا معاراً إلى الخارج، إضافة إلى وجود ٤٧ اسما من القضاة المتوفين، فيما رجحت مصادر باللجنة أنه يجرى حاليا التدقيق فى الكشوف. كما حمل قضاة بارزون أعضاء أمانة اللجنة العليا للاستفتاء المسؤولية عما يحدث، مشيرين إلى أن الأمانة تجاهلت مبدأ الأقدمية فى توزيع القضاة، رغم أن القضاء العادى يمثل ثلاثة أرباع السلطة القضائية، فى حين يشكل قضاة مجلس الدولة وباقى الهيئات القضائية العدد الباقى، مضيفين أن التوزيع تم بطريقة غريبة، حيث تم توزيع عضو من القضاة بدرجة رئيس محكمة على لجنة فرعية، فى الوقت الذى تم فيه توزيع عضو بمجلس الدولة على لجنة عامة.

عبدالغنى

فى المقابل، أعلن المستشار محمد عطية، رئيس اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء، على موقع اللجنة على «الفيس بوك» أنه تم إخطار جميع القضاة بمقار اللجان.

أيمن نور يعلن فى الدقهلية ترشحه للرئاسة ويتعهد بمضاعفة الأجور

«نور» ينكر أنه «إسكندرانى».. ويقول: ولدت هناك.. لكننى عشت فى «نبروه»



أيمن نور أثناء المؤتمر فى نبروه

الدقهلية ـ غادة عبدالحافظ:

أعلن الدكتور أيمن نور، زعيم حزب الغد، ترشيح نفسه لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، مؤكداً رفضه التعديلات الدستورية الجديدة، لأنها لا ترضى طموحه، وليست ثمناً مناسباً لدم الشهداء - على حد قوله.

وقال نور، خلال المؤتمر الذى عقده فى قريته نبروه بمحافظة الدقهلية: «جئت لأعلن ترشيحى لانتخابات رئاسة الجمهورية من نبروه لأرد على من اتهمونى بأننى قلت إننى إسكندرانى، صحيح أنا ولدت هناك لكننى عشت وتربيت فى نبروه، وأصلى وجذورى من هنا، فأنا نبراوى»، وأضاف: «أولى أولوياتى فى برنامجى الانتخابى لرئاسة الجمهورية مضاعفة الأجور خلال ٢٤ شهراً، فالأجور السنوية الآن تبلغ ٩٠ مليار جنيه سنوياً، والجميع يتحدث عن ١٢٠٠ جنيه حداً أدنى للأجور، مثل حكم القضاء، ولكن مهم أيضاً الحد الأقصى. وقال نور إن ثورة ٢٥ يناير لم تكن ثورة لخلع مبارك فقط، ولكنها ثورة لتغيير الواقع إلى الأفضل، وأضاف: «ما سقط هو رأس النظام وباقى النظام، أى المحافظين وأركانه ورموزه مازالوا فى أماكنهم، وعلشان نستحق الحرية، لازم نروح الاستفتاء، وكل الناس تقول رأيها، سواء (نعم) أو (لا)، لا نريد أن نفرط فى حريتنا وقيمتنا مرة ثانية».

وأوضح أنه يرفض التعديلات الدستورية، قائلاً: «لا أفهم بعض التعديلات مثل أن رئيس الجمهورية ينبغى ألا يكون متزوجاً من أجنبية، طيب لو واحد مزواج يدخل ولا لأ؟! أنا مش فاهم».

مخاوف من نقص إمدادات البوتاجاز نتيجة تراكم مديونيات هيئة البترول

نائب رئيس الهيئة: المعاملات التجارية لن تؤثر على السوق المحلية

كتبت ـ لبنى صلاح الدين:

تواجه الهيئة العامة للبترول أزمة متصاعدة فيما يتعلق بتسديد مديونيتها من استيراد غاز «البيوتين» المستخدم فى أنابيب البوتاجاز، وسط مخاوف من أن يؤدى استمرار العجز عن الوفاء بالمديونية إلى نقص إمدادات البوتاجاز بالأسواق، نتيجة إحجام بعض الموردين عن توريد كميات إضافية قبل سداد المديونيات المتراكمة على الهيئة.

أكد المهندس محمد شعيب، نائب رئيس الهيئة، فى اتصال مع «المصرى اليوم» أن جميع الشركات المتعاقد معها مازالت تورد للهيئة حتى الآن، نافياً أن يكون للاستحقاقات المالية أثر على توفير المنتج بالسوق المحلية.

وتابع أن الهيئة نجحت طوال موسم الشتاء الماضى فى توفير الكميات المطلوبة بالسوق، وتؤمن البوتاجاز بالشكل الذى يتناسب مع احتياجات البلاد.

من جهة أخرى، أكد مصدر مطلع أن الهيئة كانت تفى بالتزاماتها المادية مع الموردين حتى بداية عام ٢٠٠٩، ويظهر الحساب الختامى عن العام المالى السابق أن إيرادات النشاط الجارى بلغت نحو ٩٧,٧ مليار جنيه فى حين بلغت تكلفة النشاط نحو ١١٢,٩ مليار جنيه، بسبب ارتفاع الكمية المدعومة من المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

وبحسب بيانات رسمية فإن إجمالى مديونية الهيئة العامة للبترول لأكبر موردى البوتاجاز وهى الشركة العربية البحرية لنقل البترول يبلغ حوالى ١٨٥ مليون دولار مقابل شحنات من البوتاجاز تم تسلمها وفات موعد استحقاقها، فضلاً عن شحنات بوتاجاز تقدر بـ١١٠ ملايين دولار تم استيرادها بالفعل، ولم تستطع الهيئة تغطيتها باعتمادات مستندية لعدم توافر سيولة.

وطالب المصدر بضرورة تدخل الدولة لفتح حوارات مع الدول العربية الموردة لغاز البوتاجاز لإعطاء تسهيلات أكبر فى الدفع.

«الداخلية» تفرج عن شقيق أيمن الظواهرى و٦٠ من معتقلى الجهاد والجماعة الإسلامية

كتب ـ أحمد الخطيب وأحمد شلبى ومنير أديب:

أفرجت وزارة الداخلية، صباح أمس، عن محمد الظواهرى، شقيق أيمن الظواهرى، الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة، و٦٠ من معتقلى الجهاد والجماعة الإسلامية من سجن مزرعة طرة، وعاد الظواهرى «٥٨ عاماً» إلى منزله، بعد ١٠ سنوات قضاها داخل السجون المصرية.

كانت السلطات المصرية، تسلمت محمد الظواهرى، من السلطات الإماراتية فى ٢٠٠١، لدى إلقاء القبض عليه، وبعد رحلة مطاردة طويلة فى دول السعودية واليمن والسودان، وتردد أن الظواهرى يواجه حكما غيابيا بالإعدام فى قضية العائدين من ألبانيا، لكن مصادر فى وزارة الداخلية، أكدت أنه لم تصدر بحقه أى أحكام، بل صدر فقط قرار باعتقاله، وجاء الإفراج عنه فى إطار سياسة الوزارة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين فى السجون تدريجيا.

وفى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم» قال الظواهرى، قبل ساعات من الإفراج عنه، إنه كان يعمل فى إدارة هيئة الإغاثة الإسلامية بالسعودية، وطاردته أجهزة الأمن، ما اضطره للسفر إلى دول اليمن، والسودان، وأذربيجان، ثم الإمارات، حيث ألقى القبض عليه، ورحّلته السلطات الإماراتية إلى مصر. وقال: «إن ثورة ٢٥ يناير ذات توجه علمانى، نتمنى أن يتحول إلى إسلامى، لأن بها رافداً إسلامياً لا يمكن تجاهله، يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية».

المتهم فى قضية التجسس يعترف بنقل معلومات عن الأردن ومصر لجهات إسرائيلية

كتب ـ أحمد شلبى:

قالت مصادر قضائية إن المتهم الأردنى المتورط فى قضية التجسس لصالح الموساد، أدلى باعترافات خطيرة فى تحقيقات النيابة، يتعلق معظمها بنقله معلومات عن شخصيات وجهات سيادية وأمنية أردنية إلى جهات إسرائيلية، وقال إنه يعمل معهم منذ سنتين، وأخطرت الجهات المصرية نظيرتها الأردنية بأقوال المتهم. أضافت المصادر أن المتهم «٣٤ سنة» لم يدل بأى معلومات عن تورط أى مصريين معه فى تلك القضية التى تجرى نيابة أمن الدولة التحقيق فيها، كما نفى محاميه تورط موكله فى قضية تجسس، وقال إن الأمر يقتصر على تمرير مكالمات دولية فقط عن طريق الأقمار الصناعية.

وذكرت مصادر قضائية أن المتهم اعترف فى التحقيقات بأنه استخدم الأقمار الصناعية والأجهزة الإلكترونية التى ضبطتها المخابرات العامة المصرية فى نقل مكالمات تليفونية لأشخاص مصريين إلى جهات إسرائيلية. تجرى التحقيقات برئاسة المستشار طاهر الخولى، المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، بإشراف المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة.

بدوى

مظاهرة أمام السفارة السورية بالقاهرة.. والعاملون بها يعتدون على المتظاهرين بالضرب

الشرطة العسكرية تخرج شاباً مصرياً بالقوة بعد اختطافه واحتجازه بالسفارة




مظاهرة أمام السفارة السورية الثلاثاء الماضى تصوير- حسام فضل

كتب ـ هيثم الشرقاوى:

تظاهر العشرات من المواطنين السوريين العاملين بالقاهرة ومعهم عدد من الطلبة المصريين أمام السفارة السورية، أمس، للمطالبة برحيل نظام الرئيس السورى بشار الأسد، رافضين سياسته فى التعامل مع المعارضة السورية فى الداخل والخارج.

وهتف المتظاهرون ضد الرئيس السورى «مش عايزينه.. مش عايزينه» وحملوا لافتات مكتوباً عليها «ارحل ارحل يا بشار اللى زيك عار وعار».

وشهدت المظاهرة اشتباكات من العاملين بالسفارة والمتظاهرين السلميين أمام السفارة، وقامت السفارة باختطاف شاب مصرى واحتجازه داخل السفارة وقام المتضامنان من المصريين بإبلاغ الشرطة العسكرية التى حضرت فى الحال وقامت بإخراج الشاب المصرى بالقوة.

وتعرض الشاب هانى الميهى مصرى الجنسية، أحد المتضامنين مع الشباب السورى المتظاهر، للضرب على يد من سموهم المتظاهرون «البلطجية» المتواجدين داخل السفارة، وتعرض لكسر فى أحد ضلوعه وقام الشباب بنقله إلى مستشفى ٦ أكتوبر وعمل محضر بالواقعة، وطالبوا فى المحضر بترحيل السفير السورى، لأنه يتعامل مع المصريين بطريقة غير لائقة.

وقام الشباب بالتوجه إلى مركز هشام مبارك القانونى لتوكيله فى رفع قضية على السفير السورى بالقاهرة والعاملين الذين وصفوهم بالبلطجية وترحيلهم من القاهرة، مطالبين المركز برفع قضية على الحكومة المصرية، لأنها لا تستطيع حماية الجالية السورية بالقاهرة.

..ويمنيون يتظاهرون أمام الجامعة العربية للمطالبة بالتحقيق فى «جرائم صالح»

كتب ـ هيثم الشرقاوى:

تظاهر ما يقرب من ٢٠٠ يمنى أمام جامعة الدول العربية، أمس، مطالبين برحيل السفير اليمنى فى القاهرة، ومندوب اليمن الدائم فى جامعة الدول العربية، وناشدوا عمرو موسى، الأمين العام للجامعة، التدخل وتشكيل لجنة إقليمية بإشراف الجامعة للتحقيق فيما سموه «جرائم» الرئيس اليمنى على عبدالله صالح، واتخاذ موقف قوى لدعم الشعب اليمنى.

وردد المتظاهرون هتافات تطالب برحيل الرئيس اليمنى، منها: «الشعب يريد إسقاط السفاح»، و«الشعب يريد إسقاط الشاويش»، فى إشارة إلى الرئيس على عبدالله صالح، و«يا يمن تروى تروى.. ما نقبل ديكتاتورى» و«يا موسى ساكت ليه.. إنت خايف ولا إيه».

وقال متظاهرون لـ«المصرى اليوم»: «نريد وطنا مدنيا متطورا وديمقراطيا، يعزز مبدأ المساواة بين الشعب، ويتم توزيع ثرواته بالعدل بين أبنائه، وليس على ٥٪ فقط من حاشية الحاكم»، وطالبوا بتدخل الجامعة العربية لحماية المتظاهرين الذين يجرى قتلهم يومياً على يد الرئيس اليمنى الذى وصفوه بـ«الطاغية».

مصادر: الرئيس السابق مواطن كبقية المصريين ومن حقه الإدلاء بصوته إن أراد

أول استفتاء فى مصر من ٣٠ سنة دون حسنى مبارك وزوجته

كتبت ـ نشوى الحوفى:

شتان ما بين الأمس واليوم. أمسنا الذى نتحدث عنه هو صباح يوم ٢٨ نوفمبر الماضى حين أدلى الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك وزوجته سوزان ثابت، بصوتيهما فى انتخابات الشعب بدائرة مصر الجديدة بالقرب من محل إقامتهما، وكان فى استقبالهما لدى وصولهما لمقر اللجنة كل من صفوت الشريف، الأمين العام السابق للحزب الوطنى، وحبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، الذى يحاكم الآن، ودكتور عبدالعظيم وزير، محافظ القاهرة، أما مشهد اليوم بعد نحو ٤ أشهر، فمختلف تماماً حيث يقيم الرئيس السابق وأسرته فى شرم الشيخ بعد إسقاط حكمه، يشاهد مناقشات المصريين حول التعديلات الدستورية، وانقسامهم بين مؤيد ومعارض لها دون أن يعلموا نتيجتها المسبقة كما كان يحدث فيما سبق من انتخابات واستفتاءات حدثت فى عهد الرئيس السابق، ويطرح السؤال نفسه: هل سيذهب الرئيس السابق وأسرته بصفتهم مواطنين مصريين للإدلاء بأصواتهم فى استفتاء تعديلات الدستور صباح السبت؟

مصدر مسؤول أجاب بأن مبارك مواطن مصرى من حقه هو وأسرته الإدلاء بأصواتهم لو شاءوا ذلك حيث يقيم، ثم تساءل ضاحكا: «السؤال هو هل يقبل أم يرفض التعديلات؟».

وعلى الرغم من طرافة السؤال وما يحمله من روح مازحة، فإن التعمق فيه يجعلك تفكر فى موقف مبارك من التعديلات، وإلى أى الفريقين يميل رأيه، أم أنه يحاسب نفسه اليوم دون أن يترك لها فرصة التفكير فيما يشغل بال المصريين؟

الكونجرس يدرس إسقاط ديون مصر

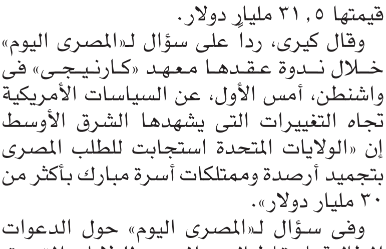
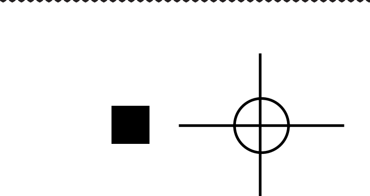
«كيرى» يعلن تجميد ٣٠ مليار دولار من أصول «مبارك».. ومكتبه يعتذر: نقصد «القذافى»

واشنطن ـ هبة القدسى:

أخطأ السيناتور الأمريكى جون كيرى، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، فى تقدير ثروة الرئيس السابق حسنى مبارك بالولايات المتحدة، حيث صرح بأن بلاده جمدت أرصدة وممتلكات لمبارك وأسرته تبلغ قيمتها أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكى.

ولكن فريدرك جون، المتحدث باسم كيرى، سارع بالاتصال بـ«المصرى اليوم» لنفى تلك التصريحات، قائلاً إن «الأمر اختلط على السيناتور كيرى». وأوضح أن كيرى كان يقصد بذلك العقيد الليبى معمر القذافى، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية قبل أسبوعين تجميد حسابات بالبنوك وعقارات للقذافى وأبنائه تبلغ قيمتها ٣١,٥ مليار دولار.



جون كيرى

وقال كيرى، رداً على سؤال لـ«المصرى اليوم» خلال ندوة عقدها معهد «كارنيجى» فى واشنطن، أمس الأول، عن السياسات الأمريكية تجاه التغييرات التى يشهدها الشرق الأوسط إن «الولايات المتحدة استجابت للطلب المصرى بتجميد أرصدة وممتلكات أسرة مبارك بأكثر من ٣٠ مليار دولار».

وفى سؤال لـ«المصرى اليوم» حول الدعوات المطالبة بإسقاط الدين المصرى للولايات المتحدة، الذى يقدر بنحو ٤ مليارات دولار، قال كيرى إن هناك رغبة قوية فى أن تتجه المعونة بشكل أكبر لمساعدة الاقتصاد المصرى، وكل الأفكار حول إسقاط الدين المصرى مطروحة على المائدة.

مصادر: التحقق من أقوال «والى» حول تخصيص «توشكى» يستوجب استدعاء «مبارك» و«الجنزورى» للنيابة

كتب ـ أحمد شلبى ومحمد عبدالعاطى ومحمد السيد سليمان و(أ.ش.أ):

علمت «المصرى اليوم» من مصادر مطلعة أن ما قاله الدكتور يوسف والى، نائب رئيس الوزراء، وزير الزراعة الأسبق، أمام النيابة عن تخصيص أراض فى توشكى للأمير الوليد بن طلال بأسعار أقل من المتفق عليها أو المحددة، يستوجب إصدار قرار باستدعاء الرئيس السابق حسنى مبارك، والدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء الأسبق لسؤالهما فى تلك الواقعة فضلا عن الوليد بن طلال.

كانت نيابة أمن الدولة العليا واصلت تحقيقاتها أمس مع «والى» لليوم الثانى على التوالى فى الاتهامات الموجهة إليه، والمتعلقة بقضايا إهدار المال العام والاستيلاء عليه، بالإضافة إلى قضية أرض الوليد بن طلال.

وتبين من التحقيقات - التى أشرف عليها المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة - أن والى قال: «عندما حضر الوليد إلى مصر وطلب شراء أرض فى توشكى، كتب هو عقد الشراء والبيع وحدد السعر بخمسين جنيها للفدان، وقدمه للرئيس السابق مبارك، الذى اتصل برئيس الوزراء وقتها كمال الجنزورى، فطلب منى إنهاء إتمام هذا العقد، دون تغيير لما جاء فيه أو إضافة أى شروط.

(طالع ص٩)

[redacted]

اللواء مدحت غازى المدعى العام العسكرى: لن نحاكم «مبارك» عسكرياً.. ومحاولة اغتيال عمر سليمان غير صحيحة 8

المصري اليوم

الصفحة الثالثة

د. وحيد عبدالمجيد يكتب: موسى والبرادعى و«بورصة» الرئاسة 13

اليوم ■ مقتل جنديين يمنيين و٣ عناصر من «القاعدة» فى اشتباكات فى «مأرب» ■ تجربة ناجحة فى إيران لإطلاق صاروخ يحمل كبسولة إلى الفضاء ■ نواب أمريكيون يطالبون بانسحاب كبير من أفغانستان فى يوليو المقبل

امتحانات «الثانوية» ١١ يوليو.. وخطة مع «الشرطة» و«الجيش» لتأمين أوراق الأسئلة

استمرار المظاهرات الغاضبة فى الجامعات للمطالبة برحيل «القيادات»

كتب ـ أبوالسعود محمد ومحمد كامل والمحافظات:

أعلن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى اجتماعه، أمس، الخريطة الزمنية للفصل الدراسى الثانى بعد التعديل، واستعداد الثانوية العامة للعام الدراسى ٢٠١٠/ ٢٠١١، وتقييم تطبيق التقويم الشامل بمرحلة التعليم الأساسى، فيما شهدت الجامعات، أمس، حراكاً سياسياً كبيراً فى أول اختبار حقيقى لممارسة الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير حيث استمرت المظاهرات الغاضبة للمطالبة برحيل رؤساء الجامعات وعمداء ووكلاء الكليات.

قال الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم، إن الفصل الدراسى الثانى سينتهى ٢٦ مايو المقبل بالنسبة للتعليم الفنى، ويوم ٩ يوليو بالنسبة للتعليم العام، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على أن تبدأ امتحانات الفصل الدراسى الثانى لصفوف النقل والشهادات المحلية للتعليم العام والفنى فى ١٤ مايو، وتبدأ الامتحانات النظرية بالنسبة للدبلومات الفنية فى ٢٨ مايو، على أن تبدأ امتحانات الثانوية العامة


أحمد جمال الدين

والامتحانات العملية للدبلومات الفنية فى ١١ يوليو المقبل. وأوضح موسى أنه فيما يتعلق بالاستعداد لامتحانات الثانوية العامة تم عرض تقرير يظهر أنه تم إعداد اللجان المركزية المسؤولة عن توزيع المراقبين، على أن يكون اختيار المراقبين من مركزين متجاورين فى محافظتين مختلفتين، حرصاً على عدم ابعاد المراقبين عن محال إقامتهم، وفى الوقت نفسه ضمان عنصر النزاهة والحيادية.

وبالنسبة لتأمين أسئلة الامتحانات صرح الوزير بأن الوزارة بصدد إعداد خطة تأمينية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والجهات ذات الاختصاص.

من جانب آخر، واصل طلاب كلية الإعلام اعتصامهم أمام الكلية للمطالبة برحيل الدكتور سامى عبدالعزيز، عميد الكلية. وأعلن الطلاب دخولهم فى إضراب عن الطعام. فى المقابل نظم نحو ٢٠ طالبا أمام الكلية وقفة صامتة للمطالبة بعودة الاستقرار إلى الكلية.

مظاهرة أمام السفارة السورية بالقاهرة.. والعاملون بها يعتدون على المتظاهرين بالضرب

الشرطة العسكرية تخرج شاباً مصرياً بالقوة بعد اختطافه واحتجازه بالسفارة


مظاهرة أمام السفارة السورية الثلاثاء الماضى تصوير- حسام فضل

كتب ـ هيثم الشرقاوى:

تظاهر العشرات من المواطنين السوريين العاملين بالقاهرة ومعهم عدد من الطلبة المصريين أمام السفارة السورية، أمس، للمطالبة برحيل نظام الرئيس السورى بشار الأسد، رافضين سياسته فى التعامل مع المعارضة السورية فى الداخل والخارج.

وهتف المتظاهرون ضد الرئيس السورى «مش عايزينه.. مش عايزينه» وحملوا لافتات مكتوباً عليها «ارحل ارحل يا بشار اللى زيك عار وعار».

وشهدت المظاهرة اشتباكات من العاملين بالسفارة والمتظاهرين السلميين أمام السفارة، وقامت السفارة باختطاف شاب مصرى واحتجازه داخل السفارة وقام المتضامنان من المصريين بإبلاغ الشرطة العسكرية التى حضرت فى الحال وقامت بإخراج الشاب المصرى بالقوة.

وتعرض الشاب هانى الميهى مصرى الجنسية، أحد المتضامنين مع الشباب السورى المتظاهر، للضرب على يد من سموهم المتظاهرون «البلطجية» المتواجدين داخل السفارة، وتعرض لكسر فى أحد ضلوعه وقام الشباب بنقله إلى مستشفى ٦ أكتوبر وعمل محضر بالواقعة، وطالبوا فى المحضر بترحيل السفير السورى، لأنه يتعامل مع المصريين بطريقة غير لائقة.

وقام الشباب بالتوجه إلى مركز هشام مبارك القانونى لتوكيله فى رفع قضية على السفير السورى بالقاهرة والعاملين الذين وصفوهم بالبلطجية وترحيلهم من القاهرة، مطالبين المركز برفع قضية على الحكومة المصرية، لأنها لا تستطيع حماية الجالية السورية بالقاهرة.

..ويمنيون يتظاهرون أمام الجامعة العربية للمطالبة بالتحقيق فى «جرائم صالح»

كتب ـ هيثم الشرقاوى:

تظاهر ما يقرب من ٢٠٠ يمنى أمام جامعة الدول العربية، أمس، مطالبين برحيل السفير اليمنى فى القاهرة، ومندوب اليمن الدائم فى جامعة الدول العربية، وناشدوا عمرو موسى، الأمين العام للجامعة، التدخل وتشكيل لجنة إقليمية بإشراف الجامعة للتحقيق فيما سموه «جرائم» الرئيس اليمنى على عبدالله صالح، واتخاذ موقف قوى لدعم الشعب اليمنى.

وردد المتظاهرون هتافات تطالب برحيل الرئيس اليمنى، منها: «الشعب يريد إسقاط السفاح»، و«الشعب يريد إسقاط الشاويش»، فى إشارة إلى الرئيس على عبدالله صالح، و«يا يمن تروى تروى.. ما نقبل ديكتاتورى» و«يا موسى ساكت ليه.. إنت خايف ولا إيه».

وقال متظاهرون لـ«المصرى اليوم»: «نريد وطنا مدنياً متطوراً وديمقراطيا، يعزز مبدأ المساواة بين الشعب، ويتم توزيع ثرواته بالعدل بين أبنائه، وليس على ٥٪ فقط من حاشية الحاكم»، وطالبوا بتدخل الجامعة العربية لحماية المتظاهرين الذين يجرى قتلهم يومياً على يد الرئيس اليمنى الذى وصفوه بـ«الطاغية».

نعم للتعديلات الدستورية - الإخوان المسلمون

لافتات الإخوان المؤيدة انتشرت فى معظم المحافظات - أ.ف.ب

مواجهة الساعات الأخيرة: فريق «لا» يتظاهر اليوم ضد «التعديلات» وأنصار «نعم» يردون بـ«المنشورات»

كتب ـ عادل الدرجلى وابتسام تعلب ومحمود جاويش ومحمود رمزى والمحافظات:

تصاعدت حدة معركة «نعم» و«لا» بشأن التعديلات الدستورية، التى يتم الاستفتاء عليها بعد ٢٤ ساعة، بين الرافضين الذين يمثلهم عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية، بينهم الوفد والناصرى والتجمع والكرامة والجبهة، والمؤيدين مثل حزبى العمل والوسط وجماعة الإخوان المسلمين.

يرى الطرف الرافض للتعديلات أن الموافقة عليها تؤدى لمخاطر منها الالتفاف على مطالب الثورة، ويطالب بإصلاح دستورى شامل يحد من سلطات رئيس الجمهورية، فيما يرى المؤيدون أن هؤلاء يريدون استمرار حالة الفوضى، وبعضهم مغرر به عن غير فهم.

وأعلن الطرف الأول عن مشاركته اليوم فى مظاهرة لرفض التعديلات، وقال فؤاد بدراوى، نائب رئيس حزب الوفد، سنشارك فى مظاهرات اليوم للمطالبة بوضع دستور جديد، وأصدر الحزب بياناً أمس قال فيه: «إن الترقيع فى الدستور الحالى غير مجد».

وقال سامح عاشور، النائب الأول لرئيس الحزب الناصرى، سنشارك فى المظاهرات ضد التعديلات فى جميع المحافظات.

فى المقابل، قال صبحى صالح، النائب الإخوانى السابق، عضو لجنة التعديلات الدستورية، خلال ندوة أقيمت، مساء أمس الأول، بنقابة المحامين الفرعية بالبحيرة، إن المطالبين بالتصويت بـ«لا» يريدون إيقاف عمل الدولة بالكامل. وصعَّد المؤيدون للتعديلات حملتهم فى الساعات الأخيرة، أمس، وجابت السيارات محافظة السويس لحث المواطنين على التصويت بـ«نعم»، ووزع شباب الإخوان منشورات فى العديد من الميادين والتجمعات فى معظم المحافظات.

«الداخلية» تفرج عن شقيق أيمن الظواهرى و٦٠ من معتقلى الجهاد والجماعة الإسلامية

كتب ـ أحمد الخطيب وأحمد شلبى ومنير أديب:

أفرجت وزارة الداخلية، صباح أمس، عن محمد الظواهرى، شقيق أيمن الظواهرى، الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة، و٦٠ من معتقلى الجهاد والجماعة الإسلامية من سجن مزرعة طرة، وعاد الظواهرى «٥٨ عاماً» إلى منزله، بعد ١٠ سنوات قضاها داخل السجون المصرية.

كانت السلطات المصرية، تسلمت محمد الظواهرى، من السلطات الإماراتية فى ٢٠٠١، لدى إلقاء القبض عليه، وبعد رحلة مطاردة طويلة فى دول السعودية واليمن والسودان، وتردد أن الظواهرى يواجه حكما غيابيا بالإعدام فى قضية العائدين من ألبانيا، لكن مصادر فى وزارة الداخلية، أكدت أنه لم تصدر بحقه أى أحكام، بل صدر فقط قرار باعتقاله، وجاء الإفراج عنه فى إطار سياسة الوزارة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين فى السجون تدريجيا.

وفى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم» قال الظواهرى، قبل ساعات من الإفراج عنه، إنه كان يعمل فى إدارة هيئة الإغاثة الإسلامية بالسعودية، وطاردته أجهزة الأمن، ما اضطره للسفر إلى دول اليمن، والسودان، وأذربيجان، ثم الإمارات، حيث ألقى القبض عليه، ورحّلته السلطات الإماراتية إلى مصر. وقال: «إن ثورة ٢٥ يناير ذات توجه علمانى، نتمنى أن يتحول إلى إسلامى، لأن بها رافداً إسلامياً لا يمكن تجاهله، يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية».

التحقيق مع العادلى للمرة الثالثة أمام نيابة أمن الدولة

كتب - أحمد شلبى:

استدعت نيابة أمن الدولة العليا للمرة الثالثة حبيب العادلى، وزير الداخلية الأسبق، للتحقيق معه فى قضية قتل المتظاهرين والتسبب فى حالة الانفلات الأمنى وفتح السجون وإثارة الرعب فى نفوس المواطنين، وواجهته النيابة بالأقوال التى أدلى بها مساعدوه إسماعيل الشاعر، مدير أمن القاهرة السابق وعدلى فايد، مدير قطاع الأمن العام السابق وحسن عبدالرحمن، رئيس جهاز أمن الدولة السابق وأحمد رمزى، رئيس قطاع الأمن المركزى السابق، ونفى العادلى فى التحقيقات التى بدأت معه منذ السابعة مساء، ولم تنته حتى مثول الجريدة للطبع، إصدار أى تعليمات لمساعديه بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين خلال أحداث الثورة. وقال العادلى فى التحقيقات، التى أشرف عليها المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة، إنه عقد اجتماعاً مع مساعديه يوم ٢٤ يناير الماضى استعداداً للمظاهرات التى كانت متوقعة يوم ٢٥ يناير الماضى، وأنه طلب منهم عدم استخدام الرصاص الحى فى التعامل مع المتظاهرين وأمرهم بسحب كل الأسلحة الموجودة مع الضباط الذين سيتواجدون فى الشارع، وسلم دفاع العادلى محضر هذا الاجتماع.

المتهم فى قضية التجسس يعترف بنقل معلومات عن الأردن ومصر لجهات إسرائيلية

كتب ـ أحمد شلبى:

قالت مصادر قضائية إن المتهم الأردنى المتورط فى قضية التجسس لصالح الموساد، أدلى باعترافات خطيرة فى تحقيقات النيابة، يتعلق معظمها بنقله معلومات عن شخصيات وجهات سيادية وأمنية أردنية إلى جهات إسرائيلية، وقال إنه يعمل معهم منذ سنتين، وأخطرت الجهات المصرية نظيرتها الأردنية بأقوال المتهم. أضافت المصادر أن المتهم «٣٤ سنة» لم يدل بأى معلومات عن تورط أى مصريين معه فى تلك القضية التى تجرى نيابة أمن الدولة التحقيق فيها، كما نفى محاميه تورط موكله فى قضية تجسس، وقال إن الأمر يقتصر على تمرير مكالمات دولية فقط عن طريق الأقمار الصناعية.

بدوى

وذكرت مصادر قضائية أن المتهم اعترف فى التحقيقات بأنه استخدم الأقمار الصناعية والأجهزة الإلكترونية التى ضبطتها المخابرات العامة المصرية فى نقل مكالمات تليفونية لأشخاص مصريين إلى جهات إسرائيلية. تجرى التحقيقات برئاسة المستشار طاهر الخولى، المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، بإشراف المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة.

أيمن نور يعلن فى الدقهلية ترشحه للرئاسة ويتعهد بمضاعفة الأجور


أيمن نور أثناء المؤتمر فى نبروه

الدقهلية ـ غادة عبدالحافظ:

أعلن الدكتور أيمن نور، زعيم حزب الغد، ترشيح نفسه لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، مؤكداً رفضه التعديلات الدستورية الجديدة، لأنها لا ترضى طموحه، وليست ثمناً مناسباً لدم الشهداء - على حد قوله.

وقال نور، خلال المؤتمر الذى عقده فى قريته نبروه بمحافظة الدقهلية: «جئت لأعلن ترشيحى لانتخابات رئاسة الجمهورية من نبروه لأرد على من اتهمونى بأننى قلت إننى إسكندرانى، صحيح أنا ولدت هناك لكننى عشت وتربيت فى نبروه، وأصلى وجذورى من هنا، فأنا نبراوى»، وأضاف: «أولى أولوياتى فى برنامجى الانتخابى لرئاسة الجمهورية مضاعفة الأجور خلال ٢٤ شهراً، فالأجور السنوية الآن تبلغ ٩٠ مليار جنيه سنويا، والجميع يتحدث عن ١٢٠٠ جنيه حداً أدنى للأجور، مثل حكم القضاء، ولكن مهم أيضا الحد الأقصى. وقال نور إن ثورة ٢٥ يناير لم تكن ثورة لخلع مبارك فقط، ولكنها ثورة لتغيير الواقع إلى الأفضل، وأضاف: «ما سقط هو رأس النظام وباقى النظام، أى المحافظين وأركانه ورموزه مازالوا فى أماكنهم، وعلشان نستحق الحرية، لازم نروح الاستفتاء، وكل الناس تقول رأيها، سواء (نعم) أو (لا)، لا نريد أن نفرط فى حريتنا وقيمتنا مرة ثانية».

٢٠٠٠ قاض يهددون بعدم الإشراف على الاستفتاء.. والكشوف تتضمن أسماء قضاة معارين ومتوفين

كتب - طارق أمين وشيماء القرنشاوى:

فى الوقت الذى دعت فيه اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء، المقرر له غداً «السبت»، جموع المواطنين إلى المشاركة فى عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، بغض النظر عن قبولها أو رفضها، هدد نحو ٢٠٠٠ قاض بالمحاكم المختلفة أمس بمقاطعة الإشراف على الاستفتاء، بسبب ما وصفوه بـ«المجاملات» التى جرت فى اختيار وتوزيع أعضاء الهيئات القضائية على لجان الاقتراع، إضافة إلى عدم إبلاغ عدد كبير منهم - حتى مساء أمس «الخميس» - بأماكن توزيعهم على اللجان المشرفة فى المحافظات المختلفة، كاشفين عن إخطار جميع أعضاء مجلس الدولة وهيئتى قضايا الدولة والنيابة الإدارية منذ يومين بتوزيعهم على لجان الاستفتاء. فيما كشفت مصادر قضائية أن الكشوف تتضمن أسماء ٥٢ قاضيا معاراً إلى الخارج، إضافة إلى وجود ٤٧ اسما من القضاة المتوفين، فيما رجحت مصادر باللجنة أنه يجرى حاليا التدقيق فى الكشوف. كما حمل قضاة بارزون أعضاء أمانة اللجنة العليا للاستفتاء المسؤولية عما يحدث، مشيرين إلى أن الأمانة تجاهلت مبدأ الأقدمية فى توزيع القضاة، رغم أن القضاء العادى يمثل ثلاثة أرباع السلطة القضائية، فى حين يشكل قضاة مجلس الدولة وباقى الهيئات القضائية العدد الباقى، مضيفين أن التوزيع تم بطريقة غريبة، حيث تم توزيع عضو من القضاة بدرجة رئيس محكمة على لجنة فرعية، فى الوقت الذى تم فيه توزيع عضو بمجلس الدولة على لجنة عامة.

عبدالغنى

فى المقابل، أعلن المستشار محمد عطية، رئيس اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء، على موقع اللجنة على «الفيس بوك» أنه تم إخطار جميع القضاة بمقار اللجان.

الكونجرس يدرس إسقاط ديون مصر

«كيرى» يعلن تجميد ٣٠ مليار دولار من أصول «مبارك».. ومكتبه يعتذر: نقصد «القذافى»

واشنطن ـ هبة القدسى:

أخطأ السيناتور الأمريكى جون كيرى، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، فى تقدير ثروة الرئيس السابق حسنى مبارك بالولايات المتحدة، حيث صرح بأن بلاده جمدت أرصدة وممتلكات لمبارك وأسرته تبلغ قيمتها أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكى.

ولكن فريدرك جون، المتحدث باسم كيرى، سارع بالاتصال بـ«المصرى اليوم» لنفى تلك التصريحات، قائلاً إن «الأمر اختلط على السيناتور كيرى». وأوضح أن كيرى كان يقصد بذلك العقيد الليبى معمر القذافى، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية قبل أسبوعين تجميد حسابات بالبنوك وعقارات للقذافى وأبنائه تبلغ قيمتها ٣١,٥ مليار دولار.

وقال كيرى، رداً على سؤال رداً لـ«المصرى اليوم» خلال ندوة عقدها معهد «كارنيجى» فى واشنطن، أمس الأول، عن السياسات الأمريكية تجاه التغييرات التى يشهدها الشرق الأوسط إن «الولايات المتحدة استجابت للطلب المصرى بتجميد أرصدة وممتلكات أسرة مبارك بأكثر من ٣٠ مليار دولار، تنوعت بين أرصدة بنكية وعقارات فاخرة فى نيويورك وكاليفورنيا».

جون كيرى

واتصل المتحدث باسم كيرى بـ«المصرى اليوم» ليؤكد أن الأمر اختلط على «كيرى» الذى كان يقصد الحديث عن ثروة القذافى وليس مبارك.

وفى سؤال لـ«المصرى اليوم» حول الدعوات المطالبة بإسقاط الدين المصرى للولايات المتحدة، الذى يقدر بنحو ٤ مليارات دولار وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمار وإعادة هيكلة المعونة الأمريكية لتصبح أكثر اقتصادية وأقل عسكرية، قال كيرى إن هناك رغبة قوية فى أن تتجه المعونة بشكل أكبر لمساعدة الاقتصاد المصرى، وكل الأفكار حول إسقاط الدين المصرى وإعادة التفكير فى اتفاقية تجارة حرة وتشجيع الاستثمار الأمريكى إلى مصر مطروحة على المائدة.

..ومكتب مبارك: الرئيس السابق سيرفع دعوى قضائية ضد «كيرى» والجزيرة

تلقت «المصرى اليوم» البيان التالى من مكتب الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، وجاء فيه: لاحظ الرئيس السابق وأسرته أن الادعاءات الكاذبة والباطلة، التى تصدر ضدهم، وعن ثروتهم قد بدأت فى منحنى جديد، حيث ادعت قناة الجزيرة القطرية نقلاً عن السيد جون كيرى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، أن السلطات الأمريكية قد جمدت ٣١,٥ مليار دولار من ثروة الرئيس السابق وممتلكاته، ولما كان الأمر قد خرج عن حد السكوت عليه، ووصل إلى درجة من الهزلية المتعمدة للإساءة البالغة للسيد الرئيس السابق وأسرته، فقد قرروا الآتى:

أولاً: اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة من خلال الممثل القانونى لرفع دعاوى ضد كل من قناة الجزيرة القطرية والسيد جون كيرى وأى وسيلة إعلامية أخرى ستستمر فى نشر هذه الأكاذيب.

ثانياً: سيكون هذا إجراء أولى، وسيقوم مكتب السيد الرئيس السابق باتخاذ إجراءات أخرى متلاحقة ضدى كل من يحاول المساس بشرفه ونزاهته لتوضح للشعب المصرى أن الرئيس السابق وأسرته لم يستغلوا نفوذهم بأى صورة كانت، وأن إقرار الذمة المالية النهائى المقدم من الرئيس السابق لا يوجد به أى أخطاء وأنه يعبر عن الواقع.

مخاوف من نقص إمدادات البوتاجاز نتيجة تراكم مديونيات هيئة البترول

كتبت ـ لبنى صلاح الدين:

تواجه الهيئة العامة للبترول أزمة متصاعدة فيما يتعلق بتسديد مديونيتها من استيراد غاز «البيوتين» المستخدم فى أنابيب البوتاجاز، وسط مخاوف من أن يؤدى استمرار العجز عن الوفاء بالمديونية إلى نقص إمدادات البوتاجاز بالأسواق، نتيجة إحجام بعض الموردين عن توريد كميات إضافية قبل سداد المديونيات المتراكمة على الهيئة.

أكد المهندس محمد شعيب، نائب رئيس الهيئة، فى اتصال مع «المصرى اليوم» أن جميع الشركات المتعاقد معها مازالت تورد للهيئة حتى الآن، نافيا أن يكون للاستحقاقات المالية أثر على توفير المنتج بالسوق المحلية. وبحسب بيانات رسمية فإن إجمالى مديونية الهيئة العامة للبترول لأكبر موردى البوتاجاز وهى الشركة العربية البحرية لنقل البترول يبلغ حوالى ١٨٥ مليون دولار مقابل شحنات من البوتاجاز تم تسلمها وفات موعد استحقاقها، فضلاً عن شحنات بوتاجاز تقدر بـ١١٠ ملايين دولار تم استيرادها بالفعل، ولم تستطع الهيئة تغطيتها باعتمادات مستندية لعدم توافر سيولة.

مصادر: التحقق من أقوال «والى» حول تخصيص «توشكى» يستوجب استدعاء «مبارك» و«الجنزورى» للنيابة

كتب ـ أحمد شلبى ومحمد عبدالعاطى ومحمد السيد سليمان و(أ.ش.أ):

علمت «المصرى اليوم» من مصادر مطلعة أن ما قاله الدكتور يوسف والى، نائب رئيس الوزراء، وزير الزراعة الأسبق، أمام النيابة عن تخصيص أراض فى توشكى للأمير الوليد بن طلال بأسعار أقل من المتفق عليها أو المحددة، يستوجب إصدار قرار باستدعاء الرئيس السابق حسنى مبارك، والدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء الأسبق لسؤالهما فى تلك الواقعة فضلا عن الوليد بن طلال.

كانت نيابة أمن الدولة العليا واصلت تحقيقاتها أمس مع «والى» لليوم الثانى على التوالى فى الاتهامات الموجهة إليه، والمتعلقة بقضايا إهدار المال العام والاستيلاء عليه، بالإضافة إلى قضية أرض الوليد بن طلال.

وتبين من التحقيقات - التى أشرف عليها المستشار هشام بدوى المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة - أن والى قال: «عندما حضر الوليد إلى مصر وطلب شراء أرض فى توشكى، كتب هو عقد الشراء والبيع وحدد السعر بخمسين جنيهاً للفدان، وقدمه للرئيس السابق مبارك، الذى اتصل برئيس الوزراء وقتها كمال الجنزورى، فطلب منى إنهاء إتمام هذا العقد، دون تغيير لما جاء فيه أو إضافة أى شروط.

(طالع ص٩)

[redacted]

عابر سبيل

أحمد الصاوى
sawyelsawy@yahoo.com

يا أهلاً بـ«المحاكم»..!

بعض الناس يسألك «لماذا تكتب؟» قبل أن تنظر «ماذا أكتب»، شىء أشبه بأن تقدم لك شكوى فتنظر إلى أسماء موقعيها قبل أن تنظر إلى موضوع الشكوى وحيثياتها، وهذا أسلوب «غوغائى»، ومدرسة كرّسها النظام القديم حين كان يحيط معارضيه بأكاذيب حول انتماءاتهم وامتداداتهم الخارجية حتى يهرب من مناقشة موضوعية لأفكارهم التى يطرحونها، وأسئلتهم التى لا يجدون لها إجابة.

يسير رئيس حزب الوفد وعدد من مناصريه فى الحزب ووسائل الإعلام على هذا النهج، فيهربون من المواجهات بالطريقة ذاتها، فتجدهم منصرفين عن مضمون ما كتبت، ويتهربون من الإجابة عن أسئلة مباشرة طرحتها بوضوح، حول علاقات رئيس الحزب بجهاز مباحث أمن الدولة ورئيسه السابق، وموقفه من الثورة، ودوره فى الإجهاز على جريدة «الدستور».. وكلها أشياء من حقى أن أسأل عنها، وطالما أننى لم أتلق إجابة فمن حقى أن أستمر فى التساؤل، باعتبار أن ذلك قرارى أنا وحدى.

عندما أقول لك إن كثيراً من رؤساء الأحزاب حالياً كانوا جزءاً من النظام السابق فأنا لا أسب أحداً، بقدر ما أطرح رأياً بمنطق من حقك الاختلاف معه أو الاتفاق، لكنهم يضيقون بالنقد ويرفضون المساءلة، ويتخذون من الإجراءات ما يحاولون به قمع أى رأى مخالف أو حجبه، وإذا كنت تريد مثالاً عن رئيس حزب الوفد تحديدا، فاعلم أنه جمّد عضوية الزميل عبدالعزيز النحاس فى الهيئة العليا، لأنه بادر واتصل بى، وهو استغلال للصلاحيات فى معاقبة أصحاب الرأى المخالف داخل الحزب، دون أن يحاول أن يناقش «النحاس» فيما قاله، كأنه لا فرق إذن بينه وبين النظام السابق الذى كان ينكّل بكل صاحب رأى مخالف.

أيضاً، الرجل الذى يمتهن العمل العام ويعرف قواعده لم يحاول أن يرد على ما طرحته من أسئلة أو اتهامات رداً يفندها بعيداً عن الطنطنة بالعبارات المطاطية والجمل الإنشائية عن الإنجازات، لكنه فكر فى «قصف القلم» قبل أن يفكر فى الرد على ما يكتبه هذا القلم، ربما لأن تلك عادة عنده، فقد سبق أن قصف أقلام جريدة بأكملها، ولما فشل، لجأ أخيراً للقضاء، وهو أمر جيد فى حد ذاته لأنه سيكون مضطراً للإجابة عن جميع أسئلتى أمام محكمة عادلة.

لاحظ كذلك أن بيان الحزب حول الدعوى القضائية جاء مليئاً بعبارات على شاكلة «الإساءة لمنجزات الحزب»، وهى على طريقة «الإساءة لسمعة مصر» التى كان يستخدمها النظام السابق فى مواجهة معارضيه، والأكثر سخرية أن منجزات الحزب التى يتحدث عنها البيان تتحدث عن حكومة الوفد عام ١٩٥٠، وتتشبث بتاريخ الوفد العظيم قبل ٦٠ عاماً، ولم يتحدث البيان عن إنجازات للحزب فى عهد السيد البدوى، ربما لأنه يعرف طبيعة تلك الإنجازات، وأنها إنجازات المفترض أن يباهى بها أحمد عز أو حسن عبدالرحمن أو صفوت الشريف.

لكن ما لا يعرفه المستشار بهاء أبوشقة، الذى صاغ البيان، أننى كنت ومازلت مؤمناً بحزب الوفد الذى تحدث عن تاريخه قبل ٦٠ عاماً، ومن حقى أن أعتقد أن به ممارسات تبتعد به عن هذا السياق، كما يعتقد كثيرون داخل الحزب، وأستطيع أن أبشرك بأننى سأذهب للقضاء ومعى حتى الآن ٢٣ محامياً من أعضاء حزب الوفد، تطوعوا للدفاع عنى، وهذا يكفى على الأقل، ويكفى كذلك أن تعرف أننى طوال فترة عملى نلت بالنقد كل رموز حكم مبارك، ومبارك ونجله ومسؤوليه الأمنيين، وبقسوة شديدة أحيانا، ولم يسبق أن ذهب أحد منهم إلى محكمة لمقاضاتى.. هل يعنى ذلك أن صدر من يدّعون الديمقراطية أضيق من الموصومين بالديكتاتورية حالياً؟! ربما.. لكن الأرجح أن الرجل الصامت عن الرد على أسئلة، يعرف تماماً أنها مشروعة، يعتقد أن إعلان ذهابه للمحاكمة يمكن أن يرهبنى، فيما هو يزيد سجله الحافل بالجور على حرية الرأى مزيداً من النقاط السوداء.

لاحظ كذلك أن صحيفة الحزب خرجت تحتفى باجتماع الهيئة العليا، بينما حجبت عن قارئها أمرين: الأول قراراته التعسفية بتجميد عضوية بعض المختلفين معه، والثانى تأكيد الأعضاء أن تجديدهم الثقة فى رئاسته للحزب بسبب الظروف الحالية التى تمر بها البلاد، وليس بالضرورة بسبب توافق على شخصه، وهو إجراء يشبه إلى حد كبير موافقة قطاعات كبيرة من الشعب المصرى على رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك، لكن تفضيلهم فى ذلك الوقت أن يبقى حتى سبتمبر المقبل.

ما يدهشك أن كل ما ذكرته فى مقالاتى السابقة معلومات مؤكدة المصدر، كتبت اسم صاحبها وأسماء الشهود معه، وجميعهم لم ينكر هذه المعلومات، ومازال هناك من يجادل أو يكابر أو يحاول اتهامى بالكذب على الرجل، لكن لا يهم كل ذلك، قد يكون هناك مؤمنون حقيقيون بالرجل وأعترف بأنهم كثيرون، وقد يكون هناك «مرتزقون» من وراء الرجل، وهم أيضا كثيرون، ولكل هؤلاء، وللدكتور السيد البدوى نفسه، أعيد طرح الأسئلة التى يسمونها إساءات:

١ - بعض أعضاء الهيئة العليا سأل رئيس الحزب عن شراكته مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة فقال لهم «هو صديقى وليس شريكى.. لكن شريكى هو شقيق زوجته».. هل هذا حدث؟.. أجب بـ«نعم» أو «لا»؟

٢ - هل وقفت ضد الثورة فى بدايتها ومنعت شباب الوفد الثائر من المشاركة فيها باسم الحزب؟

٣ - ما هى طبيعة دورك فى عملية إجهاض تجربة جريدة «الدستور».. وهى نقطة سوداء فى تاريخك وألحقت أيضاً بحزب الوفد ولا أحد يستطيع إنكار ذلك؟

٤ - هل قررت طرح الثقة فى نفسك اختياراً أم تحت ضغط من أعضاء فى الهيئة العليا للحزب؟

تلك أسئلة أراها مشروعة، وهناك أسئلة أخرى.. ومن يهرب من الأسئلة المشروعة لا يصلح للعمل العام، أو على الأقل مكانه فى الحزب الوطنى!

> استدراك: السبت الماضى.. كتبت عن وقائع محددة فى وزارة الثقافة فى عهد «الوزير الفنان».. وطالبت د. عماد أبوغازى، الوزير الحالى، بإعلان موقفه من هذه الوقائع، وأعتقد أنه حصل على مهلة كافية جداً للرد، وبما أنه لم يرد فلنستكمل عرض الوثائق السبت المقبل، «إن عشنا وكان لنا نشر» - حسب قول الصديق بلال فضل»

أحزاب وقوى سياسية تتظاهر ضد التعديلات الدستورية.. وانقسام داخل «اتحاد شباب الثورة»

«ائتلاف الاستقرار» يطالب المواطنين بالتصويت بـ«نعم».. و«شباب الثورة»: لن نتظاهر ضد «إقرار التعديلات»

كتب - ابتسام تعلب ومحمود جاويش وعادل الدرجلى ومحمود رمزى:

أعلن عدد من الأحزاب والحركات السياسية مشاركتها فى المظاهرة، المقرر تنظيمها اليوم، ضد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، من بينها التجمع والوفد والناصرى والجبهة الديمقراطية وائتلاف شباب الثورة وجزء من اتحاد شباب الثورة والحملة الشعبية لدعم البرادعى، ورفض ائتلاف شباب الاستقرار وجزء من اتحاد شباب الثورة المشاركة فى المظاهرة.

قال ناصر عبدالحميد، عضو ائتلاف شباب الثورة، سنشارك فى المظاهرة لكننا لن نتظاهر إذا جاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على التعديلات، فيما طالبت الصفحة الرسمية للائتلاف على «فيس بوك» الشعب المصرى بتبنى المقترح الذى يتمثل فى إعلان دستور مؤقت لإدارة البلاد وتشكيل مجلس رئاسى من ٣ أفراد، اثنين مدنيين وعسكرى، تمهيدا لانتخابات تشريعية ورئاسية، إلى جانب تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد مع تعديل القوانين المكملة للدستور وإلغاء مجلس الشورى.

وأصدر اتحاد شباب الثورة بيانين أكد فى الأول رفضه التعديلات الدستورية ومشاركته فى مظاهرة، اليوم، مشيراً إلى أن الدستور القديم سقط بالفعل بعد ثورة ٢٥ يناير وما يجرى عليه من تعديلات باطل، ودعا المصريين إلى التظاهر السلمى تحت اسم «جمعة الرفض» لإعلان رفض التعديلات الدستورية والمطالبة بدستور جديد، وجاء فى البيان الثانى موافقة الاتحاد على الاستفتاء، وإرسال لجان شعبية من أعضائه لمراقبة ومتابعة الاستفتاء الشعبى حول التعديلات الدستورية ومنع أى جهة أو تيار سياسى من توجيه المواطنين نحو التصويت برأى معين سواء بنعم أم لا، ودعا الاتحاد جميع المواطنين للمشاركة فى الاستفتاء فى ظل هذا المناخ الديمقراطى الذى تشهده مصر لأول مرة فى تاريخها خاصة مع وجود ضمانات نزاهة الاستفتاء المتمثلة فى تأمين القوات المسلحة له. وأكد فؤاد بدراوى، نائب رئيس حزب الوفد، مشاركة حزبه فى مظاهرات اليوم احتجاجا على التعديلات الدستورية والمطالبة بوضع دستور جديد، وأصدر الحزب بياناً طالب فيه بإقامة الدولة المدنية العادلة التى تحافظ على الحقوق والحريات، وقال إن الترقيع لا يجدى مع الدستور الحالى الذى يصنع من الرئيس الجديد ديكتاتوراً جديداً، مطالبا بجمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ديمقراطى.



فؤاد بدراوى











سامح عاشور

من جانبه، قال سامح عاشور، النائب الأول لرئيس الحزب الناصرى، إن الحزب سيشارك فى جميع المظاهرات الرافضة للتعديلات الدستورية فى جميع المحافظات اليوم، وأضاف أنهم يرفضونها لأنها تجعل البلد فى خطر، وتنهك الشارع لأن التصويت على الاستفتاء لو جاء بنعم ستجرى جميع الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم يتم وضع دستور جديد، ما يوجب إجراء انتخابات جديدة، وتساءل: «لماذا كل هذا الإنهاك للشعب؟»، وتابع: «لا داعى للعجلة خاصة فى عدم وجود الأمن».

وقال خالد تليمة، أمين تنظيم اتحاد شباب التجمع، إن شباب الحزب سيشاركون فى مظاهرة اليوم، تماشيا مع الموقف السياسى للحزب الرافض للتعديلات، والذى يطالب بوضع دستور جديد للبلاد.

ودعت الجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبى وجبهة دعم الثورة الشعب المصرى بكل أطيافه للتظاهر اليوم الذى أطلقت عليه «جمعة رفض التعديلات» فى الميادين العامة وفى مقدمتها ميدان التحرير، لإعلان رفض تعديلات بعض مواد الدستور القديم (دستور ١٩٧١).

وقالت الجمعية فى بيان أصدرته، أمس الأول، إن هذه التعديلات التى أجرتها اللجنة القانونية، تعيد الاعتراف بالدستور القديم الذى سقط مع رحيل الرئيس السابق، وبه ٣٩ مادة تسهل عودة الاستبداد إذا أراد الرئيس الجديد الانقضاض على مكاسب الثورة واستعادة النظام الديكتاتورى الذى يجعله حاكماً بسلطات إلهية.

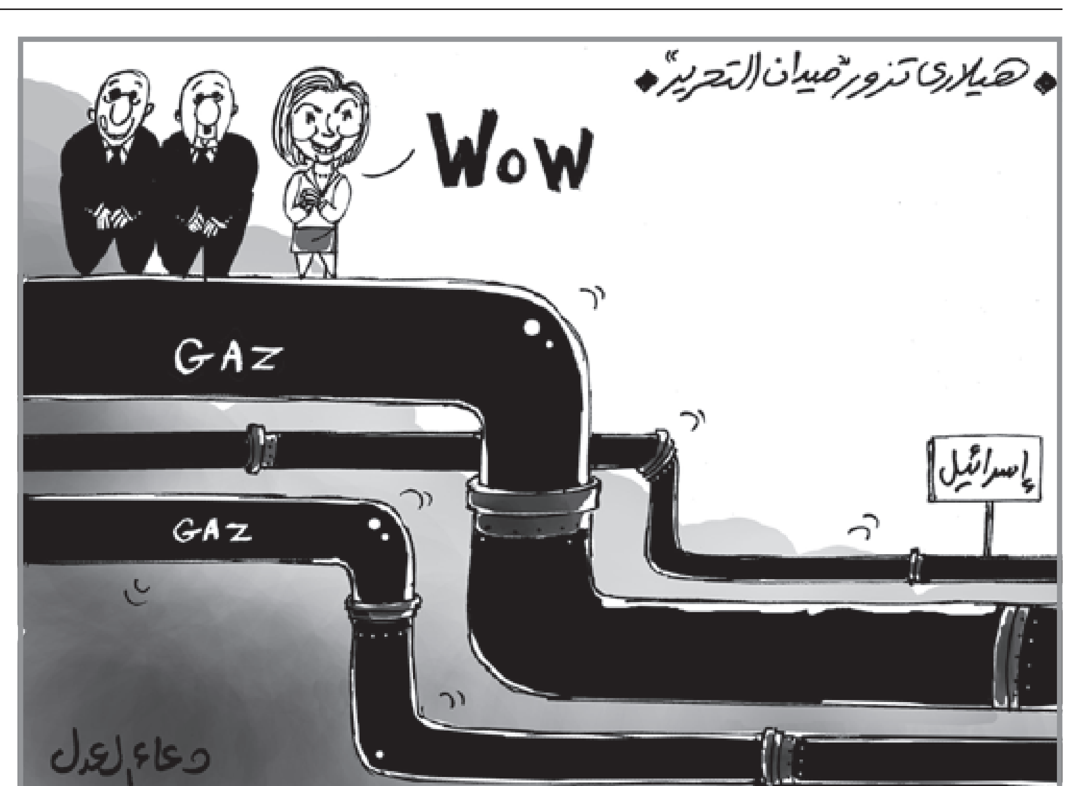
وقال الدكتور عبدالجليل مصطفى، المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير، لـ«المصرى اليوم» إن الشعب المصرى من حقه أن يكون له دستور جديد بعد الثورة التى قام بها، فالمغرب رغم أن بها دستوراً أفضل من دستورنا إلا أنها على رياح الثورة التونسية قررت تغيير دستورها الحالى بآخر أكثر رقيا، رغم أنها لم تشهد ثورة، فما بالنا بمصر التى قامت فيها ثورة «عظيمة».

وأصدر ائتلاف شباب الاستقرار بيانا، أمس، أكد فيه موافقته النهائية على التعديلات الدستورية، مطالباً المواطنين بعدم الاستجابة لضغوط القوى السياسية التى تطالب بالتصويت بـ«لا»، والخروج إلى لجان الاستفتاء للموافقة على التعديلات.

أضاف البيان أن التعديلات الدستورية تمثل انتصاراً للإرادة الشعبية التى أسقطت النظام السابق وأن رفض أحزاب المعارضة للتعديلات يأتى انطلاقاً من أجنداتها الخاصة، التى تتعارض اليوم مع المصلحة العليا للبلد، وأكد البيان تدشين الائتلاف حملة ورقية لحث المواطنين على التصويت بـ«نعم» تحت اسم «نعم للتعديلات الدستورية» فى جميع المحافظات.

وتابع أن الدعاوى التى تطالب بتأسيس مجلس رئاسى انتقالى، وانتخاب لجنة تأسيسية لا تلائم ظروف المرحلة الراهنة، التى بلغ الانفلات الأمنى فيها الأفق، وأصبح يهدد سير العمل اليومى لمؤسسات الدولة ويبث الذعر فى نفوس المواطنين.

وأوضح البيان أن دعوة القوى السياسية المستمرة لوضع دستور جديد تناسب مرحلة أخرى بخلاف الحالة التى عليها مصر حاليا، يتولى خلالها أى مرشح رئاسة الجمهورية، ما يجعل مطالبهم وقتها مشروعة ووسيلة ضغط حقيقية على الرئيس.



المصريون الأمريكيون يناقشون مع «الجمل» سبل تمكينهم من حق التصويت

واشنطن - هبة القدسى:

ينظم عدد من الجمعيات المصرية فى الولايات المتحدة، مؤتمراً تحت عنوان «معاً نصنع مصر جديدة»، ويقام بجامعة جورج تاون بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة. يهدف المؤتمر إلى بحث الدور الذى يمكن أن يلعبه المصريون الأمريكيون فى السياسة المصرية فى مرحلة ما بعد مبارك وثورة ٢٥ يناير، ويركز المؤتمر على مناقشة كيفية تحقيق الديمقراطية والانتعاش الاقتصادى، ويقترح إقامة مشروعات يتم من خلالها استغلال الطاقات المالية والبشرية لدى المصريين فى الخارج، وتقديم هذه المقترحات إلى الجانبين الأمريكى والمصرى.

كما تتناول جلسات المؤتمر مساندة جهود التعددية السياسية والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، ويرعى المؤتمر عدد كبير من المنظمات، أبرزها الجمعية المصرية - الأمريكية الثقافية، وتحالف المصريين الأمريكيين وجميعة الباحثين المصريين، وجمعيات الطلبة المصريين بشمال الولايات المتحدة والأيتام الأقباط والوطنية للتغيير، وغيرها.

عادل عبدالباقى: «لا خطورة» من التصويت بـ«نعم» أو «لا»

كتب - خلف على حسن:

أكد المستشار عادل عبدالباقى، وزير التنمية المحلية الأسبق، أنه لا خطورة من التصويت بـ«لا» أو «نعم» على التعديلات الدستورية المزمع عقدها غداً، السبت، التى تتضمن تعديل ٩ مواد من دستور ١٩٧١ الذى يواجه انتقادات حادة.

وقال عبدالباقى، فى حالة رفض التعديلات والتصويت عليها بـ«لا»، سيحترم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرى، الإرادة الجماهيرية وسيقوم بإصدار «إعلان دستورى» يتضمن أهم القواعد المنظمة للحقوق والحريات العامة المتعارف عليها دولياً، التى تنظم حكم البلاد حتى وضع دستور جديد.

وأضاف، خلال الندوة التى أقامها المجلس القومى لحقوق الإنسان، صباح أمس، الخميس، «سيكون فى ذهن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى هذا التوقيت، أن يبدأ فوراً بتشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور كامل ودائم للبلاد، أما فى حالة التصويت بـ«نعم» فسيقوم المجلس بإقرار دستور عام ١٩٧١ متضمن المواد المعدلة، ثم تحديد انتخابات مجلس الشعب.

موقع إلكترونى لتحديد مواقع «التصويت» على الاستفتاء

كتبت - أميرة صالح:

أنشأ مركز معلومات مجلس الوزراء موقعاً إلكترونيا لتوضيح الأماكن المخصصة لإدلاء المواطنين بأصواتهم فى الاستفتاء الخاص بالتعديلات الدستورية غدا ويحمل عنوان www.lagna.idsc.gov.eg.

خارج النص

خالد منتصر
info@khaledmontaser.com

لماذا سأقول «لا» فى الاستفتاء؟

أعرف دوافع البنى آدم المصرى البسيط الذى ليس ضليعاً فى القانون ولا فى الدستور، ومن الممكن جداً أن يكون غير مدرك أو مهتم أصلاً بأرقام وطبيعة وصيغ المواد التى سيجرى عليها الاستفتاء غداً، أعرف دوافعه لأن يقول نعم ويوافق على التعديلات أو بالأصح الترقيعات الدستورية! ببساطة ومن الآخر هو عايز يخلص، بالبلدى اتخنق، باسمعها من ناس كتير بتقول يا الله حنقول نعم علشان العجلة تمشى والدنيا تنعش والاقتصاد يزهزه! لكن السؤال هو لو قلت نعم للترقيعات الدستورية فعلاً حتخلص وتنتهى خنقتك والعجلة حتمشى؟

الإجابة بكل راحة وضمير «لا»، إذا كان ده غرضك وأمنيتك من قولك «نعم» للتعديلات فأرجوك اطمئن، نعم ليست هى العصا السحرية التى ستجلب لك الرخاء الاقتصادى السريع، وأطمئنك أيضاً أن «لا» هى الأخرى لن تجلب لك هذا الرخاء السريع، فطريق الإصلاح الاقتصادى مازال طويلاً، والحل أمامه وقت، ولكن الفرق أنك لو قلت «نعم» سنظل فى دوامة ومتاهة الإصلاح السياسى الذى لابد منه لكى تبدأ عجلة الإصلاح الاقتصادى فى الدوران، لأنه سيكون إصلاحاً سياسياً إلا خمسة، معلقاً دوماً فى رقبة النية الحسنة للرئيس والنية الخالصة لأعضاء البرلمان، وياما كلنا مقالب من مسألة النية الخالصة دى، نحن نريد نصوصاً واضحة حاسمة لا ميوعة فيها ولا غموض، لا نريد ترك صياغة الدستور لبرلمان نصفه من الإخوان والنصف الآخر من أشباح الحزب الوطنى المتحولين! لكن لو قلت «لا» سيحدث الإصلاح السياسى على نار هادئة دون سلق دستورى وسيتبعه الإصلاح الاقتصادى المنظم على أساس سياسى صحيح، لأنه حينها سيضع الدستور كل القوى السياسية الموجودة على الساحة والتى سنضع ثقتنا فيها بعد أن اهتزت ثقتنا فى تشكيل لجنة سابقة هواها بلون واحد هو اللون الإخوانجى!

كل من تزوج بأجنبية أو حصل على جنسية أخرى بجانب المصرية هو جاسوس تحت التمرين وعميل دليفرى وخائن احتياطى! هذا هو ملخص المادة الأولى فى التعديلات الدستورية، يقولون إن أعضاء السلك الدبلوماسى يخضعون للشروط نفسها، والرد هو أن الخطأ لا يبرر بخطأ، وقانون السلك الدبلوماسى ليس نصاً مقدساً يتم القياس عليه، والأسهل تغييره بدلاً من حرمان طاقات مصرية عظيمة من الترشح للرئاسة، فمن عاش فى الخارج واكتسب جنسية أخرى هو نموذج لتزاوج وتطعيم حضارى ورؤية أشمل وأرحب وليس بالضرورة هو شخص مزدوج الولاء أو عديم الانتماء، وكم من مصرى ابن مصرى زوج مصرية خان الوطن وتعدد ولاؤه وانتفخت جيوبه من الرشاوى والعمولات!

الدستور هو قاطرة التنمية والإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الدستور من الممكن أن يكون فردوساً ومن الممكن أن ينقلب جحيماً، نتفهم ونحترم رغبة الجيش فى التخلى عن السلطة، وهى رغبة سنساعدهم فيها لأن المجتمع يرفض الحكم العسكرى المزمن بالحماس نفسه الذى قبل به الحكم العسكرى الانتقالى، لكننا لا يمكن أن نتفهم أن يصاحب هذا التخلى فوضى دستورية، ويتلازم معه سيطرة لون سياسى واحد نستبدل معه ديكتاتورية شخص بديكتاتورية فصيل أو جماعة.

لا للترقيعات الدستورية، هذا رأيى الخاص وانت حر.

التعديلات الدستورية: اعرف و فكر.. قبل أن تصوت

غداً، تذهب إلى صندوق الاستفتاء لتصوت بـ«نعم» أو «لا» على التعديلات الدستورية المقترحة، وسط «حالة من الجدل الشديد» على هذه التعديلات بين الموافقين عليها والرافضين لها. «المصرى اليوم» تقدم لك عرضاً سريعاً لأهم النقاط فى هذه التعديلات، وأسباب الموافقة عليها أو رفضها، وموقف القوى السياسية المختلفة منها.



المادة	قبل	بعد
75	يشترط فيمن ينتخب أن يكون من أبوين مصريين	..وألا يحمل جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجاً من غير مصرية
76	ترشح المستقلين للرئاسة: الحصول على موافقة ٢٥٠ من أعضاء مجالس الشعب والشورى والمحليات	الحصول على موافقة ٣٠ عضواً بمجلس الشعب أو الشورى، أو ٣٠ ألف مواطن فى ١٥ محافظة
77	مدة الرئاسة ٦ سنوات، ويمكن الترشح لعدد غير محدود من الفترات	مدة الرئاسة ٤ سنوات، ويمكن الترشح لفترتين فقط
88	الإشراف القضائى على اللجان العامة فقط فى الانتخابات	إشراف قضائى كامل على جميع اللجان فى جميع المراحل
93	مجلس الشعب هو من يفصل فى صحة أعضائه	محكمة النقض هى التى تفصل فى صحة العضوية بمجلس الشعب
139	تعيين الرئيس نائباً له أو أكثر اختيارياً	يلتزم الرئيس بتعيين نائب أو أكثر خلال ٦٠ يوماً من تولى منصبه
148	لرئيس الجمهورية إعلان الطوارئ لمدة محدودة تمد بموافقة مجلس الشعب	لرئيس الجمهورية إعلان الطوارئ لمدة ٦ أشهر لا تمد إلا باستفتاء الشعب
179	إجراءات استثنائية لمواجهة الإرهاب	تلغى
189		إضافة فقرة تلزم مجلس الشعب المقبل بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد

موقف القوى السياسية

موافقون



الإخوان المسلمون



الوطنى





الوسط





العمل

أسباب القبول

١- التعديلات مبدئية وتجبر الرئيس المقبل على وضع دستور جديد للبلاد.

٢- تذهب بالبلاد إلى حالة من الاستقرار، ودونها يطول حكم الجيش.

٣- تضمن نزاهة الانتخابات، وبقاء الرئيس لمدتين فقط، وعدم استمرار الطوارئ.

رافضون



الوفد

التجمع

الجبهة

ائتلاف شباب الثورة

أسباب الرفض

١- التعديلات «رتق جلد حى» على جسد متعفن أسقطته ثورة ٢٥ يناير.

٢- تمنح الإخوان فرصة للقفز على الحكم فى ظل عدم استعداد الأحزاب.

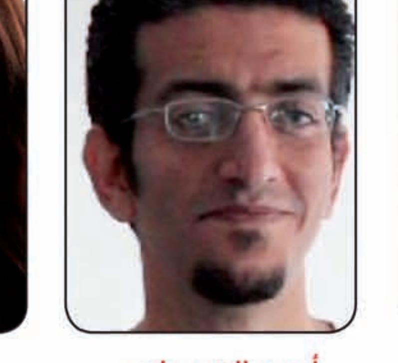
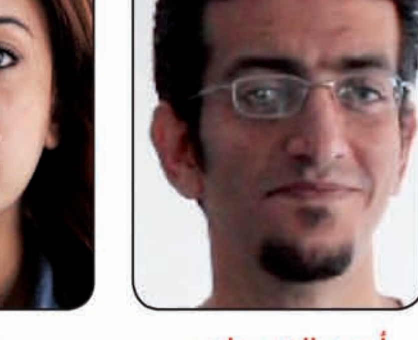
٣- تبقى سلطات ضخمة للرئيس المقبل، وتصنع منه ديكتاتوراً جديداً.

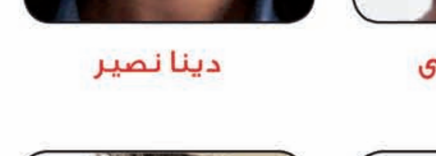
إحنا هـ نقول لأ للتعديلات الدستورية





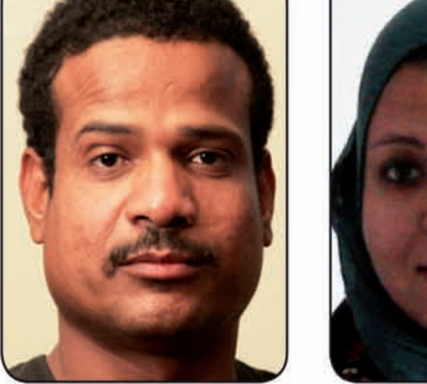


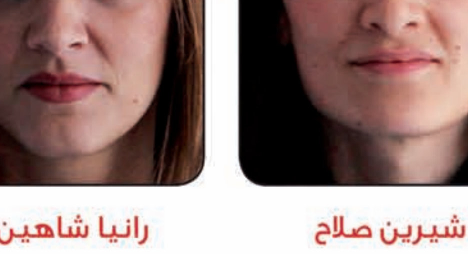












شريف عرفة - عمرو خالد - محمد دياب - نجيب ساويرس - شريف الألفى - باسند الحامى - شادى شريف

عمرو حمزاوى - رشا الجمال - عمرو مصطفى - أحمد حلمى - منى زكى - أحمد العسيلى - دينا نصير

عمرو موسى - معز مسعود - حمزة نمرة - بسمة - محمد البرادعى - وسام شريف - أشرف رمضان

عمر طاهر - عمرو سلامة - خالد دياب - شيرين صلاح - رانيا شاهين - سندس شبايك - محمد عبد الرسول

•كيف يمكننى الموافقة على قرار مصيرى بدون وقت أو معلومات كافية ...

•الاستقرار ليس التصويت بـ «نعم» و«نرجع زى ما كنا»، الاستقرار هو التصويت بـ «لا» لنبدأ حياة جديدة ...

لأ للتعديلات الدستورية.

•لو قلت «نعم» سيقوم بوضع الدستور الجديد للبلاد رئيس بسلطات مطلقة وبرلمان لا يعبر عن الشعب المصرى ...

•كيف تسمح لأحد أن يقوم بتخويفك من المستقبل ويقنعك بأن الوضع سيكون مجهولا ...رفض التعديلات الدستورية هى أول خطوة فى طريق دستور يعبر عن مصر كلها ...

لأ للتعديلات الدستورية.

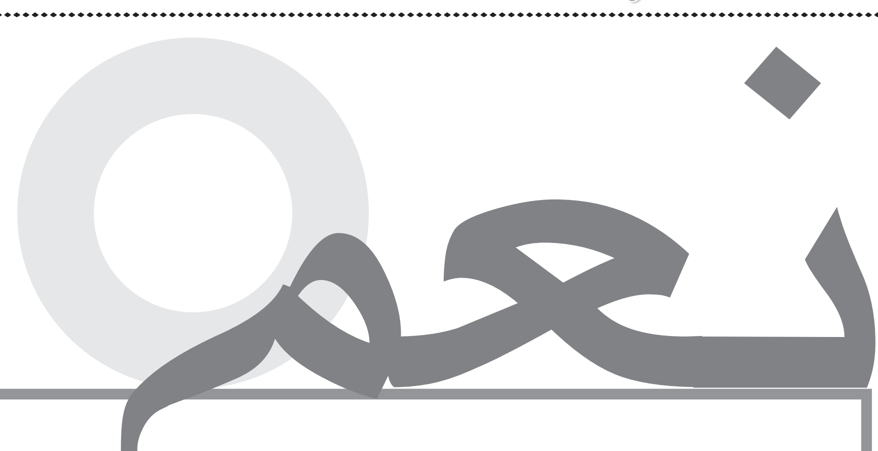
•موافقتك على التعديلات الدستورية تعنى موافقتك على أن يتم عمل ٨ انتخابات فى سنة واحدة ... أين الاستقرار!

•من قال أن التصويت بـ «لا» يعنى مستقبل مجهول!! التصويت بـ «لا» يعنى مستقبل تصنعه بيدك وليس مستقبلا تطلب من آخرين صنعه لك ...

لأ للتعديلات الدستورية.

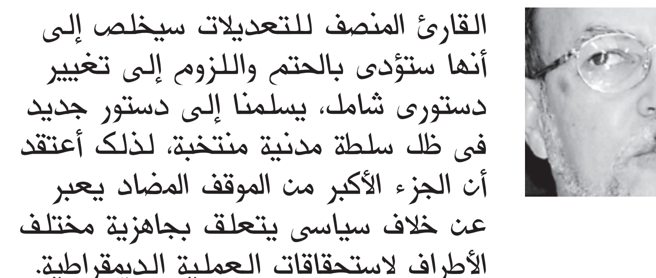
انت هـ تقول إيه؟

[redacted]



كل من يقولون «لا» للتعديلات لا يقدمون خريطة للخروج من الوضع الراهن الذى تمر به مصر، ويتحدثون عن مواقف خاصة بهم فى الوقت الذى يعتقد فيه كثيرون ومنهم الإخوان أن تأييد التعديلات هو الخطوة الأولى لتحقيق ما طالب به المصريون فى ثورة ٢٥ يناير.

عصام العريان



القارئ المنصف للتعديلات سيخلص إلى أنها ستؤدى بالحتم واللزوم إلى تغيير دستورى شامل، يسلمنا إلى دستور جديد فى ظل سلطة مدنية منتخبة، لذلك أعتقد أن الجزء الأكبر من الموقف المضاد يعبر عن خلاف سياسى يتعلق بجاهزية مختلف الأطراف لاستحقاقات العملية الديمقراطية.

حاتم بجاتو

د.عصام العريان المتحدث باسم «الإخوان»: تأييد التعديلات الدستورية خطوة نحو تحقيق مطالب الثورة.. ومن يرفضونها لا يقدمون بديلاً واضحاً

يقف دكتور عصام العريان المتحدث الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين موقفا ثابتا من التعديلات الدستورية التى يرى أن قبولها هو السبيل الوحيد لاستقرار مصر وحمايتها. ورغم قوله بأن النظام السابق دأب على التلويح بـ«فزاعة» الإخوان المسلمين لتخويف المصريين من تبنى أى خيار معارض، فإن العريان استخدم فى حواره نفس الأسلوب ملوحا بفزاعة أخرى هى إسرائيل، وأنها المستفيد الأول من رفض التعديلات وإقصاء الإخوان. كما اتهم وسائل الإعلام بالمشاركة فى لعبة التخويف من الإخوان، سواء بقصد أو بدون. نافيا وجود اتفاق بين الإخوان والمؤسسة العسكرية على أى شىء مسبق، وطالب من يردد تلك الأقاويل بإثباتها وإلا فليخضع للمحاكمة العسكرية. ومن هنا جاء الحوار لنعلم لم يوافق على التعديلات ويعلن قبول الإخوان لها. فإلى نص الحوار:

■ لماذا توافق على التعديلات وتراها السبيل الوحيد للاستقرار فى مصر؟

– كل من يقولون «لا» للتعديلات ويطالبون الناس باتباع الموقف ذاته لا يقدمون خريطة للخروج من الوضع الراهن الذى تمر به مصر. يتحدثون عن مواقف خاصة بهم فى الوقت الذى يعتقد فيه كثيرون ومنهم الإخوان، أن تأييد التعديلات هو الخطوة الأولى لتحقيق ما طالب به المصريون فى ثورة ٢٥ يناير.

■ ألم يقترحوا وضع دستور جديد بدلا من قبول دستور «معيب»؟

– هناك تلاعب بالألفاظ، يتحدثون عن دستور جديد وضرورة وضعه الآن حتى لو طالت الفترة الانتقالية وحكم المؤسسة العسكرية التى تريد هى الأخرى التخلص من ذلك الوضع لأن مهامها ليست فى الشوارع ولكن على الحدود. وما نقوله إن التعديلات الدستورية ستمنحنا عبر خطوات أخرى دستوراً جديداً بعد سنة. ننتخب البرلمان ثم الرئيس ثم نضع دستوراً جديداً يعبر عن كل قوى المجتمع السياسية. ودعينى أقل إننى حزين لأننى أرى أن المؤسسة العسكرية أقدر على إدارة العملية بديمقراطية أكبر من أصحاب الرؤى الذين يطالبون بمزيد من الوقت وإطالة المرحلة الانتقالية لأنهم بحاجة لإعداد أنفسهم. أحزاب موجودة من ٣٠ سنة ولا تزال تريد إعداد نفسها. فى رأيى هم خائفون من ممارسة الديمقراطية ومعرفة حجم وجودهم فى الشارع. وهناك أحزاب ما زالت تحت التأسيس أو عمرها أسابيع، وقالت نعم للتعديلات الدستورية لأنها تعلم أن لها قاعدة فى الشارع.

أجرت الحوار- نشوى الحوفى

■ ولكن أصحاب الرأى المعارض يرون أن دستورا جديداً كان أفضل من تلك التعديلات؟

– هناك هدفان من التعديلات الدستورية، الأول: أن يمارس الشعب استفتاء حراً ونزيهاً، وهذا مطلب شعبى من ٣٠ عاماً اجتهدنا لتحقيقه دون جدوى قبل ٢٥ يناير، وفى السنة الأخيرة سعينا لجمع مليون توقيع من أجل تحقيق انتخابات نزيهة، ولم نحظ بها. الهدف الثانى الوصول لدستور جديد عبر خطوات سياسية هادئة. ولذا فعلى المصريين ألا يخافوا من التجربة، نحن بحاجة للوقت لكى ندير حوارا مجتمعيا هادئا بلا تعصب حول قضايانا.

■ ليست النخبة وحدها من تعارض التعديلات، هناك نسبة من المصريين تعترض عليها أيضاً؟

– مخاوف البسطاء من نتاج حملة إعلامية منظمة تدعى أنها لا تعادى الإخوان، ولكن رسالتها التى يستقبلها المواطن البسيط كل يوم تقول إن الإخوان هم الخطر الحقيقى على مصر. وهذا نفس أسلوب مبارك الذى ظل يستخدم الإخوان كفزاعة للداخل والخارج طيلة فترة حكمه.

■ ألا ترون أى سلبيات فى التعديلات؟

– من قال هذا؟ بها سلبيات وعيوب لكننا فى مرحلة انتقالية وسنضع الدستور بعد عامٍ واحد من الآن. فلماذا العجلة؟ دستوراً جديداً يقود البلاد للأمام ويناسب المرحلة التى نعيشها وسنوات أخرى مقبلة.

■ ما السلبيات التى ترونها فى التعديلات؟

– المبالغة فى شرط نقاء الجنسية، نحن لدينا ٨ ملايين مصرى يعيشون فى الخارج ومعظمهم متزوجون من أجنبيات فهل نحرمهم من الترشح للرئاسة؟ بالإضافة لملاحظات أخرى على بعض الصياغات ولكن لا داعى لذكرها.

■ ماذا عن مادة تعيين نائب الرئيس، ولماذا لا يكون منتخبا على نفس الورقة؟

– أنا أرى أن التعيين أفضل لنائب الرئيس، ففى الدساتير التى يأتى فيها هذا المنصب بالانتخاب يحل بديلا للرئيس حال غيابه بالوفاة أو المرض حتى انتهاء فترة الرئاسة. ومن يطالبون بذلك يريدون تطبيق ما يحدث فى الولايات المتحدة وهو نظام رئاسى، ونحن نسعى لنظام برلمانى، لذا هم يغالطون دون معرفة خلفيات الصورة.

■ البعض يقول كيف نعدل دستورا تم إسقاطه بقرار عسكرى؟

– تلك مغالطة، الدستور لم يسقط، ولكن تم تعليق العمل بأحكامه. والدستور سيسقط حينما نضع دستورا جديداً كبديل لدستور ١٩٧١. ونحن لا نستطيع الاستمرار بإعلان دستورى قد يكون حلا فى فترة ما ولكنه ليس بديلا عن الدستور ونصوصه. الكارثة أن الناس تنتقل من حديث سياسى لحديث فنى فى الدستور وطريقة وضعه دون أن يكون لديهم وضوح رؤية. وما يحدث الآن من أحاديث فى هذا الموضوع لا يزيد الناس إلا بلبلة بهدف إقصاء الإخوان المسلمين عن الصورة.

■ هل تعنى أن هناك من يريد إقصاء الإخوان عن المشهد السياسى؟ ومن يكون؟

– «إسرائيل». الشعب المصرى لا يخشى الإخوان، والقوى السياسية ترانا أقوى منافسيها، ولكننا لسنا فى حالة عداء، إسرائيل هى من تخشى الإخوان منذ نجاح ثورة ٢٥ يناير، ودليلى ما تكتبه الصحافة الإسرائيلية كل يوم عن الإخوان وكيف سيحكمون مصر، وأنهم قادمون لا محالة. وكيف سيؤثر ذلك على مصالحها فى المنطقة. ونحن موقفنا ثابت من إسرائيل لم يتغير، وقلنا إننا ضد معاهدة كامب ديفيد، ولكن أمرها فى يد الشعب وليس فى يد أى قوى سياسية أخرى.

■ إسرائيل لا تعيش معنا، فمن ينفذ سياستها فى مصر فى اعتقادك؟

– اللعبة تجرى فى وسائل الإعلام وليس فى الشارع. الفريق المتواجد بين الناس هم الإخوان والناصريون والقوميون ولم أسمع عن فصيل سياسى يرفض التعديلات نزل إلى الناس وسمع منهم وتحدث معهم أو أجرى حملات لطرق الأبواب. الإعلام يجرى وراء تخويف الناس من الإخوان. ما معنى أن تنشر جريدة المصرى اليوم صورة فى صدر صفحاتها يوم الأربعاء للافتة تبرأ الإخوان منها.

■ والمصرى اليوم قالت ذلك أسفل الصورة إن اللافتة بتوقيع الإخوان ولكنهم نفوا علاقتهم بها؟

– إذن لماذا تنشرها؟ هذا خطأ مهنى ولو كان لدينا ميثاق شرف صحفى لكنا طالبنا بتعويض ضخم، وسنكلف فريق محامين بدراسة القضية.

■ ما ردك على ما يردده البعض من أن هناك توافقاً ما بين المؤسسة العسكرية والإخوان لتأييد الاستفتاء؟

– هذا اتهام خطير يجب أن يحاسب من يقوله، لأنه اتهام بالتواطؤ لنا وللمؤسسة العسكرية التى أطالبها بالرد على ذلك، أو أن يثبت مروجو هذا الاتهام صحته بالأدلة. وما يقال عن أن خروج خيرت الشاطر وحسن مالك جاء بصفقة غير صحيح لأنهما آخر من خرج فى القضية العسكرية، وتم الإفراج عن المئات من المعتقلين ولا يزال لنا دكتور أسامة سليمان فى المعتقل حتى الآن.

■ ألا تستشعرون دهشة من موافقة الحزب الوطنى على التعديلات معكم؟

– الحزب الوطنى سقط تاريخيا ولم يعد له وجود إلا من إطار كرتونى. مَنْ مِنَ المصريين يقبل الحزب الوطنى اليوم؟ لا أحد.

هناك مبالغة فى شرط «الجنسية» والزواج من أجنبية ودستور ٧١ لم يسقط

الحزب الوطنى سقط تاريخياً والإعلام «يخوف» الناس من الإخوان

العريان

المستشار حاتم بجاتو مقرر لجنة التعديلات الدستورية: التعديلات ستؤدى «حتماً» لتغيير دستورى شامل.. والخلاف حولها سياسى أكثر منه قانونياً

«القراءة المنصفة للتعديلات تخلص إلى أنها تؤدى بالحتم واللزوم إلى تغيير دستورى شامل يسلمنا إلى دستور جديد خلال أقل من عام»، هكذا دافع المستشار حاتم بجاتو، مقرر لجنة التعديلات الدستورية، ورئيس هيئة المفوضية فى المحكمة الدستورية العليا، عن التعديلات الدستورية، قبل ٢٤ ساعة من التصويت على الاستفتاء، وتمسك بجاتو، فى حواره مع «المصرى اليوم» بصحة الموقف القانونى للمواد المطروحة فى الاستفتاء، ورأى أن الخلاف حول التعديلات خلاف سياسى أكثر منه قانونى.. وفيما يلى نص الحوار:

■ هناك تساؤل عريض فى الشارع.. لماذا تم اختيار المواد التى خضعت للتعديل من بين كل مواد الدستور المعيبة؟

– ببساطة، لأنه لم يكن المطلوب هو تغيير بنيان الدستور، لكن كان المطلوب تمهيد الطريق للشعب لاختيار مؤسساته اختيارا دستوريا ديمقراطيا نزيهًا، بحيث يعبر الدستور تعبيرا حقيقيا عن إرادة من توجه للإدلاء بصوته فى أى انتخابات مقبلة، ومن خلال مجلسى الشعب والشورى والرئيس المنتخب بشكل ديمقراطى إلى أقصى حد ممكن، يتم وضع دستور جديد للبلاد، ولذلك نحن أخضعنا المواد التى تضمن اختيار مؤسسات برلمانية ورئاسية على نحو ديمقراطى نزيه يؤدى فى النهاية للتعبير عن إرادة الناخبين الذين توجهوا للانتخاب، بحيث ينتخب البرلمان الجديد جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد، بشكل يضمن انتقالاً سلمياً للسلطة وتغييراً دستورياً سلمياً فى أقل من عام.

■ لماذا لم تتناول التعديلات صلاحيات الرئيس المتنامية، ألم تكن هى الأولى بالتعديل؟

– نحن لم نرد أن نفرض وجهة نظرنا كلجنة مكلفة من القوات المسلحة على عموم الشعب فى أمور تتصل بصلب الدستور وبنيانه، إن تطرقنا إلى صلاحيات الرئيس يعنى الفصل فى الشكل المختار لحكم الدولة، وكان سيدخلنا فى متاهات من نوع هل يصبح شكل الدولة، رئاسياً أم برلمانيا، وهذا يعنى تدخلنا للتغيير فى صلب الدستور، يعنى «لما الرئيس له صلاحيات، نعطيها لمن؟» – يتساءل بجاتو –، هل لرئيس الوزراء أم مجلس الشعب؟، لأنه لابد أن «كل سلطة ننزعها من الرئيس نسندها لجهة أخرى»، وإذا قمنا بهذا التحديد سنتدخل فى فلسفة الدستور، ونستأثر بتعديل صلبه، ونحن أردنا أن تتم هذه العملية بمشاركة أكبر قطاع ممكن من الشعب عن طريق جمعية وطنية منتخبة، وليس عن طريق لجنة بالتعيين أيا كان أعضاء هذه اللجنة.

والأهم من ذلك أن الدستور معطل بحكم الإعلان الدستورى للمجلس العسكرى المنشور فى الجريدة الرسمية ثانى أيام تنحى الرئيس مبارك، أى أن المواد التى أعطت للرئيس سلطات واسعة هى مواد معطلة، ولن تعود إليها الحياة بعد إقرار التعديلات، لأن من يقول «نعم»، فهو يوافق على المواد التى خضعت للتعديل ليس إلا، ويقول نعم لانتقال سلمى للسلطة ودستور جديد عن طريق جمعية منتخبة.

أجرى الحوار– على زلط
تصوير - محمد عبدالوهاب

■ البعض يتخوف من أن المادة ١٨٩ بعد التعديل تقول إن لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تغيير مادة أو أكثر من الدستور ولا تلزمهم بتعديل الدستور؟

– غير صحيح، لأن هذه المادة تشترط موافقة رئيس الوزراء ونصف أعضاء مجلس الشعب على أى طلب تعديل فى الدستور من الرئيس، ثم الأهم أن المادة ١٨٩ مكرر من التعديلات الدستورية الجديدة تجبر مجلسى الشعب والشورى القادمين على تغيير الدستور خلال ٦ أشهر على الأكثر من انتخابهم، من خلال اختيار جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وهذه المادة أيضاً، تجبر رئيس الجمهورية الجديد على أن يعلن خلال ١٥ يوماً عن طرح الدستور الجديد لاستفتاء عام بعد الانتهاء من صياغته من الجمعية التأسيسية، وفى هذا ميزة أخرى، هى أن الرئيس ليس من سلطاته إطلاقا التدخل أو تعيين أى من أعضاء الجمعية الوطنية لتأسيس الدستور، بل من سلطة الأعضاء المنتخبين من مجلسى الشعب والشورى، ولذلك فالتعديلات لا تعطى للرئيس أى حق فى التدخل فى تعديل الدستور.

■ فيما يخص الجمعية التأسيسية، هناك تخوف من سيطرة الكتلة الأكبر فى مجلسى الشعب والشورى على أى قرار يخص تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور؟

– هذا خلاف سياسى وليس قانونيا ولا شأن للعملية الدستورية به، ثم إنه فى أى نظام سياسى، فإن الكتلة الكبرى من الطبيعى أن تكون الأكثر تمثيلا فى البرلمان والجمعية التأسيسية، لأن هذه الكتلة جاءت من الشعب وعن طريق إرادته، بمعنى إذا قرر ٤٠ مليون ناخب أن يختاروا حزبا ما، أليس من حق هذه الملايين أن يكون ممثلوهم هم من لهم أكبر فرصة فى اختيار وتشكيل الجمعية الوطنية التى تؤسس للدستور، وهذه هى روح الديمقراطية، ثم أليس الانتخاب أفضل من تعيين الرئيس لجمعية أو لجنة لتعديل الدستور، كما أن هناك قضية أخرى مهمة، هى أن الدساتير لا تفصل طبقا لوضع سياسى قائم، فهناك قوى ترى أنها تحتاج وقتا معينا لتنظيم نفسها، ولا مانع فى ذلك، لكن هذه ليست مشكلة الدستور، ومنح الوقت لأن البعض يرى أنه ضعيف بالشارع ليس اختصاصى شخصيا أو من اختصاص اللجنة المكلفة للتعديل، بل مسألة يقررها الشعب والمجلس العسكرى، ولا علاقة للدستور بها.

■ بماذا تفسر أن أغلب فقهاء القانون وأساتذة القانون الدستورى والجمعيات العمومية للقضاة رفضت التعديلات؟

– بحسب علمى وأنا متابع جيد لهذه المواقف، لم تجتمع أى جمعية عمومية لأى هيئة قضائية ولم يصدر من أى منها رفض للتعديلات بصورة جمعية، بل على العكس، التعديلات تحظى بدعم عموميات القضاء.

■ منطق الثورة يقول إن الشرعية الثورية أسقطت الدستور وإن ما يتم هو ترقيع؟

– أنا مختلف تماما معك فى هذا الطرح، لأن الدستور معطل ولم يسقط، والتاريخ يقول إن ثورة ١٩٥٢ عطلت الدستور لفترة إلى أن استقرت الأوضاع، ثم أصدرت دستورا جديدا ولم تسقطه، فالدساتير تظل موجودة حتى تسقطها قرارات السلطة التى تدير الأمور، وهى هنا القوات المسلحة، وهى عطلته ولم تسقطه بإعلانها الدستورى فى ١٣ فبراير، وبالتالى ما يحدث ليس ترقيعًا، وإنما هو تعديل بمثابة إعلان دستورى مؤقت، والدستور المعطل لن تعود إليه الحياة إطلاقا، وما سيحدث فى حالتى التصويت بنعم أو لا هو أن الجيش سيعلن إعلانا دستوريا مؤقتًا فى الحالتين يرتب لأوضاع المرحلة القادمة طبقا لنتيجة الاستفتاء.

■ هل ترى أن أصل الخلاف حول التعديلات قانونى أم سياسى؟

– أعتقد أنه فى جزء منه قانونى وفى أغلبه سياسى، والشق القانونى يتعلق بقضية ما إذا كان الدستور قد أسقط أو تم تعطيله، وهل التعديلات بشكلها الحالى كافية أم لا، لكن الجزء الأكبر من الخلاف سياسى، ومن يقل إن التعديلات لا تؤدى لتغيير دستورى أو ستدخلنا فى حالة فراغ، فهذا موقف سياسى بالدرجة الأولى، وأنا قاض مهمتى ليست التدخل فى السياسة، لأن القارئ المنصف للتعديلات الدستورية سيخلص إلى أنها ستؤدى بالحتم واللزوم إلى تغيير دستورى شامل، يسلمنا إلى دستور جديد فى ظل سلطة مدنية منتخبة، لذلك أعتقد أن الجزء الأكبر من الموقف المضاد للتعديلات يعبر عن خلاف سياسى يتعلق بجاهزية مختلف الأطراف لاستحقاقات العملية الديمقراطية، وأنا لا أتدخل فى الخلاف السياسى، وما يحسمه هو الشارع والأصوات الانتخابية وليست الدساتير وتعديلاتها، وتكوين اللجنة لم يكن تكوينًا سياسيا بل فنى.

■ لكن أحد أعضائها «صبحى صالح» عضو فى جماعة الإخوان المسلمين؟

– لم تتم دعوة صبحى صالح باعتباره عضوًا فى جماعة الإخوان المسلمين، بل لكفاءته القانونية كمحام فى النقض وعضو مجلس شعب سابق، وخبرته القانونية محل تقدير من الجميع ولا ينكرها أحد، ثم إن فى اللجنة عضواً قبطياً هو المستشار ماهر سامى يونس نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، فاللجنة ذات تشكيل فنى بحت.

■ ماذا لو جاءت نتيجة التصويت على التعديلات بـ«لا»، ما هو الموقف الدستورى للدستور المعطل؟

– الموقف الدستورى حسمته القوات المسلحة، وعبرت عنه باعتبارها السلطة التى تدير البلاد، وجاء ذلك على لسان اللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع، وعضو المجلس العسكرى بأن هناك إعلانا دستوريا سيصدر فى حالة التصويت بنعم أو بلا، وطبقا لمقتضى كل وضع، وليس لى علم بطبيعة هذا الإعلان الدستورى، لأنه لم تتم دعوتى لصياغته، وبحسب علمى لا أعرف ما إذا تمت دعوة آخرين لهذه المهمة أم لا.

■ هناك مسألة غير واضحة لدى رجل الشارع العادى تتعلق بمن قرر أن يقول «نعم»، هل يعنى ذلك موافقته على كل المواد التى نص عليها الدستور المعطل؟

– إطلاقا.. التصويت بـ«نعم» يعنى الموافقة على التعديلات المطروحة فقط، أى الموافقة على تعديل ٨ مواد وإلغاء مادة وإضافة مادتين، ولا عودة للدستور المعطل فى أى حال من الأحوال، ومن يقول نعم يعنى موافقته على انتقال سلمى للسلطة، يقود إلى تغيير شامل فى الدستور، وأنه يوافق على انتخابات حرة بضمانات رقابية من القضاء ورئيس منتخب بمدة محددة غير قابلة للتكرار إلا مرة واحدة فقط.

■ البعض يرى أن حرمان مزدوجى الجنسية من حق الترشح للرئاسة يطعن فى دستورية هذه المادة، ويحرم قطاعا عريضاً من المصريين من حقهم الشرعى فى الترشح للمنصب الرفيع؟

– أولاً النص فى مادة داخل الدستور يحصنها من مبدأ عدم الدستورية، وبالتالى لا يمكن الطعن على هذه المادة بعدم الدستورية، لكن أنا لن أستند إلى هذا المبدأ، بل دعنا ننظر إلى ما استقرت عليه دساتير العالم، مسألة «نقاء العنصر» أمر مستقر لدى هذه الدساتير، لأن أغلبها يشترط ذلك فى الأب وبعضها يزيد إلى أن يكون المرشح ابنا وحفيدا لحامل جنسية وطنه، أو أن يستقر فى الوطن ١٤ سنة متتالية، ثم كيف لشخص يحمل الجنسية الأمريكية وأقسم على التخلى عن أى ولاء لغير أمريكا أن يترشح لرئاسة مصر، ولا تنس أن هناك ٣٠ ألف مصرى متزوج من إسرائيليات، فكيف يمكن لابن من أم إسرائيلية أن يترشح لرئاسة مصر فى يوم من الأيام، مع العلم أن الولد فى الشريعة اليهودية يكتسب الديانة من أمه، ثم ما المانع أن يخدم مزدوج الجنسية وطنه فى أى موقع آخر غير منصب الرئيس، النص الدستورى يوضع لسد الذرائع، وليس موجها ضد أشخاص بعينهم، ثم هل عجزت مصر أن توجد رئيسا لها خالص العنصرين، أنا أرى أن التمسك بهذه المادة هو من دافع وطنى يجب البقاء عليه فى الظروف التى تمر بها مصر فى هذه المرحلة التاريخية.

■ ما ضمانة عدم العدول عن رغبة الشعب المصرى فى دستور جديد بعد قيامه بهذه الثورة العظيمة؟

– الضمانة الرئيسية هو الجيش المصرى الوطنى الذى لم يطلق رصاصة واحدة ضد هذا الشعب منذ نشأته على يد محمد على باشا، وأثبت ولاءه للشعب الذى خاض لأجله حروبا عديدة، وهو يوفى كل يوم بالتزاماته ويقدر دماء الشهداء، ورغبة المصريين فى عهد جديد من الحريات السياسية والاجتماعية طال توقهم إليها.

دستور ١٩٧١ معطل و«نعم» لا تعنى عودته للحياة.. وخوف البعض من ضعف تواجده فى الشارع ليس من اختصاص لجنة التعديلات

التعديلات تضمن للشعب المصرى مؤسسات برلمانية ورئاسية منتخبة بأقصى درجة ديمقراطية

التصويت بـ«نعم» يعنى الموافقة على انتقال سلمى للسلطة وانتخاب جمعية تأسيسية للدستور فى ظل حياة مدنية سليمة



بجاتو

[redacted]



لا نريد العودة لدستور ١٩٧١، فمصر تحتاج لدستور جديد، ولكنه سيحتاج لبعض الوقت، لذلك طالبنا بسد هذا الفراغ من خلال إعلان دستورى لتنظيم الأمور فى البلاد. المشكلة فى هذا الإعلان أنه طرح تعديلات لدستور ٧١ والموافقة عليه تعنى إحياء الدستور القديم.



أسامة الغزالى حرب

فى هذه الحال فإن المواطنين إما أن يخضعوا لفلول التيارات التى لها ارتباطات سابقة بـ«الوطنى» والتيارات الدينية وستكون النتيجة «نعم» أو أن ينجح شباب ٢٥ يناير ومعهم الأحزاب السياسية فى التأثير على الشارع وهنا ستكون النتيجة «لا».

محمد نور فرحات

أسامة الغزالى حرب: نرفض التعديلات بحثًا عن «تكافؤ الفرص».. وجميع الأحزاب ليست جاهزة لانتخابات مبكرة

وصف الدكتور أسامة الغزالى حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، الخلاف الحالى بين القوى السياسية والإخوان، حول الاستفتاء على التعديلات الدستورية، بأنه «نتاج طبيعى» للثورة، ونفى وجود مخاوف لدى القوى السياسية من سيطرة الإخوان على الانتخابات، وقال فى حواره لـ«المصرى اليوم» إن المطلوب هو تحقيق تكافؤ للفرص بين القوى السياسية والإخوان.. وفيما يلى نص الحوار:

■ كيف ترى المشهد السياسى الحالى قبل ساعات من إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية؟

- بعد أى ثورة تختلط فى المشهد عناصر وقوى متداخلة ومخاوف، المهم أن نحدد من مع الثورة ومن ضدها، وأن تكون لنا رؤية موحدة للمستقبل، وفى مثل هذا المشهد هناك قوى سياسية كثيرة، منهم من شارك فى الثورة أو قاومها، ومنهم من شارك بشكل أساسى أو ثانوى، والجميع يريد أن يستفيد من ثمار الثورة.

■ لماذا حدث انقسام بين هذه القوى الآن خاصة مع اقتراب الاستفتاء على التعديلات الدستورية؟

- أمر طبيعى أن يكون هناك اتفاق أثناء الحدث نفسه، ثم يختفى بعد ذلك، وتلك مسألة موجودة فى كل الثورات، نتوحد فى البداية، ويحدث انقسام بعد انتهاء الثورة.

■ لكن الثورة لم تنته بعد؟

- هذا صحيح، ولكنها حققت عددا من الأهداف المهمة، مثل إسقاط النظام، وحل مجلسى الشعب والشورى، وتبقى أماكن أخرى مهمة، مثل الصحف الحكومية، والاتحادات والنقابات، لذلك فالإسراع فى تحقيق أهداف الثورة أمر مهم.

■ لكن الخلاف الحالى لا يخدم الثورة، خاصة أنه حدث مع أولى خطوات الإصلاح.. فما تعليقك؟

كان هناك خلاف حول التعديلات عند بداية طرحها وزاد بعد الانتهاء منها، لأننا لا نريد العودة لدستور ١٩٧١، فمصر تحتاج لدستور جديد، ولكنه سيحتاج لبعض الوقت؛ لذلك طالبنا بسد هذا الفراغ من خلال إعلان دستورى لتنظيم الأمور فى البلاد.

■ ولكن هناك إعلاناً دستورياً موجوداً بالفعل منذ ١٢ فبراير الماضى.. فلماذا لا تعترف به القوى السياسية؟

أجرى الحوار- محمد غريب
تصوير - محمد كمال

- المشكلة فى هذا الإعلان أنه طرح تعديلات لدستور ٧١ والموافقة عليه تعنى إحياء الدستور القديم.

■ ولكن التعديلات المطروحة تم إدراجها فى هذا الإعلان؟

- نعم ولكنها جاءت على أنها من الدستور القديم المرفوض من الجميع، كما أن الموافقة على الإعلان تعنى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وذلك ما تختلف عليه القوى السياسية، لأن الأحزاب ليست جاهزة للانتخابات، وليست مصادفة أن ترفض جميع الأحزاب فى مصر التعديلات.

■ هل تعتقد أن القوى السياسية تخشى من عدم الاستعداد للانتخابات أم من سيطرة الإخوان المسلمين على البرلمان؟

- الإخوان لن يصلوا إلى أقصى مما وصلوا إليه فى ٢٠٠٥، ومع اعترافنا بوزنهم، فإن المطلوب عدم المبالغة أو التقليل من شأنهم، وأعتقد أن القضية ليست فى الإخوان فقط، ولكننا كقوى سياسية نحتاج لأن نكون على قدم المساواة من حيث التكافؤ معهم.

■ المشهد الحالى يبدو الانقسام فيه واضحًا.. فالقوى الليبرالية واليسارية والمدنية فى جانب، والتيار الإسلامى فى جانب آخر.. ما تعليقك؟

- سبب ذلك أن القوى الدينية هى الأكثر استعدادا للانتخابات، وهذا طبيعى فى بلد إسلامى، والإخوان موجودون فى الساحة السياسية، وقمع النظام السابق زاد من قوتهم، فى الوقت الذى عانت فيه الأحزاب السياسية من التهميش، وبرغم ذلك فالإخوان مارسوا السياسة بقوة وما يشغلنا الآن هو الفرص المتكافئة.

■ إذن فالاعتراض خوفا من سيطرة الإخوان؟

- من حق الإخوان أن يكون لهم تنظيمهم السياسى، ولكن أول من ستكون له السيطرة فى الانتخابات قبلهم الحزب الوطنى أو ما تبقى من رجاله، فهم القوة التقليدية فى الانتخابات.

■ دخول التيار السلفى على الخط السياسى وإعلانه تأييد الإخوان رغم أنه لا علاقة له بالعمل السياسى أمر يثير التساؤلات.. ما رأيك؟

- ظهور التيار السلفى بهذه الصورة يثير كثيرا من علامات الاستفهام، خاصة أن لهم تعاملاً سابقاً مع الأمن لإحداث توازن مع الإخوان على الساحة، وظهورهم الآن له دلالة سلبية، وأعتقد أنه يثير القلق لدى الإخوان أنفسهم، بسبب وجود تاريخ من الخلاف بينهم وبين السلفيين.

■ هل هناك مخاوف لدى القوى السياسية من الدولة الدينية؟

- هناك بعض القوى تخاف من ذلك، وإن كنت أرى أن الإخوان لم يشيروا إلى الدولة الدينية بشكل واضح، بل يتحدثون دائمًا عن الدولة المدنية، وهم بذلك يحاولون تقديم مؤهلاتهم للحياة السياسية، ويجب أن يكون لدينا قدر من التوازن فى التعامل مع هذه المسألة، لوجود مبالغات شديدة نحو التخويف من الإخوان والخطر الدينى، خاصة من جانب الغرب، وأرى أن الحل يتمثل فى تذكير أنفسنا بأهمية المناخ الديمقراطى، وأن الصراع السياسى ليس مباراة صفرية، وأن نستوعب بعضا من الديمقراطية، التى بدأت تعيشها مصر الآن.

■ كيف ستتعاملون مع الموقف إذا ما جاءت النتيجة بـ«نعم»؟

- سنستمر فى الضغط لتحقيق بقية المطالب بأقل خسائر للقوى الديمقراطية، ومحاولة إطالة الفترة السابقة على الانتخابات.

■ لماذا لم تتواصلوا مع الإخوان للتفاوض حول الموقف من الاستفتاء؟

- الاتصالات تتم على مستوى فردى بينى وبين عصام العريان أو محمد البلتاجى، من خلال لقاءات تجمعنا، ولكنها لا تتم على مستوى مؤسسى، لأن الأمور تسير بسرعة عالية، ولا مانع لدينا من الحوار معهم، لأننا نتحدث حاليا عن مجتمع ديمقراطى.

■ على مستوى اللقاءات الفردية.. ماذا لمست من الإخوان فى مسألة التعديلات؟

- لأول مرة يشعر الإخوان بأنهم قادرون على النزول إلى الشارع بحرية، وحشد مؤيديهم دون مضايقات.

■ هل تعتقد أن لديهم استعداداً للحوار؟

- الإخوان دائما ما يبدون استعدادهم لذلك، لكن مشكلتهم فى المراوغة ومحاولة اقتناص الفرص، وعليهم استيعاب حقيقة الموقف الحالى فى مصر، والخروج من حالة مبارك، التى كانوا فيها مطاردين، وأن يتعاملوا مع الآخرين دون هذه العقد والحساسيات، وأن يقدموا تنازلات مشتركة، ولا يعتمدوا على التصرف الفردى.

■ أين الحزب الوطنى من المشهد السياسى الآن.. ولماذا وافق على التعديلات؟

- الوطنى فى حالة يرثى لها، وكان يجب على المجلس العسكرى أن يضع قياداته تحت التحفظ أو الإقامة الجبرية، وأولها أسرة مبارك، حتى يطمئن الناس، وأرى أن الحزب وافق على التعديلات لتأكده أنه فى حالة إجراء انتخابات سريعة سيكون هو أول الفائزين من خلال العائلات والأسماء التقليدية.

«الوطنى» أول المستفيدين بسبب العائلات والأسماء التقليدية.. والإخوان وافقوا على التعديلات لأنهم جاهزون

دخول السلفيين المشهد السياسى علامة استفهام كبرى وله دلالة سلبية

الخلاف بين القوى السياسية بعد الثورة «أمر طبيعى».. والجميع يريد أن يجنى ثمار نجاحها



أسامة الغزالى حرب

الفقيه الدستورى الدكتور محمد نور فرحات: إذا قال الشعب «نعم» للتعديلات الدستورية ستدخل مصر فى مأزق دستورى لا خروج منه

هو ليس فقط رافضاً للتعديلات الدستورية، ولكنه يرى أنها من الممكن _ إن وافق عليها الشعب _ أن تضع مصر فى مأزق دستورى لا خروج منه لسنوات طويلة، يجزم فرحات بأن القوى السياسية الصامتة فى الريف المصرى هى التى ستدير الدفة يوم الاستفتاء، ويأمل فى أن يتمكن شباب الثورة الرافضون التعديلات ومعهم الأحزاب السياسية من حسم الأمر فى الشارع المصرى. يتحدث الدكتور محمد نور فرحات _ أستاذ فلسفة القانون والفقيه الدستورى _ فى حواره لـ«المصرى اليوم» عن أسباب رفضه التعديلات، وعن مخاوفه من سيناريو وصول فلول الحزب الوطنى إلى البرلمان فى حال الموافقة على التعديلات، وإلى نص الحوار:

■ ما رأيك فى التعديلات الدستورية التى من المقرر الاستفتاء عليها غدا؟

- بشكل عام أنا أتحفظ على هذه التعديلات ولا أوافق عليها.

■ وما توقعاتك لنتيجة الاستفتاء؟

- هناك عملية فرز تمت الآن، فالإسلام السياسى ممثلاً فى الإخوان المسلمين والجماعات الدينية مع التعديلات، وهذا يضع بعض علامات الاستفهام، وأيضا هناك فلول الحزب الوطنى وافقوا على التعديلات، أما القوى المدنية والأحزاب السياسية وغالبية شباب ٢٥ يناير يرفضون تلك التعديلات، وما سيحسم الأمر فى النهاية هو القوى الصامتة فى الريف المصرى.

■ ماذا تعنى بهذا؟

- كل من يتحدثون الآن يمثلون سطح السياسة المصرية، أما من أتحدث عنهم وأسميهم القوى الصامتة فهم الموجودون فى المحافظات، وهؤلاء هم من سيديرون الدفة يوم الاستفتاء، وفى هذه الحال فإن المواطنين إما أن يخضعوا لفلول القيادات التى لها ارتباطات سابقة بـ«الوطنى»، والتيارات الدينية وستكون النتيجة «نعم»، أو أن ينجح شباب ٢٥ يناير ومعهم الأحزاب السياسية فى التأثير على الشارع وهنا ستكون النتيجة «لا».

■ وأى القوى أقوى من وجهة نظرك؟

- لا أعرف، ولا يستطيع أن يجيب أحد عن هذا السؤال، حتى وزير الداخلية نفسه.

■ ولماذا ترفض التعديلات؟

- لأسباب قانونية تفصيلية متعلقة بكل مادة على حدة ولأسباب أخرى سياسية.

■ وما الأسباب القانونية؟

- أنا أرى أن دستور ١٩٧١ سقط، وسقوطه من الناحية القانونية وليس السياسية فقط، وهذا لأن الرئيس مبارك عندما تخلى عن السلطة فعل ذلك بالمخالفة للدستور، حيث إن المادة ٨٣ منه تقول إن الرئيس يقدم استقالته إلى مجلس الشعب وهذا لم يحدث، والمادة ٨٤ تنص على أنه إذا خلا منصب رئيس الجمهورية بصفة دائمة يحل محله رئيس مجلس الشعب، وإن لم يوجد يحل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وهذا أيضا لم يحدث.

■ ولكن البعض يرى أن مخالفة الرئيس السابق للدستور لا تعنى سقوطه؟

- نعم ولكن قبول المجلس الأعلى للقوات المسلحة مباشرة شؤون الحكم بالمخالفة للدستور يعنى أنه يستند إلى شرعية مخالفة لشرعية الدستور، وهذه الشرعية هى شرعية الثورة، وبمجرد بدء المجلس فى مباشرة الحكم، هذا إقرار منه بأن الدستور سقط فعليا، والقول بغير ذلك يجعل المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما غير شرعى لمصر، وبالتالى أى تعديل يرد عليه يعتبر معدوماً، فقد عطلوا الدستور، وبعدها يريدون أن يعدلوا دستوراً معطلا، وهذا ارتباك دستورى كان يجب أن تنتبه إليه لجنة تعديل الدستور.

أجرت الحوار- دارين فرغلى
تصوير - حافظ دياب

■ وماذا عن الأسباب السياسية؟

- هنا أتحدث عن المادة ١٨٩ مكرر تحديدا، لأن هذه المادة جعلت وضع الدستور الجديد من اختصاص الأعضاء المنتخبين من مجلسى الشعب والشورى، حيث نصت على أن يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩، وكنت قد تقدمت باقتراح أثناء انعقاد اللجنة وأرسلته لهم نصه وهو «يشكل رئيس الجمهورية الذى يجرى انتخابه فى ٢٠١١ فى مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ انتخابه، جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وتتألف هذه الجمعية من ٥٠ عضوا يمثلون جميع طوائف المجتمع وتياراته السياسية وتنتهى هذه الجمعية من وضع مشروع الدستور الجديد فى مدة لا تتجاوز ٦ شهور من تاريخ تأسيسها ويعرض الدستور الجديد للاستفتاء الشعبى ويعتبر نافذا من تاريخ موافقة الشعب عليه»، والفرق بين هذه الصياغة والصياغة الموجودة حاليا أنها أحالت وضع الدستور الجديد لمجلسى الشعب والشورى، أما اقتراحى فهو إعطاؤها لرئيس الجمهورية وفقا لضوابط يحددها الدستور.

■ وهل هذا يعنى أنك تثق فى رئيس الجمهورية القادم ولا تثق فى المجالس النيابية الجديدة؟

- نعم، لأن هؤلاء الأعضاء سينتخبون كما قال ممثل المجلس العسكرى فى سبتمبر، أى خلال ٦ شهور، والمناخ السياسى المصرى الآن لم يتبلور بعد، ولم تتبلور القوى السياسية صاحبة المصلحة فى التغيير، لذا فإن الإسراع فى إجراء انتخابات مجلسى شعب وشورى سيؤدى إلى أن القوى القديمة هى التى ستحتل مقاعد مجلسى الشعب والشورى، ومنهم الـ٥٠٪ عمال وفلاحين، ويوجد شرط وضعه الدستور لعضوية مجلسى الشعب والشورى، وهو أن يكون العضو ملما بالقراءة والكتابة، معنى هذا أن الأشخاص الذين سيضعون لنا الدستور الجديد أغلبهم بالكاد يعرفون كيف يقرؤون ويكتبون، وثالثا أن القوى السياسية الجاهزة للانتخابات هى التى توافق الآن على التعديلات، وهذا يفسر لماذا الإخوان وبقايا الحزب الوطنى أول من وافقوا على التعديلات، ومعنى هذا أننا لو أسرعنا بإجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى سيتشكل برلمان لا يعبر عن الواقع السياسى الحديث فى مصر ولا يعبر عن الثورة، وسنسلم له مهمة وضع دستور يحكم مصر لعشرات السنوات، وأنا لا أطمئن لهذا الوضع، خاصة أن اللجنة لم توضح لنا هوية من سيكونون أعضاء هذه اللجنة.

■ ماذا وإن قال الشعب «نعم» للتعديلات الدستورية؟

- لو قال الشعب نعم لهذه التعديلات الدستورية ستدخل مصر فى مأزق دستورى لا خروج منه، لأنه إذا لم يضف لها أى شىء آخر، فإن الدستور المعطل سيعود للحياة مرة أخرى، ولكن بشكل مجدد بعد تعديل وإلغاء بعض المواد، وهذا يجعلنا ندور فى حلقة مفرغة، نتيجة أننا نرقع الدستور القديم، والأولى أن نضع آخر جديدا.

■ كيف نصل إلى حل وسط من وجهة نظرك؟

- من الممكن أن نضع سيناريو واضحا لعملية الإصلاح السياسى والدستورى فى مصر، فالشعب التونسى اتبع سيناريو جيدا للغاية بتشكيل الهيئة العليا لحماية مكتسبات الثورة والإشراف على الإصلاح الدستورى والديمقراطى، لذا أرى أنه يجب أن يعلن بواسطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة سقوط دستور ٧١، ثم يتم وضع إعلان دستورى مؤقت يحكم مصر فى الفترة الانتقالية، وحتى لا ينشغل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشؤون الحكم، يُشكل مجلس حكم من ٣ أو ٥ مدنيين من الرموز التى لا يختلف عليها أحد.

■ ألن يستغرق هذا مزيدا من الوقت؟

- فلنحسب الفترة الذى سيأخذها السيناريو الآخر، انتخابات مجلس شعب فى سبتمبر، وانتخابات مجلس شورى فى ديسمبر، ثم يجتمع المجلسان فى يناير، ويشكلان لجنة لوضع دستور جديد من ١٠٠ عضو تنتهى فى يونيو، وحينها ننتخب الرئيس قبل وضع الدستور الجديد أو بعده، وفى الحالة الأولى من الممكن أن يكون به مخاطر، بأن يضع الدستور نصوصاً أخرى بالنسبة لانتخاب الرئيس، وسنضطر وقتها إلى أن ننتخب رئيساً آخر، وهذا من الممكن أن يستغرق سنة، وبالتالى فمن الأولى أن نغير أولوياتنا، فبدلا من بناء مؤسسات على أسس غير متفق عليها، يجب أن نضع أسساً لبناء تلك المؤسسات أولاً.

■ إذا تحدثنا معك عن المواد المقرر الاستفتاء على تعديلها بشكل تفصيلى فما وجهة نظرك فيها؟

- قلت لك رأيى فى المادة ١٨٩ مكرر، أما باقى المواد فلدى الكثير من الملاحظات عليها، فالمادة ٧٥ التى تشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية ألا يكون قد حمل أو أىٌّ من والديه أى جنسية أخرى، والسؤال هنا: هل تستوى الجنسية العربية مع الأجنبية؟! وهذا غير مقبول، وأيضا أرى أنه إذا تم التنازل عن الجنسية قبل الترشح بـ٥ سنوات سيكون الأمر مقبولاً. هناك أيضا المادة ٧٦ فأنا موافق عليها إلا ما جاء عن لجنة الانتخابات الرئاسية وأنها غير قابلة للطعن، فهى بهذا الشكل أخذت نفس العيوب التى كانت موجودة فى التعديل الذى تم فى ٢٠٠٧، وتحدثت عن أن قرارات اللجنة الرئاسية غير قابلة للطعن وهذا مخالف لمادة أخرى فى الدستور تحظر تحصين القرارات الإدارية ضد الطعن، لذلك أرى أن كل ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية تتم إزالته من المادة ٧٦ويصدر منه تشريع عادى من البرلمان أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

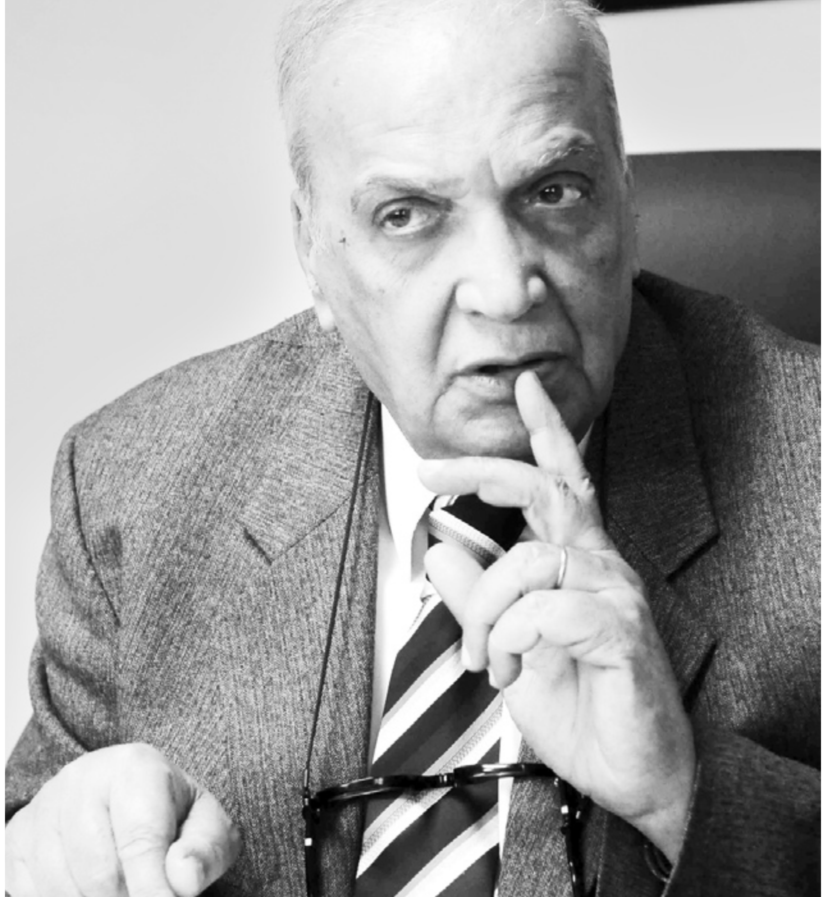
■ وماذا عن المادة ٨٨؟

- الفقرة الأخيرة من هذه المادة جعلت الإشراف على الاقتراع يتم من أعضاء هيئات قضائية، وأنا ضد هذا التعبير، فهذا يضم هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية، وأنا أرى أنه لا يشرف على الانتخابات أو الاقتراع إلا القضاة الذين يفصلون فى المنازعات فهؤلاء هم من نثق فيهم. أما المادة ١٣٩ فلم تذكر أى ضوابط فى تعيين رئيس الجمهورية لنائبه وهذا غير منطقى، فهل من الممكن أن يعين ابنه نائبا أو أحد أقربائه؟! هذا غير معقول، أن يتم وضع هذه المادة دون تحديد ضوابط للنائب.

المادة ١٨٩ مكرر تسلم مهمة وضع دستور جديد للقوى «الجاهزة الآن».. و«١٣٩» لم تضع أى ضوابط لتعيين الرئيس لنائبه

المادة ٧٦ بشكلها الجديد أخذت نفس العيوب السابقة.. وكان يجب أن تنص المادة ٨٨ على أن الإشراف على الانتخابات للقضاة فقط

التعديلات لم تحدد لنا هوية من سيضعون الدستور الجديد ولا يمكننا الثقة فى برلمانيين يشترط فيهم معرفة القراءة والكتابة فقط



محمد نور فرحات

المدعى العام العسكرى: لن نحاكم «مبارك» عسكرياً.. وواقعة محاولة اغتيال عمر سليمان غير صحيحة

اللواء مدحت غازى: الضباط المشاركون فى الثورة يعملون فى ثكناتهم.. وفصلنا فى أكثر من ٥ آلاف قضية منذ بداية الأحداث

أكد اللواء مدحت غازى، مدير إدارة المدعى العام العسكرى، أن الرئيس السابق محمد حسنى مبارك لن يحاكم عسكريا، موضحا أن القضاء العسكرى لا يختص بالحكم على العسكريين الذين خرجوا من الخدمة.

وقال فى حواره لـ«المصرى اليوم» إن الرئيس مبارك فى حال محاكمته فإنه سيواجه قضاء مدنيا، وإنه لا يجوز إلقاء الاتهامات جزافا، دون أى دليل طالما نتحدث عن العدالة، ولا تجوز المطالبة بإحالة أحد للمحاكمة عبر المظاهرات.

وكشف مدير إدارة المدعى العام العسكرى أنه لا توجد أى واقعة تتعلق باغتيال عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية السابق، ولم يعرض على القضاء العسكرى أى شىء بهذا الخصوص.. وإلى نص الحوار.

■ **فى حال ثبوت إدانة الرئيس السابق حسنى مبارك هل سيحاكم أمام القضاء العسكرى أم الطبيعى؟**

- أمام القضاء الطبيعى، وسيثبت التحقيق إذا كان مخطئاً أم لا؟ ولا يجوز إلقاء الاتهامات دون دليل طالما نتحدث عن العدالة، ولا يجوز أن نطالب بإحالة أحد للمحاكمة عبر المظاهرات.

■ **وهل يختص القضاء العسكرى بمحاكمة العسكريين الذين خرجوا من الخدمة؟**

- لا يختص بهم القضاء العسكرى، لأنهم يصبحون مدنيين ويتم التعامل معهم أمام القضاء المدنى، وكذلك المتورطون فى معركة الجمل فإنهم لن يحاكموا أمام القضاء العسكرى، لأن الواقعة كانت يوم ٢ فبراير وتم تشكيل لجنة «تقصى حقائق»، وتباشر حاليا النيابة العامة التحقيق فى القضية كما أنه لا فرق بين النيابة العامة والعسكرية لأن القانون واحد، وهو قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

■ **ولكن أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين خضعوا للمحاكمة أمام القضاء العسكرى، وفى المرة الأخيرة التى حوكم فيها عدد منهم حصلوا على أحكام ببطلان إحالتهم للقضاء العسكرى، هل يعنى ذلك تناقضاً بين القضاء العسكرى والمدنى؟**

- عندما أحيل أعضاء جماعة الإخوان للقضاء العسكرى كان بنص قانون القضاء العسكرى فى المادة ٦ التى تعطى سلطة لرئيس الجمهورية أن يحيل قضايا مثل الإرهاب أو الانضمام لجماعة محظورة وما ارتبط بها من جرائم كغسيل الأموال الى المحاكمات العسكرية.

■ **لكن كانت هناك أحكام من القضاء الطبيعى ممثلا فى مجلس الدولة بعدم جواز إحالتهم للقضاء العسكرى؟**

- تم الاستشكال على هذا الحكم وأوقف تنفيذه، وبالتالى ليس هناك تعارض.



اللواء مدحت غازى أثناء الحديث إلى «المصرى اليوم»

المحالون إلى المحاكمات العسكرية خارجون على القانون وليسوا ثواراً

حوار- داليا عثمان

■ **هل ترى أن القضاء فى مصر مستقل؟**

- طبقا لما يرى رجال القضاء.

■ **ماذا تعنى تحديدا؟**

- بعض رجال القضاء يطالبون بإلغاء تبعية التفتيش القضائى لوزارة العدل وأنا معهم فى ذلك ويجب النظر فى طلبهم.

■ **هل كان هناك تنسيق بينك وبين وزير العدل؟**

- لا إطلاقاً، لكن هناك «شغل متبادل» بيننا وبين النيابة العامة.

■ **لماذا تمت إحالة بعض الشباب المشاركين فى الثورة لمحاكمات عسكرية؟**

- لم يكونوا من الثوار ولكنهم مجموعة خارجة على القانون وكانت معهم أسلحة بيضاء وزجاجات مولوتوف، ومنهم من حصل على البراءة أو إيقاف التنفيذ أو عقوبات متفاوتة، وليس كل من يقول إنه ثائر يكون كذلك، وليس مطلوباً من أى قاض أن يصدر حكماً بالبراءة لأى شخص يقول إنه من شباب الثورة حتى وإن ضبط متلبسا بجريمة.

■ **تردد أن المتهمين بمحاولة اغتيال عمر سليمان تمت محاكمتهم سراً، هل هذا صحيح؟**

- لا توجد أى واقعة خاصة باغتيال عمر سليمان ولم يعرض على القضاء العسكرى أى شىء بهذا الخصوص.

■ **ماذا عن ضباط القوات المسلحة الذين شاركوا فى المظاهرات، هل أحيلوا للقضاء العسكرى؟**

- رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعفى عنهم جميعا ويمارسون الآن عملهم بشكل طبيعى جداً وفى ثكناتهم ووحداتهم.

■ **كيف تتم إجراءات المحاكمات العسكرية؟**

- الإجراءات تتم كما رسمها القانون وهى أن المتهم المقبوض عليه يعرض بمحضر ضبط ويحقق معه فى النيابة العسكرية ثم يعرض على المحكمة العسكرية.

■ **لكن هناك بعض أهالى المحكوم عليهم عسكرياً يقولون إنه لا يوجد محامون للدفاع عن ذويهم؟**

- غير صحيح، فكل متهم يحضر عنه محام، ولو لم يوجد فالقانون يلزم المحكمة بانتداب دفاع.

■ **لكن هناك سرعة شديدة جداً فى إصدار الأحكام؟**

- أتساءل: هل البطء يحقق العدل والسرعة لا تحقق العدل، وبالتالى فإن العبرة بإجراءات المحاكمة وتوفير الضمانة للمتهم فى أن يحضر دفاع عنه.

■ **كم قضية فصلتم فيها حتى الآن؟**

- فصلنا فى أكثر من ٥ آلاف حالة منذ بداية الأحداث وكل يوم هناك وارد بل وكل ساعة هناك ترويع للمواطن الآمن وتقطع الطرق، فالبلطجية يسرقون كابلات الكهرباء وقضبان المترو، وفى القطارات ويتحرشون بالسيدات فضلاً عن تخريب المنشآت العامة، كل هذه الجرائم تقتضى حزما وسرعة، فالعقوبة فى القانون لها هدفان ردع عام وردع خاص، وهذان النوعان مطلوبان فى هذه الآونة.

موظفو «هيئة الكتاب» يمنعون «مجاهد» من دخول مكتبه بعد تعيينه رئيسًا.. ووقفة احتجاجية ضد حذف «مبارك» من المناهج

متابعة - أحمد البحيرى وفتحية الدخاخنى وهشام شوقى ومحمد عبدالعاطى ومحمود رمزى وسوزان عاطف والمحافظات نبيل أبوشال وعبدالله العرينى وعبدالحكم الجندى ومحمد محمود خليل وناصر الكاشف وخالد الشامى وممدوح عرفة وأشرف جاد وسحر الحمدانى وندى سعد:

تواصلت الاحتجاجات الفئوية فى القاهرة والمحافظات أمس، للمطالبة بتحسين الأحوال المادية والاجتماعية، وإقصاء القيادات، وتجمهر العشرات من موظفى الهيئة العامة للكتاب، أمام البوابة الرئيسية، ومنعوا دخول الدكتور أحمد مجاهد، الذى تم تعيينه رئيسا للهيئة قبل يومين، وطالبوا بعودة الدكتور صابر عرب، رئيس دار الوثائق، لرئاسة الهيئة، ورفعوا شعارات، منها «بنحبك يا صابر».

واعتصم أكثر من ٧٠٠ موظف وعامل بالمعاش، تابعين لشركات النقل النهرى، والنصر للسيارات، والدلتا للصلب، أمام مقر رئاسة الوزراء، للمطالبة بصرف تعويض الخروج على المعاش المبكر، لدفعة ٢٠٠٥، بقيمة ١٠٥ آلاف جنيه، بدلا من ٥٥ ألف جنيه، أسوة بدفعة ٢٠٠٩.

وتظاهر العشرات من سكان المدن الجديدة، أمام مجلس الوزراء، مطالبين بإلغاء قرارات أحمد المغربى، وزير الإسكان السابق، التى حولت شقق المشاريع القومية المخصصة لمحدودى الدخل، إلى النظام الاستثمارى.

واعتصم أكثر من ٨٠٠ موظف فى فندق فورمنت، احتجاجا على قرار مجلس إدارة شركة الخليج والسياحة، الذى يقضى بإغلاق الفندق، وتسريح ١٤٠٠ موظف، وطالبوا المستشار العام، بإصدار قرار يمنع العضو المنتدب للشركة، مالكة الفندق، من السفر، بسبب وجود مستحقات مالية على الشركة تبلغ ١٠ ملايين جنيه، تمثل حقوق الموظفين والعمال، حسب قول المعتصمين.

وتظاهر أمس نحو ٢٠٠٠ من أعضاء هيئة تدريس وطلاب جامعة الأزهر، للمطالبة بإقالة عمداء الكليات، وانتخاب قيادات جديدة، رافعين لافتات، منها: «نريد تطهير وتطوير الأزهر»، فيما طالب نحو ١٠٠٠ من طالبات كلية «طب بنات»، بإقالة عميدة الكلية، بسبب إهانة العميدة لهن، حسب قولهن.

ونظم العشرات من ائتلاف شباب الاستقرار، وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية والتعليم، احتجاجا على فكرة حذف اسم الرئيس السابق حسنى مبارك، من المناهج التعليمية، واعتراضا على تصريح سابق للدكتور عماد أبوغازى، أشار فيه إلى تغيير اسم «جائزة مبارك»، التى صدرت بقانون من مجلس الشعب، إلى اسم «جوائز النيل».

وتواصلت الاحتجاجات الفئوية أمس فى بعض المحافظات، ففى الدقهلية تظاهر نحو ٤٠٠ مدرس بمختلف المعاهد الأزهرية داخل كلية أصول الدين بالمنصورة لرفضهم الدخول فى دورة تربوية أعدها لهم الأزهر لتأهيلهم للترقية وزيادة الراتب.

ونظم المئات من أهالى حى الجمرك والمنتزه بالإسكندرية، وقفة احتجاجية، أمام محكمة المنشية، تضامنا مع الرائد معتز العسقلانى، معاون قسم الجمرك، والرائد محمد سعفان، المحبوسين بتهمة التسبب فى قتل متظاهرين خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، مؤكدين أن «العسقلانى» مشهود له بالكفاءة وحسن الأخلاق فى المعاملة مع المواطنين وأنهم على ثقة بأنه لم يرتكب أى جريمة.

وتظاهر المئات من أهالى قرية العبسى بالعياط، احتجاجا على تغيير اسم القرية إلى «اللهيبى».

وفى المنوفية، هدد عدد من العاملين بالجامعة ومستشفى معهد الكبد بالعودة للاعتصام والإضراب عن العمل فى حالة استمرار رئيس الجامعة فى المماطلة وعدم اتخاذ إجراء بشأن تسوية حملة المؤهلات العليا، وأضربت العمالة المؤقتة بالوحدة المحلية لمجلس ومدينة منوف للمطالبة بالتثبيت.

صوت وصورة

سمير فريد
samirmfarid@hotmail.com

الدين لله والوطن للجميع

لا يؤيد التعديلات الدستورية التى يتم الاستفتاء عليها غداً سوى الحزب الوطنى الذى أسقطت الثورة نظامه السياسى، والإخوان المسلمون الذين اشتركوا معه فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى، اللذين قام الجيش بحلهما بعد الثورة بسبب التزوير.

أمس الأول، قال محمد سليم العوا فى حواره المنشور فى «المصرى اليوم» إن رفض التعديلات يعنى كما جاء فى عنوان الحوار «الدخول من جديد فى نفق الديكتاتورية». وقد كنت أهتم بآرائه كمثقف وطنى بارز ولو كان من الإخوان أو تيار الإسلام السياسى، فلست مع قمع أى تيار حتى الذى يسعى لقمع كل التيارات، ولكنى لم أعد أقرأ ما ينشره منذ أن قال فى قناة «الجزيرة» إن «الكنائس فى مصر مكدسة بالأسلحة»، ولم يعتذر عن هذا القول حتى الآن.

عنوان الحوار عن الديكتاتورية مذهل، لأن التعديلات الدستورية لم تمس الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية، والتى تصنع الديكتاتورية، وهذا الدستور المعطل الذى سيعود من جديد بكل مواده إذا وافق الشعب على تعديل بعضها هو دستور الديكتاتورية بامتياز، ولا يختلف على ذلك سوى أعداء الحرية، وأعتاهم من يتحدثون باسم الدين فى السياسة، أيا كان الدين الذى يتحدثون باسمه. وقد كان تصريح العوا رداً على تصريح الأنبا بيشوى عن المسلمين المصريين الذين يستضيفهم الأقباط فى مصر، والعوا وبيشوى وجهان لعملة واحدة فى هذين التصريحين، فكلاهما يؤجج فتنة من شأنها حرق الوطن.

وأمس الأول، أيضاً نشر فهمى هويدى، الذى ينتمى إلى الإسلام السياسى بدوره، فى عموده اليومى بجريدة «الشروق»، أن رفض التعديلات يخدم أمريكا وإسرائيل، و«قد» يكون لغير الله والوطن، ولا فرق عنده بين أمريكا وإسرائيل، ومما يبرهن على ذلك فى رأيه الدعم المالى الذى قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية لدعم التحرك الديمقراطى فى مصر، ولم يشر إلى رفض شباب الثورة اللقاء مع الوزيرة الأمريكية، ورفضهم التعديلات فى الوقت نفسه. وقال هويدى إن تمديد الفترة الانتقالية يطيل أمد «الفراغ الدستورى» وربما «يغرى» الجيش بالاستمرار فى الحكم، ويخفف من هدير الثورة. وتساءل: كيف يرفض الجيش السلطة، وتأتى قوى مدنية تطالبه بالاستمرار فيها فترة أطول؟!

ولكن أحداً لم يطالب بتطويل أمد الفراغ الدستورى، أو أمد حكم الجيش، وإنما طالبت الثورة بدستور جديد لنظام جديد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وليس من المهم متى، حتى لا تعيد التعديلات إنتاج النظام القديم نفسه. أما عن أمريكا وإسرائيل، وعندى أن اعتبارهما شيئاً واحداً ليس صحيحاً ويقوى من إسرائيل، فالثورة لم تهتف ضد أى منهما، مجتمعين أو منفردين، ولم تطالب سوى بالحرية، على أساس أن مصر الحرة يمكنها أن تواجه أى عدو، وتتعامل بندية مع أى صديق. وأما الله والوطن فالدين لله والوطن للجميع، لمن يرفض التعديلات، ومن يوافق عليها، ولا أحد يملك الحق الأخلاقى، فضلاً عن الحق الدستورى، فى الادعاء بأنه يملك وحده مقاييس خدمة الله والوطن. ولكن هكذا من يتحدثون باسم الدين فى السياسة دائماً، فأنت تستطيع مناقشة من يتحدث معك باسم أى تيار بسهولة، ولكن كيف تتناقش مع من يعتبر نفسه متحدثاً باسم الله؟!

[redacted]

وجهة نظر



د.حسن نافعة
hnafaa47@yahoo.com

لماذا سأصوت بـ«لا» على التعديلات الدستورية؟

١- لأن الثورة قامت لإسقاط النظام وليس لإصلاحه، وإسقاط النظام يتطلب إلغاء دستور ١٩٧١ المجمد حاليا بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والشروع فورا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة دستور جديد. أما تعديل الدستور فيعنى الاكتفاء بإصلاح النظام القائم، مؤقتا على الأقل، إلى أن تتم صياغة دستور جديد وهى عملية لن تكتمل قبل حوالى ثمانية عشر شهرا من الآن وفقا للترتيبات المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ مكرر المعدلة. وأعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ فورا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة دستور جديد، توفيرا للوقت والجهد والنفقات ولكى نصل إلى مرحلة الاستقرار فى أسرع وقت ممكن.

٢- لأن الموافقة على التعديلات الدستورية المقترحة سوف تؤدى من الناحية العملية إلى إعادة إحياء دستور ٧١ المجمد، الذى ستجرى على أساسه الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. وإذا أجريت الانتخابات البرلمانية القادمة على أساس دستور ٧١ فسيكون لدينا مجلس شعب نصف مقاعده مخصصة لعمال وفلاحين لا يمثلون المصالح الحقيقية للعمال والفلاحين، وبه ٦٤ مقعدا للمرأة لن تسهم بالضرورة فى الارتقاء بوضع المرأة فى المجتمع المصرى، ومجلس شورى لا ضرورة له ولا يقوم بدور يعتد به فى العملية التشريعية. وإذا أجريت الانتخابات الرئاسية على أساس هذا الدستور فسيكون لدينا رئيس للجمهورية يتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة وسيحكمنا فرعون جديد حتى ولو كان ذلك لمدة قصيرة!.

٣- لأنه إذا استمرت الأوضاع الحالية على ما هى عليه الآن وجرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل تنظيف الركام الذى خلفه النظام السابق فستجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة فى ظل جهاز إدارى مازال يسيطر عليه رجال النظام القديم وقبل إتاحة وقت كاف لتمكين القوى السياسية التى فجرت الثورة أو شاركت فى صنعها من تشكيل أحزابها وطرح برامجها على الناخبين. وإذا أجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى ظل طاقم المحافظين ومجالس الحكم المحلى بتشكيلتها الحالية فلن يكون لدينا برلمان ولا رئيس جمهورية يعبر عن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

٤- لأن التصويت بـ«نعم» على هذه التعديلات سيدخل مصر فى مأزق دستورى هى فى غنى عنه. فدخول هذه التعديلات حيز التنفيذ، والذى يعنى عودة الحياة لبقية المواد غير المعدلة فى دستور ٧١، سيثير بالضرورة شكوكا حول شرعية وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره الجهة المكلفة بإدارة شؤون البلاد فى هذه المرحلة. ويجب أن يكون واضحا تماما أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يستمد شرعية إدارته للمرحلة الانتقالية من ثورة ٢٥ يناير وليس من التكليف الصادر لها من الرئيس السابق لأنه صدر من غير ذى صفة.

٥- لأن المتحمسين للتصويت بـ«نعم» على هذه التعديلات يعتقدون أن من شأن الموافقة عليها الإسراع بعودة الجيش إلى ثكناته وتسليم الحكم إلى مؤسسات مدنية منتخبة تعيد الاستقرار للبلاد وعجلة الاقتصاد للدوران، وهو اعتقاد غير صحيح فى تقديرى. فالدستور الجديد لن يكون جاهزا، وفقا للتعديلات الدستورية المقترحة، قبل عام ونصف العام من الآن، وسيترتب على إقراره حتما إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة ستحتاج إلى ستة أشهر إضافية على الأقل، وهو ما من شأنه إطالة فترة عدم الاستقرار دون مبرر، وسيولد الانطباع بأن محاولة جرت للالتفاف على الثورة، بفتح طريق جانبى يسمح بعودة بقايا النظام القديم ويطيل الفترة اللازمة لإعداد دستور جديد دون أى مبرر، ودون أى ضمانات بأن الدستور القادم هو أفضل ما يمكن أن تفرزه مصر فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة.

لكل هذه الأسباب سأصوت بـ«لا» على التعديلات الدستورية المقترحة، وأتمنى أن تصوت الأغلبية بـ«لا» لأن ذلك سيتيح الفرصة لتصحيح مسار الثورة والذى تجرى محاولات واضحة لحرفه عن المسار الصحيح. وأعتقد أن تصويت الأغلبية بـ«لا» سيدعم موقف مجلس قيادة الثورة ولن يضعفه، وسيبعث برسالة قوية تؤكد أن شعب مصر يستطيع أن يقول «لا» فى استفتاء حر. لكنى ألزم نفسى فى جميع الأحوال باحترام تصويت الأغلبية حتى لو كان بـ«نعم».

يوسف والى فى التحقيقات: «الوليد» وضع شروط «توشكى» بنفسه

«الكسب غير المشروع» يستعجل تقارير ممتلكات الرئيس السابق وأعوانه لاستدعائهم للتحقيق

كتب. أحمد شلبى ومحمد عبدالعاطى ومحمد السيد سليمان وعلى الطيرى ومحمود الجعفرى:

واصلت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع الدكتور يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، لليوم الثانى على التوالى، لاتهامه فى قضايا تتعلق بإهدار المال العام والاستيلاء على المال العام، والموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة تسببت فى إصابة المئات من المواطنين بأمراض خطيرة، والموافقة على تخصيص أرض توشكى للأمير الوليد بن طلال، بأسعار أقل من المتفق عليه أو المحددة.

حضر «والى» إلى جلسة التحقيق الثانية، وبصحبته محاميه، الذى رفض الإدلاء بأى تصريحات إعلامية، وقال: «النائب العام هو الذى سيوضح الحقائق، وسيعلن التفاصيل ولا مجال للحديث للإعلام الآن».

وتبين من التحقيقات التى أشرف عليها المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة، أن «والى» طلب من المحقق أن يستمع إلى تفاصيل قصة بيع أرض توشكى للوليد بن طلال، وقال «والى»: عندما حضر «الوليد» إلى مصر، وطلب شراء الأرض، كتب عقد الشراء والبيع وحدد السعر بخمسين جنيها للفدان، وقدمه إلى الرئيس السابق مبارك، الذى اتصل برئيس الوزراء وقتها، كمال الجنزورى، وأخطرنى الأخير وطلب منى إنهاء إتمام العقد، ولم يتم تغيير ما جاء فى العقد، وانتهى إلى ما كتبه الوليد، ولم يكن يتضمن العقد أى شروط عليه.

وعلمت «المصرى اليوم» من مصادر مطلعة أن ما قاله «والى» يستدعى إصدار قرار باستدعاء «الجنزورى، ومبارك» لسؤالهما فى تلك الواقعة فضلا عن «الوليد بن طلال».

كما تواصل النيابة تحقيقاتها فى قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل، وقررت تشكيل لجنة من الخبراء لفحص عقد تصدير الغاز، ومن المقرر أن تستمع النيابة إلى أعضاء اللجنة خلال الساعات المقبلة، وتقدم مصطفى بكرى، عضو مجلس الشعب السابق، ببلاغ إلى النائب العام طالب فيه بالتحقيق فى ثروة «مبارك» بتهمة التزوير فيما يتعلق بإقرار الذمة المالية الخاص به.

ومن جانبه، نفى الدكتور يوسف والى صحة ما نشر حول التحقيق معه فى نيابة أمن الدولة، عن مسؤوليته بشأن إغراق مصر بالمبيدات المسرطنة، ولفت إلى أنه غير صحيح وعار تماما من الصحة ومختلق بالكامل.

وقال فى بيان له أمس، إن نيابة أمن الدولة حققت معه فقط حول إجراءات عقد الأمير الوليد بن طلال فى تملكه لمساحة ١٠٠ ألف فدان فى توشكى.

وأضاف أن نشر هذا الخبر فى بعض الصحف غير صحيح خاصة بعد الشهادات التى أدلى بها كبار الخبراء فى مصر عن عدم وجود ما يطلق عليه مبيدات مسرطنة فى مصر، وتأكيده عدم دخول مصر أى مبيدات محظورة خلال فترة توليه الوزارة وبعدها.

من جهة أخرى، طالب المستشار عاصم الجوهرى، مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع، الأجهزة الرقابية والأمنية فى المحافظات، بسرعة إرسال تقارير حصر ممتلكات ثروة الرئيس السابق وزوجته ونجليه وبقية الأسماء التى تضمنتها قائمة المسؤولين السابقين، ورجال الأعمال، ممن يواجهون اتهامات بالفساد، تمهيدا لاستدعائهم إلى التحقيق الأسبوع المقبل.

وتتضمن القائمة الدكتور يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، والدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب المنحل، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المنحل، أمين الحزب الوطنى، والدكتور زكريا عزمى، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، والدكتور عاطف عبيد، والدكتور أحمد نظيف، رئيسى الوزراء الأسبقين، وعددا من مسؤولى الحزب الوطنى.

وانتهت الأجهزة الرقابية والأمنية فى البحر الأحمر، من فحص وحصر ممتلكات وثروات وأراضى اللواءين عبدالعزيز فهمى، وأبوالوفا رشوان، من سكرتارية الرئيس السابق، بالإضافة إلى زوجتيهما وأبنائهما، فى مدينتى مرسى علم والغردقة، وأرسلت إدارتا الأملاك والشؤون القانونية كشوفا بالأراضى التى يملكانها فى البحر الأحمر.

وفى أسوان، قرر المحافظ اللواء مصطفى السيد، تشكيل لجنة برئاسة السكرتير العام المساعد للمحافظة، للكشف عن المخالفات المالية والإدارية والخسائر المالية المتتالية، لشركة الميكنة الزراعية، وطالب بتصفيتها، وإحالة المخالفات إلى النيابة العامة.

وكان شوقى على، عضو مجلس محلى المحافظة، تقدم بطلب إحاطة عما كشفه تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات، عن تكبد الشركة خسائر مالية كبيرة، وزيادة قيمة القرض اليابانى الخاص بإنشاء الشركة من ٨ ملايين إلى ١٢٠ مليون جنيه، بسبب تراكم الفوائد البنكية للقرض، وعدم سداد قيمته على مدى ٣٠ عاما.

ومن جهة أخرى، قرر المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين من جهاز الكسب غير المشروع وخبراء العدل والأموال العامة للتحقيق فى بلاغ تقدمت به مجموعة من المسؤولين فى الشركة العامة للتجارة والكيماويات ضد الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

قال المحامى محمود العريان، المدير السابق لإدارة التحقيقات بالشركة العامة للتجارة، محامى الشركة حاليا، إن البلاغ المقدم للنائب العام موقع من ٢٥٤ موظفا بالشركة، الذى يحمل رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠١١، تمت إحالته إلى لجنة ثلاثية للبت فيه.

وأكد أن الشركة القابضة الكيماوية عقدت جمعية عمومية غير عادية، وتقرر دمج الشركة فى شركة المحاريث والهندسة اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٨ رغم سوء حالة الأخيرة.

يوسف والى



هشام بدوى

خط أحمر

سليمان جودة

«لا».. أم «نعم»؟!

الذين سوف يقولون «لا» للتعديلات المقترحة على الدستور، صباح غد، ليسوا بالضرورة مقتنعين بينهم وبين أنفسهم برفض التعديلات.. بل على العكس.. يمكن جداً أن يذهب كثيرون إلى صناديق الاستفتاء، ثم يقولون «لا» بأعلى صوت، لا لأنهم غير راضين عن التعديلات المطروحة للاستفتاء عليها، وإنما لأنهم فى الأساس يريدون أن يقارنوا بين «لا» غير المهدرة الآن، و«لا» المهدرة فى أزمان مضت، ويريدون أن يذوقوا طعم «لا» فى عهد جديد، ويريدون أن يروا عواقب قول «لا» فى هذا العهد، ويريدون للمرة الرابعة أن يلاحظوا الفارق بين قول «لا» الآن، وبين قولها زمان عندما كان الواحد يذهب ويقول «لا» لمرشح فى الانتخابات - مثلا - ثم يفاجأ صاحب الصوت بأن رفضه، ورفض آخرين معه، قد تحول بقدرة قادر إلى قبول، وترحيب، وحفاوة بمرشح لا يريدونه!

طبعا هناك آخرون سوف يذهبون ليعلنوا رفضهم التعديلات، عن يقين، وعن اقتناع، وعن استيعاب، وهؤلاء واضحون مع أنفسهم، ومع غيرهم، ولا يحتاجون إلى جهد لفهم أسباب رفضهم، إذا ما تمت المقارنة بينهم وبين الفئة الأولى، التى ضجت طويلا من قول «نعم».. وتريد ربما للمرة الأولى أن تستطعم مذاق «لا» فى وجدانها، وفى عقلها!

وفى المقابل، فإن جماعة الإخوان المسلمين تدفع الناس دفعاً، إلى قول نعم، وإلى الموافقة بالتالى على التعديلات إياها، دون أن يكون هناك حزب كبير، أو تيار سياسى مهم، يؤيد الإخوان فى دفع الناس هكذا نحو الموافقة، وكأن الموافقة مطلوبة لذاتها، مع أن الأصل فى الموضوع، إنما هو ما بعد الاستفتاء، وليس الاستفتاء ذاته!

وبطبيعة الحال فإن جماعة الإخوان تعرف أن الموافقة على التعديلات معناها تنظيم انتخابات برلمانية بعدها، وتعرف أنها، كجماعة، ربما تكون القوة السياسية الوحيدة المهيأة لخوض الانتخابات فى هذه الظروف، ثم الخروج منها بمكسب كبير، وتريد الجماعة، والحال هكذا، أن تختطف ما تستطيع اختطافه من خلال الصندوق، وهو حق مشروع لها، لا نجادل فيه، غير أن هناك، على الناحية الأخرى، حقوقا أخرى مشروعة أيضا، لقوى سياسية مختلفة، ولأحزاب قائمة، وهى حقوق لابد أن تراعى، وأن تؤخذ فى الحسبان، وأن يكون الظرف الذى سوف تجرى فيه الانتخابات ملائما لوضع كل قوة سياسية على مكانها فى الخريطة إجمالا!

كثيرون سوف يقولون «لا».. وأنا من بينهم، لمبررات معقولة، من بينها أننا فى حاجة لدستور عصرى متكامل، يضع بلدنا حيث يجب أن يوضع بين الأمم.. لا أن نذهب للاستفتاء على ترقيعات فى الدستور، لن يجدى أغلبها فى شىء!

وهناك فى ركن آخر من سوف يقول «نعم».. ليس لأنه مقتنع بالتعديلات المطروحة، ولا بشىء، وإنما لأنه يريد «الخلاص» وسط هذه الأجواء الكئيبة!

حتى لو كان الخلاص سوف يكون إلى ما هو أسوأ!

مصادر دبلوماسية: ترشيح «شهاب» لخلافة «موسى» انتهى بسقوط «نظام مبارك»

كتب - خليفة جاب الله:

أكدت مصادر دبلوماسية عربية أن الدكتور مفيد شهاب، وزير الدولة للشؤون النيابية والبرلمانية السابق، لم يعد مرشح مصر لشغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، بدلا من عمرو موسى، الأمين العام الحالى للجامعة، والذى تنتهى مدة توليه المنصب فى ١٥ مايو المقبل.

وقالت المصادر لـ«المصرى اليوم»: إن ترشيح شهاب كان من جانب «نظام مبارك» قبل سقوطه، موضحة أنه بسقوط نظام مبارك وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية البلاد يكون ترشيح شهاب قد سقط أيضا، خاصة أن الحكومة الجديدة لم تبلغ أى دولة عربية أو تتشاور معها بشأن ترشيح شهاب لهذا المنصب. وأشارت المصادر إلى أن كل الأخبار التى يتم تداولها بشأن استمرار ترشيح مصر لشهاب لمنصب الأمين العام للجامعة، ليس لها أساس من الصحة، ولا تراعى التغييرات التى شهدتها مصر بعد ٢٥ يناير، حيث تم إلغاء كل ما يتعلق بالنظام السابق، بعد سقوطه، ووضع نظام جديد تماما.

وقالت المصادر: إن النظام السابق، أبلغ الدول العربية برغبته فى ترشيح شهاب لخلافة موسى وذلك فى أيامه الأخيرة، وأنه أرسل مذكرات بهذا الشأن لجميع الدول العربية، طالبا منها أن تدعمه باعتباره مرشح مصر.

وأضافت المصادر أن الحكومة الجديدة لم تستقر على المرشح الذى ستتقدم به مصر لخلافة موسى، مؤكدة أنه سيتم بحث هذا الموضوع خلال الفترة المقبلة، خاصة أن المجال سيظل مفتوحا للتقدم بالمرشح حتى آخر أيام موسى فى الجامعة فى ١٥ مايو المقبل. وأكدت المصادر أنه لم يتم إبلاغ الجامعة العربية حتى الآن بأى مرشحين لشغل المنصب سواء من الجانب المصرى أو من أى دولة عربية أخرى، وذلك ردا على المذكرة التى أرسلتها الجامعة العربية لمندوبى الدول العربية فى القاهرة الشهر الماضى تخطرهم فيها بأن منصب الأمين العام سيكون شاغرا فى ١٥ مايو المقبل، وتدعوهم إلى التقدم بمرشحيهم.

مفيد شهاب

مظاهرات لأفراد الشرطة

المحافظات - نبيل أبوشال وسعيد نافع:

تظاهر العشرات من أفراد الشرطة «أمناء - جنود» أمام مديرية أمن المنيا، أمس، للمطالبة بزيادة حافز المجهود ومساواتهم بضباط الشرطة، رافضين العودة لعملهم قبل الاستجابة لمطالبهم. فيما أعلن اللواء ممدوح مقلد، مدير الأمن، أن صرف الحوافز يخضع لقرارات مركزية من الوزارة بالقاهرة.

وفى الإسكندرية، نظم حوالى ٣٠٠ من أمناء الشرطة والمخبرين العاملين بالجهات الشرطية المختلفة وقفة احتجاجية أمام مقر مديرية الأمن للمطالبة بصرف الحافز ومساواتهم مع الضباط، وعلاج أسرهم فى مستشفى الشرطة دون أى رسوم.





«طبالة» تفوز بجائزة الشيخ زايد للكتاب فى أدب الطفل

أبوظبى - شارل فؤاد المصرى:

سلم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة فى الإمارات، مساء أمس الأول، جوائز الشيخ زايد للكتَّاب فى دورتها الخامسة، بفندق قصر الإمارات فى أبوظبى.

وحصل على الجائزة هذه الدورة المستعرب الصينى تشونج جى كون، من جمهورية الصين الشعبية، وفاز بجائزة شخصية العام الثقافية، وفاز الدكتور عبدالرؤوف سنو بجائزة فرع التنمية وبناء الدولة، والدكتور محمد بن الغزوانى مفتاح من المغرب، بجائزة فرع الأدب، والدكتور محمد زياد يحيى كبة من سوريا، بجائزة فرع الترجمة، والإعلامية المصرية الدكتورة عفاف طبالة، بجائزة فرع أدب الطفل.

وقال راشد العريمى، الأمين العام للجائزة، إن جائزة الشيخ زايد للكتَّاب أوقدت شمعة جديدة من شموعها الخمس، فزادت مساحة الضوء فى سماء الفكر والثقافة فى عالمنا العربى.

وأشار إلى أن المسؤولين عن الجائزة يطمحون إلى أن تسهم «الجائزة» فى إنارة المزيد من المساحات المظلمة، وقال: إن نهضة أمتنا العربية لا تقوم إلا بتمثل عناصر نجاحها فى ماضينا المجيد، يوم كان العلم والمعرفة فى مقدمة أولويات الناس وأولى الأمر سواء بسواء.

ومن جانبها، قالت الدكتورة عفاف طبالة إن حصولها على جائزة الشيخ زايد للكتاب، عن مؤلفها فرع أدب الأطفال، وضعها أمام تحد جديد.

[redacted]

وجهة نظر

د.حسن نافعة

hnafaa47@yahoo.com

لماذا سأصوت بـ«لا» على التعديلات الدستورية؟

١- لأن الثورة قامت لإسقاط النظام وليس لإصلاحه، وإسقاط النظام يتطلب إلغاء دستور ١٩٧١ المجمد حاليا بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والشروع فورا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة دستور جديد. أما تعديل الدستور فيعنى الاكتفاء بإصلاح النظام القائم، مؤقتا على الأقل، إلى أن تتم صياغة دستور جديد وهى عملية لن تكتمل قبل حوالى ثمانية عشر شهرا من الآن وفقا للترتيبات المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ مكرر المعدلة. وأعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ فورا فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة دستور جديد، توفيرا للوقت والجهد والنفقات ولكى نصل إلى مرحلة الاستقرار فى أسرع وقت ممكن.

٢- لأن الموافقة على التعديلات الدستورية المقترحة سوف تؤدى من الناحية العملية إلى إعادة إحياء دستور ٧١ المجمد، الذى ستجرى على أساسه الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. وإذا أجريت الانتخابات البرلمانية القادمة على أساس دستور ٧١ فسيكون لدينا مجلس شعب نصف مقاعده مخصصة لعمال وفلاحين لا يمثلون المصالح الحقيقية للعمال والفلاحين، وبه ٦٤ مقعدا للمرأة لن تسهم بالضرورة فى الارتقاء بوضع المرأة فى المجتمع المصرى، ومجلس شورى لا ضرورة له ولا يقوم بدور يعتد به فى العملية التشريعية. وإذا أجريت الانتخابات الرئاسية على أساس هذا الدستور فسيكون لدينا رئيس للجمهورية يتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة وسيحكمنا فرعون جديد حتى ولو كان ذلك لمدة قصيرة!.

٣- لأنه إذا استمرت الأوضاع الحالية على ما هى عليه الآن وجرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل تنظيف الركام الذى خلفه النظام السابق فستجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة فى ظل جهاز إدارى مازال يسيطر عليه رجال النظام القديم وقبل إتاحة وقت كاف لتمكين القوى السياسية التى فجرت الثورة أو شاركت فى صنعها من تشكيل أحزابها وطرح برامجها على الناخبين. وإذا أجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى ظل طاقم المحافظين ومجالس الحكم المحلى بتشكيلتها الحالية فلن يكون لدينا برلمان ولا رئيس جمهورية يعبر عن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

٤- لأن التصويت بـ«نعم» على هذه التعديلات سيدخل مصر فى مأزق دستورى هى فى غنى عنه. فدخول هذه التعديلات حيز التنفيذ، والذى يعنى عودة الحياة لبقية المواد غير المعدلة فى دستور ٧١، سيثير بالضرورة شكوكا حول شرعية وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره الجهة المكلفة بإدارة شؤون البلاد فى هذه المرحلة. ويجب أن يكون واضحا تماما أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يستمد شرعية إدارته للمرحلة الانتقالية من ثورة ٢٥ يناير وليس من التكليف الصادر لها من الرئيس السابق لأنه صدر من غير ذى صفة.

٥- لأن المتحمسين للتصويت بـ«نعم» على هذه التعديلات يعتقدون أن من شأن الموافقة عليها الإسراع بعودة الجيش إلى ثكناته وتسليم الحكم إلى مؤسسات مدنية منتخبة تعيد الاستقرار للبلاد وعجلة الاقتصاد للدوران، وهو اعتقاد غير صحيح فى تقديرى. فالدستور الجديد لن يكون جاهزا، وفقا للتعديلات الدستورية المقترحة، قبل عام ونصف العام من الآن، وسيترتب على إقراره حتما إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة ستحتاج إلى ستة أشهر إضافية على الأقل، وهو ما من شأنه إطالة فترة عدم الاستقرار دون مبرر، وسيولد الانطباع بأن محاولة جرت للالتفاف على الثورة، بفتح طريق جانبى يسمح بعودة بقايا النظام القديم ويطيل الفترة اللازمة لإعداد دستور جديد دون أى مبرر، ودون أى ضمانات بأن الدستور القادم هو أفضل ما يمكن أن تفرزه مصر فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة.

لكل هذه الأسباب سأصوت بـ«لا» على التعديلات الدستورية المقترحة، وأتمنى أن تصوت الأغلبية بـ«لا» لأن ذلك سيتيح الفرصة لتصحيح مسار الثورة والذى تجرى محاولات واضحة لحرفه عن المسار الصحيح. وأعتقد أن تصويت الأغلبية بـ«لا» سيدعم موقف مجلس قيادة الثورة ولن يضعفه، وسيبعث برسالة قوية تؤكد أن شعب مصر يستطيع أن يقول «لا» فى استفتاء حر. لكنى ألزم نفسى فى جميع الأحوال باحترام تصويت الأغلبية حتى لو كان بـ«نعم».

يوسف والى فى التحقيقات: «الوليد» وضع شروط «توشكى» بنفسه

«الكسب غير المشروع» يستعجل تقارير ممتلكات الرئيس السابق وأعوانه لاستدعائهم للتحقيق

كتب: أحمد شلبى ومحمد عبدالعاطى ومحمد السيد سليمان وعلى الطيرى ومحمود الجعفرى:

واصلت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع الدكتور يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، لليوم الثانى على التوالى، لاتهامه فى قضايا تتعلق بإهدار المال العام والاستيلاء على المال العام، والموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة تسببت فى إصابة المئات من المواطنين بأمراض خطيرة، والموافقة على تخصيص أرض توشكى للأمير الوليد بن طلال، بأسعار أقل من المتفق عليه أو المحددة.

حضر «والى» إلى جلسة التحقيق الثانية، وبصحبته محاميه، الذى رفض الإدلاء بأى تصريحات إعلامية، وقال: «النائب العام هو الذى سيوضح الحقائق، وسيعلن التفاصيل ولا مجال للحديث للإعلام الآن».

وتبين من التحقيقات التى أشرف عليها المستشار هشام بدوى، المحامى العام لنيابات استئناف أمن الدولة، أن «والى» طلب من المحقق أن يستمع إلى تفاصيل قصة بيع أرض توشكى للوليد بن طلال، وقال «والى»: عندما حضر «الوليد» إلى مصر، وطلب شراء الأرض، كتب عقد الشراء والبيع وحدد السعر بخمسين جنيها للفدان، وقدمه إلى الرئيس السابق مبارك، الذى اتصل برئيس الوزراء وقتها، كمال الجنزورى، وأخطرنى الأخير وطلب منى إنهاء إتمام العقد، ولم يتم تغيير ما جاء فى العقد، وانتهى إلى ما كتبه الوليد، ولم يكن يتضمن العقد أى شروط عليه.

وعلمت «المصرى اليوم» من مصادر مطلعة أن ما قاله «والى» يستدعى إصدار قرار باستدعاء «الجنزورى، ومبارك» لسؤالهما فى تلك الواقعة فضلاً عن «الوليد بن طلال».

كما تواصل النيابة تحقيقاتها فى قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل، وقررت تشكيل لجنة من الخبراء لفحص عقد تصدير الغاز، ومن المقرر أن تستمع النيابة إلى أعضاء اللجنة خلال الساعات المقبلة، وتقدم مصطفى بكرى، عضو مجلس الشعب السابق، ببلاغ إلى النائب العام طالب فيه بالتحقيق فى ثروة «مبارك» بتهمة التزوير فيما يتعلق بإقرار الذمة المالية الخاص به.

ومن جانبه، نفى الدكتور يوسف والى صحة ما نشر حول التحقيق معه فى نيابة أمن الدولة، عن مسؤوليته بشأن إغراق مصر بالمبيدات المسرطنة، ولفت إلى أنه غير صحيح وعار تماما من الصحة ومختلق بالكامل.

وقال فى بيان له أمس، إن نيابة أمن الدولة حققت معه فقط حول إجراءات عقد الأمير الوليد بن طلال فى تملكه لمساحة ١٠٠ ألف فدان فى توشكى.

وأضاف أن نشر هذا الخبر فى بعض الصحف غير صحيح خاصة بعد الشهادات التى أدلى بها كبار الخبراء فى مصر عن عدم وجود ما يطلق عليه مبيدات مسرطنة فى مصر، وتأكيده عدم دخول مصر أى مبيدات محظورة خلال فترة توليه الوزارة وبعدها.

يوسف والى

من جهة أخرى، طالب المستشار عاصم الجوهرى، مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع، الأجهزة الرقابية والأمنية فى المحافظات، بسرعة إرسال تقارير حصر ممتلكات ثروة الرئيس السابق وزوجته ونجليه وبقية الأسماء التى تضمنتها قائمة المسؤولين السابقين، ورجال الأعمال، ممن يواجهون اتهامات بالفساد، تمهيداً لاستدعائهم إلى التحقيق الأسبوع المقبل.



هشام بدوى

وتتضمن القائمة الدكتور يوسف والى، وزير الزراعة الأسبق، والدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب المنحل، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المنحل، أمين الحزب الوطنى، والدكتور زكريا عزمى، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، والدكتور عاطف عبيد، والدكتور أحمد نظيف، رئيسى الوزراء الأسبقين، وعدداً من مسؤولى الحزب الوطنى.

وانتهت الأجهزة الرقابية والأمنية فى البحر الأحمر، من فحص وحصر ممتلكات وثروات وأراضى اللواءين عبدالعزيز فهمى، وأبوالوفا رشوان، من سكرتارية الرئيس السابق، بالإضافة إلى زوجتيهما وأبنائهما، فى مدينتى مرسى علم والغردقة، وأرسلت إدارتا الأملاك والشؤون القانونية كشوفاً بالأراضى التى يملكانها فى البحر الأحمر.

وفى أسوان، قرر المحافظ اللواء مصطفى السيد، تشكيل لجنة برئاسة السكرتير العام المساعد للمحافظة، للكشف عن المخالفات المالية والإدارية والخسائر المالية المتتالية، لشركة الميكنة الزراعية، وطالب بتصفيتها، وإحالة المخالفات إلى النيابة العامة.

وكان شوقى على، عضو مجلس محلى المحافظة، تقدم بطلب إحاطة عما كشفه تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات، عن تكبد الشركة خسائر مالية كبيرة، وزيادة قيمة القرض اليابانى الخاص بإنشاء الشركة من ٨ ملايين إلى ١٢٠ مليون جنيه، بسبب تراكم الفوائد البنكية للقرض، وعدم سداد قيمته على مدى ٣٠ عاما.

ومن جهة أخرى، قرر المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين من جهاز الكسب غير المشروع وخبراء العدل والأموال العامة للتحقيق فى بلاغ تقدمت به مجموعة من المسؤولين فى الشركة العامة للتجارة والكيماويات ضد الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

قال المحامى محمود العريان، المدير السابق لإدارة التحقيقات بالشركة العامة للتجارة، محامى الشركة حالياً، إن البلاغ المقدم للنائب العام موقع من ٢٥٤ موظفاً بالشركة، الذى يحمل رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠١١، تمت إحالته إلى لجنة ثلاثية للبت فيه.

وأكد أن الشركة القابضة الكيماوية عقدت جمعية عمومية غير عادية، وتقرر دمج الشركة فى شركة المحاريث والهندسة اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٨ رغم سوء حالة الأخيرة.

خط أحمر

سليمان جودة

«لا».. أم «نعم»؟!

الذين سوف يقولون «لا» للتعديلات المقترحة على الدستور، صباح غد، ليسوا بالضرورة مقتنعين بينهم وبين أنفسهم برفض التعديلات.. بل على العكس.. يمكن جداً أن يذهب كثيرون إلى صناديق الاستفتاء، ثم يقولون «لا» بأعلى صوت، لا لأنهم غير راضين عن التعديلات المطروحة للاستفتاء عليها، وإنما لأنهم فى الأساس يريدون أن يقارنوا بين «لا» غير المهدرة الآن، و«لا» المهدرة فى أزمان مضت، ويريدون أن يذوقوا طعم «لا» فى عهد جديد، ويريدون أن يروا عواقب قول «لا» فى هذا العهد، ويريدون للمرة الرابعة أن يلاحظوا الفارق بين قول «لا» الآن، وبين قولها زمان عندما كان الواحد يذهب ويقول «لا» لمرشح فى الانتخابات - مثلا - ثم يفاجأ صاحب الصوت بأن رفضه، ورفض آخرين معه، قد تحول بقدرة قادر إلى قبول، وترحيب، وحفاوة بمرشح لا يريدونه!

طبعاً هناك آخرون سوف يذهبون ليعلنوا رفضهم التعديلات، عن يقين، وعن اقتناع، وعن استيعاب، وهؤلاء واضحون مع أنفسهم، ومع غيرهم، ولا يحتاجون إلى جهد لفهم أسباب رفضهم، إذا ما تمت المقارنة بينهم وبين الفئة الأولى، التى ضجت طويلاً من قول «نعم».. وتريد ربما للمرة الأولى أن تستطعم مذاق «لا» فى وجدانها، وفى عقلها!

وفى المقابل، فإن جماعة الإخوان المسلمين تدفع الناس دفعاً، إلى قول نعم، وإلى الموافقة بالتالى على التعديلات إياها، دون أن يكون هناك حزب كبير، أو تيار سياسى مهم، يؤيد الإخوان فى دفع الناس هكذا نحو الموافقة، وكأن الموافقة مطلوبة لذاتها، مع أن الأصل فى الموضوع، إنما هو ما بعد الاستفتاء، وليس الاستفتاء ذاته!

وبطبيعة الحال فإن جماعة الإخوان تعرف أن الموافقة على التعديلات معناها تنظيم انتخابات برلمانية بعدها، وتعرف أنها، كجماعة، ربما تكون القوة السياسية الوحيدة المهيأة لخوض الانتخابات فى هذه الظروف، ثم الخروج منها بمكسب كبير، وتريد الجماعة، والحال هكذا، أن تختطف ما تستطيع اختطافه من خلال الصندوق، وهو حق مشروع لها، لا نجادل فيه، غير أن هناك، على الناحية الأخرى، حقوقاً أخرى مشروعة أيضاً، لقوى سياسية مختلفة، ولأحزاب قائمة، وهى حقوق لابد أن تراعى، وأن تؤخذ فى الحسبان، وأن يكون الظرف الذى سوف تجرى فيه الانتخابات ملائماً لوضع كل قوة سياسية على مكانها فى الخريطة إجمالاً!

كثيرون سوف يقولون «لا».. وأنا من بينهم، لمبررات معقولة، من بينها أننا فى حاجة لدستور عصرى متكامل، يضع بلدنا حيث يجب أن يوضع بين الأمم.. لا أن نذهب للاستفتاء على ترقيعات فى الدستور، لن يجدى أغلبها فى شىء!

وهناك فى ركن آخر من سوف يقول «نعم».. ليس لأنه مقتنع بالتعديلات المطروحة، ولا بشىء، وإنما لأنه يريد «الخلاص» وسط هذه الأجواء الكئيبة!

حتى لو كان الخلاص سوف يكون إلى ما هو أسوأ!



الجماعة الإسلامية تفصل «عبدالغنى» وتحقق مع «دربالة».. وتتهمهما بتبنى العودة للعنف

كتب - منير أديب وهانى الوزيرى:

قررت الجماعة الإسلامية، فصل الدكتور صفوت عبدالغنى، أحد القيادات التاريخية للجماعة، ووقف الشيخ عصام دربالة، من عضوية مجلس شورى الجماعة، لحين التحقيق معه، بسبب ما سماه بيان الجماعة رغبتهما فى العودة إلى ما قبل مبادرة وقف العنف. من جانبهما رفض «عبدالغنى» و«دربالة» البيان، ووصفاه بأنه «سقطة أخلاقية».

وقالت الجماعة الإسلامية فى بيانها أمس: «إن مجلس شورى الجماعة اجتمع الثلاثاء الماضى، وثبت له بالدليل القاطع سعى قلة من الجماعة للعودة إلى فكر ما قبل مبادرة وقف العنف ومحاولة تحويل فكر الآخرين إلى مرحلة ما قبل المبادرة عن طريق عقد لقاءات مع عدد من الإخوة، وحثهم على ترك فكر المبادرة».

أضاف البيان: «الجماعة تركت العنف إلى غير رجعة، ودشنت مع المبادرة عودتها إلى وسطية الإسلام، ولذلك قررت فصل الدكتور صفوت عبدالغنى، من الجماعة وكل من يثبت عليه عودته إلى فكر ما قبل المبادرة، ووقف الشيخ عصام دربالة، من عضوية مجلس شورى الجماعة لحين التحقيق معه».

وانتقدت الجماعة تصريحات الشيخ عبود الزمر، التى قالت إنها تخالف فكر المبادرة، واعتبرتها لا تمثل الجماعة الإسلامية، وتمثل فى المقام الأول أصحابها.

وقال الشيخ عصام دربالة، لـ«المصرى اليوم»: «هذا البيان تحريض للسلطات ضدنا، ونحن لانزال متمسكين بالمبادرة.

مصادر دبلوماسية: ترشيح «شهاب» لخلافة «موسى» انتهى بسقوط «نظام مبارك»

كتب - خليفة جاب الله:

أكدت مصادر دبلوماسية عربية أن الدكتور مفيد شهاب، وزير الدولة للشؤون النيابية والبرلمانية السابق، لم يعد مرشح مصر لشغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، بدلا من عمرو موسى، الأمين العام الحالى للجامعة، والذى تنتهى مدة توليه المنصب فى ١٥ مايو المقبل.

وقالت المصادر لـ«المصرى اليوم»: إن ترشيح شهاب كان من جانب «نظام مبارك» قبل سقوطه، موضحة أنه بسقوط نظام مبارك وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية البلاد يكون ترشيح شهاب قد سقط أيضا، خاصة أن الحكومة الجديدة لم تبلغ أى دولة عربية أو تتشاور معها بشأن ترشيح شهاب لهذا المنصب. وأشارت المصادر إلى أن كل الأخبار التى يتم تداولها بشأن استمرار ترشيح مصر لشهاب لمنصب الأمين العام للجامعة، ليس لها أساس من الصحة، ولا تراعى التغييرات التى شهدتها مصر بعد ٢٥ يناير، حيث تم إلغاء كل ما يتعلق بالنظام السابق، بعد سقوطه، ووضع نظام جديد تماما.



مفيد شهاب

وقالت المصادر: إن النظام السابق، أبلغ الدول العربية برغبته فى ترشيح شهاب لخلافة موسى وذلك فى أيامه الأخيرة، وأنه أرسل مذكرات بهذا الشأن لجميع الدول العربية، طالبا منها أن تدعمه باعتباره مرشح مصر.

وأضافت المصادر أن الحكومة الجديدة لم تستقر على المرشح الذى ستتقدم به مصر لخلافة موسى، مؤكدة أنه سيتم بحث هذا الموضوع خلال الفترة المقبلة، خاصة أن المجال سيظل مفتوحا للتقدم بالمرشح حتى آخر أيام موسى فى الجامعة فى ١٥ مايو المقبل. وأكدت المصادر أنه لم يتم إبلاغ الجامعة العربية حتى الآن بأى مرشحين لشغل المنصب سواء من الجانب المصرى أو من أى دولة عربية أخرى، وذلك ردا على المذكرة التى أرسلتها الجامعة العربية لمندوبى الدول العربية فى القاهرة الشهر الماضى تخطرهم فيها بأن منصب الأمين العام سيكون شاغرا فى ١٥ مايو المقبل، وتدعوهم إلى التقدم بمرشحيهم.

مظاهرات لأفراد الشرطة

المحافظات - نبيل أبوشال وسعيد نافع:

تظاهر العشرات من أفراد الشرطة «أمناء - جنود» أمام مديرية أمن المنيا، أمس، للمطالبة بزيادة حافز المجهود ومساواتهم بضباط الشرطة، رافضين العودة لعملهم قبل الاستجابة لمطالبهم. فيما أعلن اللواء ممدوح مقلد، مدير الأمن، أن صرف الحوافز يخضع لقرارات مركزية من الوزارة بالقاهرة.

وفى الإسكندرية، نظم حوالى ٣٠٠ من أمناء الشرطة والمخبرين العاملين بالجهات الشرطية المختلفة وقفة احتجاجية أمام مقر مديرية الأمن للمطالبة بصرف الحافز ومساواتهم مع الضباط، وعلاج أسرهم فى مستشفى الشرطة دون أى رسوم.

[redacted]



وزير شؤون الرئاسة السابق يتحدث لـ«المصري اليوم»

منصور حسن: أرحب ببقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أكثر من ٦ أشهر لتحقيق الانتقال الآمن للسلطة

يخشى السيد منصور حسن، وزير شؤون الرئاسة السابق، على البلاد إذا ما جاءت نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية بالموافقة، لأن هذا يعنى أن مجلس الشعب القادم سيمثل القوى القديمة الأكثر تنظيما، ورغم أنه ضد إقصاء أى طرف فإنه أيضاً ضد احتكار أى طرف مجلس الشعب، ويرى أن حل المعادلة يكمن فى منح الجميع برهة من الوقت، حتى تعمل القوى الجديدة وتقدم نفسها فى الشارع، ويتسنى لنا إعداد دستور جديد لا يحيى النظام القديم، ولا يعيد عقارب الساعة إلى الوراء.. وإلى نص الحور..



لا داعى للتسرع بإنهاء المرحلة الانتقالية بالاستفتاء لإقامة النظام الجديد

أقترح لجنة استشارية تعاون «المجلس الأعلى» لإدارة البلاد فى الأمور الفنية والاقتصادية

أجرت الحوار- رانيا بدوى
تصوير - محمد مسعد

■ ما رأيك فى التعديلات الدستورية.. وهل ستصوت عليها بنعم أم لا؟

- كنت أفضّل عدم الاستعجال فى إجراء التعديلات الدستورية، وبالتالى التصويت عليها، ولا يعنى ذلك أننى معترض على التعديلات فى حد ذاتها من الناحية الفنية، لأن اللجنة التى وضعتها من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة، ويستحقون منا جميعا كل الاحترام والتقدير، ولكن اعتراضى منصبٌّ على أسلوب التعديل من ناحية، وتوقيته وسرعته من ناحية أخرى، فقد استقر رأى الكثيرين، على أنه بسقوط النظام السابق قد سقطت معه كل شرعيته بما فى ذلك الدستور والمجالس النيابية، لذا ليست هناك حكمة من التعديل الجزئى للدستور، الذى سيعاد العمل به بعد إجراء التعديلات عليه.

ويبدو أن هناك إجماعاً على أن دستور ٧١ علاوة على أنه سقط بسقوط النظام، إلا أنه لم يكن مرضياً بكثرة التعديلات التى أجريت عليه، بدليل أن التعديلات الجديدة تنص على — فى حالة الأخذ بها — أن الحكم الجديد ملزم بتشكيل لجنة لوضع دستور جديد، ومادمنا قررنا أننا سنعمل على تغيير الدستور الحالى، فكيف نبقيه، ولو لفترة مؤقتة، لقيام الحكم الجديد الذى نتمناه فى عهد ما بعد ثورة ٢٥ يناير؟!

كما أنه من المهم أن أشير هنا إلى أننى أتوقع أن تكون هناك حوارات مهمة حول القضايا الموجودة فى دستور ٧١ التى قد لا يكون مرغوبا فيها خلال العهد الجديد مثل الإبقاء على مجلس الشورى أو التمييز بين أعضاء المجلس النيابى ما بين فئات وعمال وفلاحين، فلا يعقل أن نشرع فى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية على أساس دستور ٧١ المتضمن هذه الموضوعات، التى قد تكون هناك رغبة فى إلغائها، ثم نطلب من هذه المجالس اختيار الجمعية التأسيسية، التى ستضع الدستور.. وعلى كل ذلك فأنا أفضل وأرى أنه من المنطق أن نضع خطا واضحا فاصلا بين ما كان ولم يكن مرضيا.

■ إعداد دستور جديد يحتاج إلى وقت، هذا ما تردد فى الآونة الأخيرة، بينما المجلس الأعلى للقوات المسلحة التزم بستة أشهر لتسليم السلطة فى مصر؟

- لقد التزم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمدة الستة أشهر فى البداية، لأنها كانت المدة المتبقية من ولاية الرئيس السابق، وأيضا ليؤكد أنه ليس حريصا على الاستمرار لمدة طويلة، وليدحض أى تخوف من ذلك، حتى إن بعض أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة صرح ذات مرة بأنهم يودون لو فرغوا من المهمة فى مدة أقل، ولكن أنا أفضل ألا يلتزم المجلس الأعلى بهذه المدة، لأننا نرحب بأن يبقى حتى تتم مرحلة الانتقال بطريقة سلسة ومنضبطة تصل بنا إلى بر الأمان. وعلى العموم فإن الفرق فى المدة لن يزيد على بضعة أشهر سواء صوتنا بنعم أم لا فى الاستفتاء.

■ وكيف ستكون إدارة البلاد خلال الفترة الممتدة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة؟

- أقترح أن يبقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولاً عن إدارة البلاد، على أن تعاونه لجنة من الخبراء الاستشاريين، يتم عرض الأمور الفنية والاقتصادية عليها لدراستها ووضع التوصيات بشأنها ورفع تقرير بها إلى المجلس الأعلى ليتخذ فيها القرار المناسب.. هذا إذا لم ترق فكرة المجلس الرئاسى للبعض، وقتها يمكن تشكيل هذه اللجنة. ويسير العمل فى خطين متوازيين، حيث تقوم حكومة الدكتور عصام شرف - وهى حكومة حازت على ثقة الشعب - بمهامها التى تضمن إعادة المجتمع إلى الأوضاع الطبيعية، أى أن تفتح المدارس والمصانع ويتحقق الأمن وتدور عجلة الإنتاج.

وفى الوقت ذاته، تشكل لجنة مختصة تكلف بوضع مشروع دستور جديد على أن يعرض على جمعية تأسيسية لكى تقره ثم يعرض على الشعب فى استفتاء عام، وبناء عليه تجرى انتخابات مجلس الشعب ثم الانتخابات الرئاسية.

■ وماذا لو كان هناك إصرار على الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وماذا لو جاءت النتيجة بموافقة الأغلبية عليها؟

- وقتها سنجد أنفسنا وقعنا فى خطأ كبير، لأن هذا الاستعجال سيؤدى بنا إلى ضرورة انتخاب مجلس شعب جديد، وظروف البلد الأمنية لا تسمح بأى انتخابات من هذا النوع، وقد نجد أنفسنا أمام مجلس شعب يمثل القوى القديمة وليس القوى الجديدة التى لم تمنح الفرصة بعد لأن تخرج إلى الشارع وتقدم نفسها للجماهير وبالتالى هى ليست مستعدة لخوض الانتخابات الآن. وحتى أكون واضحا فى حديثى، أنا لست ضد دخول أى قوى قديمة المجالس النيابية، ولكنى لا أريد أن يحتكر تيار ما مجلس الشعب أو يمارس الحياة السياسية، فلا أريد أن يكون المجلس نتيجة التسرع حكراً على فئات معينة دون إعطاء الفرصة لفئات أخرى.

■ هل تؤمن بوجود الثورة المضادة؟

- كلمة ثورة تطلق عادة على شىء إيجابى، أى أن هناك وضعا سيئاً وغير مقبول، فيتم القيام بثورة عليه لإصلاحه، أما العكس فهو أن يحاول البعض هدم محاولات الإصلاح بإجهاض الثورة فأنا أسميه تمردا، وهو عمل غير قانونى، يجب محاسبة من يقومون به، وهذا التمرد كان واضحا تماماً فيما سمى بمعركة «الجمل». ولاشك أن هناك مجموعات مستفيدة من النظام القديم، وبالتالى يجب ألا نتوقع أن هذه المجموعات سوف تسلّم بسهولة، فهى ستنتهز كل فرصة ممكنة للإساءة إلى الثورة الجديدة لتستعيد ولو جزءاً من مكانتها حتى لا تفقد كل سلطاتها.

■ ولكن البعض قال إنه يستحيل أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء؟

- هذا كلام شعر.. «طبعاً ممكن عقارب الساعة ترجع ونص»، والدليل أنه بعد الثورة فى تونس، قالوا إن هذا لن يحدث فى مصر، لأن تونسٍ بلد به ١٠ ملايين مواطن، بينما مصر ٨٠ مليونا، ومصر بلد ضخم وبه حضارة ٧ آلاف سنة، كل هذا كان كلام شعر، والدليل أن الثورة قامت، فالعقارب يمكن أن تعود إلى الوراء أو تتقدم إلى الأمام بمدى فهم ووعى البشر ومدى طموحاتهم وإصرارهم على تحقيقها.

■ البعض فسر الاعتصامات والمطالبات الفئوية بأنها صناعة القائمين بالثورة المضادة فكيف تقرأ المشهد؟

- لا يمكن أن نتهم المطالبين بحقوقهم بأنهم يتحركون بناء على توجهات من جهات أخرى، فهذه الاعتصامات والإضرابات كانت موجودة منذ سنوات، قبل انهيار النظام فى ١١ فبراير، وكانوا يقفون أمام مجلس الشعب بالأسابيع دون أن ينظر اليهم أحد، وبالتالى عندما يكون هناك مجتمع جديد به حرية أكثر وقد عادت السلطة فيه للشعب، من المتوقع أن ينتهزوا هذه الفرصة، ويعبروا من جديد عن مطالبهم بقوة أكثر، لعلمهم أنهم لن يواجهوا بالبطش.

■ إذن فى رأيك كيف يمكن تلبية كل هذه المطالب الفئوية والتعامل معها فى هذه اللحظات؟

- لابد أن يوضع نظام بحيث لا تُقمع هذه المطالب ولا تتجاهل، ولكن فى نفس الوقت يجب ألا تترك لتنمو فوضويا فى المجتمع، لذا يجب أن تنشأ فورا جهة ما فى الدولة تحت اسم «ديوان المظالم» أو مكتب شكاوى أو غيرهما، على أن تقدم كل فئة مطالبها مكتوبة لهذه الجهة، حيث تدون المطالب فى السجلات وتحدد لها مواعيد لبحثها، والتعامل معها واتخاذ المناسب من القرارات، أى أن نعترف بالمشكلات ونتعامل معها بجدية.

■ وكيف يمكن التعامل مع الفتنة الطائفية فى المرحلة المقبلة؟

- سبق أن قلت إن الفتنة الطائفية أخطر ما يواجه المجتمع المصرى، والنظام السابق كان يعتمد فى حل بعض الانشقاقات الطائفية التى حدثت على أسلوب المجالس العرفية، وتطييب الخواطر، لعدم اتخاذ أى رد فعل رادع ضد الجانى، لذا فإن الحل كما ناديت من قبل يكمن فى قانون ضد التمييز على أساس الدين أو الجنس، وأن يجرم هذا العمل بعقوبات صارمة.

■ الناس فى الشارع تقول إن الجيش يتعامل مع الوضع الداخلى الأمنى بمنطق الحياد واللاحسم مما أدى إلى تطور الأمور فى أطفيح ثم أحداث المقطم والقلعة والسيدة عائشة.. فما تعليقك؟

- الشباب كانوا رأس الحربة فى ثورة يناير، التى انضم إليها الشعب بكل فئاته، وفى رأيى أن براءة الشباب هى التى مكنتهم من نجاح الثورة، لأنهم لم يكونوا يعلمون عن عواقب ما هم بصدده، بعكس الأجيال الأكبر مثلنا، فنظرا لكوننا نعلم عواقب مثل هذا العمل جعلنا هذا نجلس ونخطط ونتناقش دون أن نقوم بأى شىء، فى نفس الوقت هذا العامل نفسه - وهو عامل البراءة - يعتبر نقطة ضعف، لأن من قاموا بالثورة شباب برىء، ليسوا أحزابا ولا جيشا منظما، فى الوقت الذى تحللت فيه قوات الشرطة وذابت وانهارت، فلم تعد هناك جهة تعاون القوات المسلحة فى التصدى للخارجين عن القانون، فدب نوع من الفوضى، لأن القوات المسلحة ليس من عقيدتها أن تصطدم بالشعب فى الداخل، وحافظت على هذا المبدأ وكانت حليمة وصبورة وحاولت بالإقناع، ولكن الحكم عموما فى كل الدول الديمقراطية عبارة عن جزرة وعصا: والجزرة تعنى مكافآت لمن يلتزم بالقانون والعصا عقاب لكل الخارجين عن القانون، وقد استبعد الجيش فكرة استخدام العصا، إلا أنه أعلن أخيراً أمام مسؤوليته عن إدارة البلاد فى البيان الوزارى الذى أعلنه رئيس الوزراء باتخاذ إجراءات مشددة تصل إلى الإعدام فى بعض الحالات لمواجهة أنواع البلطجة المختلفة، وأظن أن هذه بداية لاستعمال عصا الحكم..

حسن

[redacted]

إيران تهدد بـ«خنق» السعودية والإمارات لتدخّلهما فى البحرين

مظاهرات لشيعة لبنان والعراق والسعودية.. و«كلينتون»: دول الخليج سلكت الطريق الخطأ

عواصم - وكالات الأنباء:

هددت إيران، السعودية والإمارات، بسبب تدخلهما بقوات عسكرية لدعم حكومة البحرين السنية فى مواجهة احتجاجات الشيعة، محذرة من أنها ستتحرك «لخنق الدول المعتدية» وأن الأزمة يمكن أن تقود إلى صراع أوسع نطاقا.

ووجه الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد تحذيرا إلى القادة السعوديين والإماراتيين أمس الأول، معتبرا أن «التدخل العسكرى عمل مشين محكوم عليه بالفشل، وشعوب المنطقة ترى أنه من صنع الولايات المتحدة».

واستدعت إيران أمس الأول سفيرها فى المنامة احتجاجا على ما وصفته بـ«قتل شعب البحرين من جانب حكومته»، فيما شهدت طهران مظاهرات للتنديد بحكام البحرين والسعودية والإمارات.

ويأتى هذا التصعيد فى اللهجة فى الوقت الذى استعادت فيه الشرطة البحرينية السيطرة على وسط المنامة بعد أن أخرجت منه المتظاهرين بالقوة ما أسفر عن مقتل ٣ متظاهرين و٣ جنود. واعتقلت الشرطة البحرينية ٦ من قادة المعارضة بينهم ٥ من الشيعة .

واعتبر وزير الخارجية الإيرانى على اكبر صالحى أن التدخل العسكرى الخارجى «غير مقبول»، محذرا من أنه «سيجعل الوضع أكثر تعقيدا واستعصاء» على الحل.

وقال وزير الدفاع الإيرانى أحمد وحيدى إن هذا التدخل «سيدمر شرعية الحكومة البحرينية بدلا من تعزيزها، وأضاف إنه «خطأ استراتيجى وسياسى»، معتبرا أن ذلك «سيزيد التوتر ويخرب الأمن والاستقرار فى المنطقة».

وهدد حسين نجفى، عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بالبرلمان، بأنه «إذا لم يتم إخماد نيران السعوديين فى البحرين، فإن طهران وبدافع الحفاظ على استقرار المنطقة ستتحرك سريعا لخنق الدول المعتدية». وفى الوقت نفسه، انتقد رئيس الوزراء العراقى الشيعى نورى المالكى التدخل العسكرى للسعودية والإمارات فى البحرين.

وخرج أتباع رجل الدين مقتدى الصدر إلى شوارع بغداد وحملوا لافتات كتبوا عليها «حكام السعودية قتلة». وتظاهر مئات الشيعة السعوديين فى عدة مدن بالمنطقة الشرقية بالمملكة السعودية احتجاجا على ما وصفوه بـ«الهجوم الدامى» على متظاهرين شيعة فى البحرين.

وشارك حوالى ٣٠٠ شخص فى مظاهرة فى مدينة القطيف وهم يرفعون أعلاما بحرينية وسط تواجد مكثف لقوات الشرطة. وجرت تظاهرات مماثلة فى مدن سهوة وتاروت وصفوة والعوامية حيث أطلقت الشرطة النار فى الهواء فى محاولة لتفريق المتظاهرين دون سقوط ضحايا.

كما شهدت بيروت مظاهرات للبنانيين شيعة نددوا خلالها بقمع المحتجين الشيعة فى البحرين وبتدخل السعودية والإمارات.

وفى غضون ذلك، اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون إن دول الخليج سلكت «الطريق الخطأ» بتدخلها فى البحرين، ودعت الحكومة البحرينية إلى التفاوض مع المحتجين من أجل التوصل إلى حل سياسى.

وقالت كلينتون فى مقابلة مع شبكة «سى.بى.إس» الإخبارية الأمريكية: «لقد وجدنا أن ما يحدث فى البحرين ينذر بالخطر، ونعتقد أنه ليس الإجابة الآمنة على تطلعات ومطالب المتظاهرين، وإننا ندعو البحرين إلى التفاوض على اتفاق سياسى مع هؤلاء المتظاهرين».

متظاهرون إيرانيون أمام سفارة البحرين فى طهران «أ.ب.أ»

إصابة ١٠ محتجين يمنيين فى ساحة التغيير بصنعاء وأنباء عن سقوط ٤ محافظات فى أيدى الثوار

رسالة صنعاء



أيمن حمزة

شنت عناصر أمنية فى زى مدنى مساء أمس الأول هجوما شرسا على المعتصمين فى ساحة التغيير بصنعاء، مما أدى إلى إصابة ١٠ أشخاص، ٣ منهم فى حالة خطرة، حيث أصيب ٤ معتصمين بالرصاص الحى و٦ بالغاز السام، فيما ترددت أنباء عن سقوط ٤ محافظات فى أيدى الثوار.

قال مدير المستشفى الميدانى بساحة التغيير، الدكتور مطهر الأشول، لـ«المصرى اليوم» إن عناصر النظام أقدمت على إطلاق الرصاص الحى والغاز السام باتجاه المعتصمين من المدخل الشرقى للساحة فى إطار محاولاتها المستمرة لإنهاء الاعتصام.

وشدد «مطهر» على ضرورة «إعلان النظام عن نوعية الغاز الذى يتم ضرب المتظاهرين به كى نتعرف على مواده الأولية لمساعدة المصابين»، مشيراً إلى أن الأطباء المتواجدين بالميدان حتى الآن لا يعرفون نوعية هذا الغاز لإسعاف المصابين منه.

وأكد «مطهر» أن أعداد المصابين فى زيادة مستمرة، بينما ترفض قوات الأمن السماح لسيارات الإسعاف وتحتجز مواد الإغاثة التى تصل للمستشفى الميدانى، وهو ما يزيد من المضاعفات واعتبره «جريمة ضد الإنسانية».

وخرجت المظاهرات المنددة بسياسات النظام ضد المعتصمين فى ساحات التغيير والحرية فى عدد من المحافظات وفى مقدمتها محافظات الجوف ومأرب وتعز وشبوة، والتى يدعى البعض سقوطها من أيدى النظام وسيطرة المتظاهرين عليها بشكل فعلى.

فى سياق متصل، كشف المركز الإعلامى لشباب الثورة عن وجود ٤٥ شاباً منهم داخل معسكر قوات الأمن المركزى بصنعاء اختطفوا خلال الأيام القليلة الماضية على خلفية الاعتصامات المطالبة برحيل النظام منذ قرابة الشهر، مؤكداً أنهم يتعرضون لشتى أنواع وصنوف التعذيب الجسدى والنفسى من قبَل قيادة معسكر الأمن المركزى الذى يَديره نجل شقيق الرئيس العميد يحيى محمد عبدالله صالح.

وحذر شباب الثورة من استمرار اختطاف وتعذيب زملائهم، وتعهدوا بملاحقة كل مَن تسبب فى تعذيب المعتصمين أو أمر بإلقاء القبض عليهم.

ودعا الشباب جميع المعتصمين فى ساحات الحرية والتغيير إلى سرعة الإبلاغ عن جميع حالات الاختفاء فور وقوعها، للجنة مراقبة حقوق الإنسان فى ساحات التغيير والميادين والمنظمات الحقوقية، مطالبين المنظمات الحقوقية المحلية والدولية بالعمل على زيارة المختطفين فى الأمن المركزى وبقية السجون التى تعج بالمعتقلين فى صنعاء وبقية المدن اليمنية.

من جانبها، أدانت اللجنة التحضيرية للحوار الوطنى، الجرائم البشعة التى يرتكبها «مجرمو السلطة» ضد المعتصمين السلميين فى مختلف المحافظات.

اليوم ■ «ويكيليكس»: الحكومة الهندية دفعت رشاوى لنواب لتفوز باقتراع ثقة عام ٢٠٠٨ ■ الصحفيون وعمال النقل العام فى اليونان يضربون عن العمل احتجاجا على إجراءات التقشف ■ استطلاع: ارتفاع نسبة مشاهدة التونسيين لقنواتهم الوطنية بعد الثورة

اليابان تفشل فى تبريد المفاعلات النووية بمياه البحر

١٤٦٥٠ قتيلاً ومفقوداً.. والخسائر الاقتصادية ١٨٠ مليار دولار

عواصم-وكالات الأنباء:

تبذل اليابان جهودا مضنية لتبريد خزان الوقود فى مفاعل نووى مهدد بالانصهار، حيث اصطفت شاحنات الإطفاء وأعدت خراطيم المياه لضخ المياه فى المفاعل لخفض حرارته. فقد ألقت مروحيات عسكرية يابانية المياه ٤ مرات، بإجمالى ٣٠ طنا، فوق حوض خزان الوقود للمفاعل الثالث بمحطة فوكوشيما ١ شمال شرق البلاد الذى ترتفع درجة حرارته بشكل كبير للغاية بعد أن لحقت به أضرار جراء زلزال الجمعة الماضى وما تلاه من موجات مد عاتية «تسونامى»، حيث تعطلت أنظمة التبريد فى المفاعلات الـ٦ بالمحطة. وذكرت هيئة الإذاعة اليابانية (إن. إتش. كيه) أن هذه الجهود لم تنجح فى خفض مستوى الإشعاع. وأفادت الإذاعة بأنه فى حالة الفشل فى خفض حرارة حوض خزان الوقود فى المفاعل، فيحتمل انبعاث كميات كبيرة من المواد المشعة.

وفيما تواصل المروحيات اليابانية رش المياه على المفاعلات بمحطة فوكوشيما النووية، قال لارس اريك دى جير، مدير الأبحاث فى المعهد السويسرى لأبحاث الدفاع، وهو معهد حكومى يستشهد ببيانات وفرتها شبكة من محطات المراقبة الدولية أن ذرات إشعاعية منخفضة المستوى تتحرك شرق المحطة صوب أمريكا الشمالية، غير أنه أكد أن المستويات الإشعاعية لا تشكل خطورة على الناس حتى الآن. وبعيدا عن الكارثة النووية، أعلن المعهد الجيوفيزيائى الأمريكى أن هزة أرضية بقوة ٦,٥ درجات وقعت أمس قبالة ساحل ارخبيل فانواتو فى المحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بالحصيلة الرسمية لضحايا كارثة اليابان، أعلنت الشرطة أن عدد القتلى بعد الزلزال والتسونامى المدمرين بلغ ٥٣٢١ فيما ارتفع عدد المفقودين إلى ٩٣٢٩، ليصل إجمالى القتلى والمفقدين إلى ١٤٦٥٠ شخصا.

وتذهب توقعات المحللين إلى أن اليابان ستواجه فاتورة لا تقل عن ١٨٠ مليار دولار من أجل التعافى من آثار الكارثة وإعادة الإعمار، أى ما يعادل ٣٪ من إجمالى ناتجها المحلى السنوى.

شهر على ثورة «١٧ فبراير»: شباب الشرق يشعرون بـ«تخاذل» المجتمع الدولى.. ويدعون مصر للتدخل

الزعيم الليبى يأمر باستعادة مصراتة من «المجانين».. وواشنطن تطلب «أكثر من حظر الطيران»

رسالة بنغازى

سارة نورالدين

بعد مرور شهر كامل على اندلاع ثورة ١٧ فبراير فى ليبيا، وسقوط آلاف القتلى فضلا عن الدمار الهائل الذى لحق البنية التحتية فى معظم المدن التى ثارت على نظام القذافى، شهدت بنغازى، عاصمة الثورة، هدوءا حذرا .

ونظم عشرات من المصريين والليبيين مظاهرة سلمية أمام قنصلية مصر فى بنغازى، طالبوا فيها الحكومة المصرية باتخاذ مواقف أكثر وضوحا وحزما تجاه ما يتعرض له الشعب الليبى من «إبادة جماعية» على حد تعبيرهم، وقالت إحدى الأمهات المصريات المشاركات فى المظاهرة إن «المصريين فى بنغازى يتوقعون من الحكومة بالقاهرة أن تقوم بنصرة الشعب الليبى».

وأعرب عدد من أهالى طبرق وبنغازى وأجدابيا فى الشرق فى تصريحات لـ«المصرى اليوم» عن خيبة أملهم من مواقف المجتمع الدولى.

وقال محمد عبدالله من بنغازى (٢٤ عاما) أن الدور الذى ينتظره هو وعدد كبير من شباب بنغازى وغيرها من المدن التى قصفها القذافى، هو أن تتحرك مصر قبل أن تتحرك جيوش الولايات المتحدة لاحتلال ليبيا، جاء ذلك فيما أعلن التليفزيون الليبى السيطرة على مدينة مصراتة ثالث أكبر مدينة فى البلاد وبعد ١٥٠ كيلو متراً إلى الشرق من طرابلس وذلك بعد ساعات من إعلان العقيد معمر القذافى فى تصريحات نقلها التليفزيون الليبى إن قواته ستخوض معركة حاسمة لاستعادة السيطرة على مصراتة. وذكر التليفزيون الليبى إن القذافى التقى مجموعة من الشبان المنحدرين من مصراتة وحثهم على «عدم ترك مصراتة رهينة بأيدى حفنة من المجانين». وفى مقابلة مع محطة تليفزيونية لبنانية قال القذافى إنه لا يتوقع أن تضطر قواته إلى القتال لاستعادة بنغازى. وفى مدينة أجدابيا بشرق البلاد تمكن الثوار الليبيون من صد زحف القوات الموالية للقذافى وأعاقت تقدمها نحو بنغازى.

وسياسيا، يصوت مجلس الأمن الدولى خلال ساعات على مشروع قرار بفرض منطقة حظر جوى فى ليبيا . وحذر إبراهيم دباشى مساعد السفير الليبى فى الأمم المتحدة من أن معمر القذافى يستعد لارتكاب «إبادة» فى ليبيا، ودعت مندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة سوزان رايس المجلس إلى النظر فى اتخاذ إجراءات أكثر من مجرد فرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا . وأضافت أن منطقة حظر الطيران لن يقدم سوى مساعدة ضئيلة.



هاربون من العنف فى ليبيا لدى وصولهم إلى مدينة السلوم «أ.ف.ب»



مصر وتونس يلتقيان ٩ أبريل بالإمارات احتفالاً بالثورة

كتب ـ محيى وردة:

رحب سمير زاهر، رئيس اتحاد الكرة بطلب ائتلاف شباب الثورة من وزيرة الخارجية الإسبانية ترينيداد خيمينيث إقامة مباراة ودية بين منتخبى مصر وإسبانيا لصالح أسر شهداء الثورة وقال: لا مانع لدينا من بدء مفاوضات للعب فى أقرب أجندة دولية خلال أغسطس المقبل، وأضاف: كل الأمور معلقة لانشغال الجهاز بمباراة جنوب أفريقيا المصيرية، ولكننا قد نبدأ مفاوضات جادة للعب مع الفريق الإسبانى فى حالة موافقة الجهاز الفنى.

وأكد أن مفاوضات سابقة قبل ثورة يناير فشلت بسبب مغالاة الجانب الإسبانى فى المطالب المالية التى وصلت إلى حد الحصول على ثلاثة ملايين يورو، ولكن نبل الهدف قد يدفع الإسبان للتنازل عن جزء من المقابل المادى، ويشجع شركات التسويق الرياضى ووكالات الإعلان على التسابق لرعاية المباراة.

يأتى هذا فى الوقت الذى طلب فيه رئيس الاتحاد التونسى إقامة مباراة ودية بين منتخبى البلدين يوم ٩ أبريل بالإمارات، وقال زاهر: تلقيت اتصالاً من على الحفصى رئيس الاتحاد التونسى يطلب فيه إقامة المباراة المخصص دخلها لصالح شهداء الثورة فى البلدين أحد أيام ٩ أو ١٠ أو ١١ أبريل، وأكد أن الجهاز الفنى وافق مبدئياً على الموعد المقترح، وأنه سيتم عرض الأمر على اجتماع مجلس إدارة الاتحاد قبل رفعه إلى المجلس القومى للبت فيه.

من ناحية أخرى، يلتقى غداً «السبت» المنتخب الأوليمبى ودياً مع فريق جمهورية شبين، حيث يسعى الجهاز لتجربة خطة مباراة بتسوانا من خلال الاتفاق مع الجهاز الفنى على اللعب بطريقة دفاع المنطقة المتوقع أن يلجأ إليها المنافس فى مباراة القاهرة، وطلب الجهاز استعارة أربعة من منتخب الشباب العائد اليوم من الإمارات فى حالة عدم ارتباط الفريق بأى مباريات أو تجمعات وهم محمد النينى ومحمد صلاح ورامى ربيعة، إضافة إلى واحد من الثلاثى أيمن أشرف أو أحمد فتحى أو حسين السيد.

الأهلى يتحفز بكل قوته لاجتياح «سوبر سبورت»

كتب ـ إيهاب الخطيب وإيهاب الفولى:

بروح ثورة ٢٥ يناير، يخوض الفريق الكروى الأول بالنادى الأهلى مساء اليوم «الجمعة» فى الخامسة والنصف مباراته المهمة فى ذهاب دور الـ٣٢ لبطولة دورى رابطة الأبطال الأفريقى أمام منافسه الجنوب أفريقى سوبر سبورت على أرض ملعب استاد القاهرة.

ويسعى الجهاز الفنى للفريق بقيادة مانويل جوزيه إلى حسم اللقاء من القاهرة لتسهيل مهمته فى مباراة العودة المقررة ١٣ أبريل المقبل بجنوب أفريقيا، وطالب جوزيه اللاعبين بالظهور بمستوى جيد، خاصة أن المباراة تعد الظهور الأول لهم منذ قيام الثورة بعد عدد من المباريات الودية التى طمأنت الجماهير، وأبدى جوزيه اهتماماً كبيراً بالمهاجم دومنيك دى سيلفا الذى يعتمد عليه فى ظل غياب متعب للإصابة، وجهز المدير الفنى عدداً من اللاعبين للاستعانة بهم فى المباراة لتعويض محمد بركات الذى يغيب للإيقاف وأحمد حسن غير المقيد أفريقيا واعتمد جوزيه فى مران الفريق أمس على تشكيلة تعتمد على أحمد عادل فى حراسة المرمى أمام وائل جمعة وأحمد السيد وحسام غالى وسيد معوض وأحمد فتحى وللوسط محمد شوقى وحسام عاشور وأبوتركية وفى الأمام دومنيك، ويفاضل بين أسامة حسنى ومحمد فضل،


دومنيك يتخطى مدافع الترسانة فى المباراة الودية الأخيرة

وإن كان الأول هو الأقرب للمشاركة، وشاهد جوزيه مع اللاعبين ثلاث مباريات لبطل جنوب أفريقيا استطاع من خلالها أن يضع يديه على نقاط القوة والضعف فى الفريق المنافس الذى يعتمد على السرعة واستغلال الكرات الثابتة والتصويب من خارج المنطقة.

ومن جانبه أكد كيفن هانت، المدير الفنى لفريق سوبر سبورت، صعوبة المهمة وقال إن الأهلى بمثابة «كتاب مفتوح» وأنه شاهد بعض مبارياته الرسمية فى الدورى قبل فترة التوقف وأوضح أن مستواه تراجع كثيراً.

وشهد الاجتماع الرسمى للمباراة خلافاً شديداً بين مندوب الأهلى محرم الراغب وحكم اللقاء السودانى خالد عبدالرحمن والمراقب الدولى الأريترى تسفاوت اللذين رفضا طلب الأهلى الوقوف دقيقة حداداً على أرواح شهداء ثورة ٢٥ يناير وكذلك عدم دخول اللاعبين بأعلام شهداء مصر ولافتة عزاء لضحايا زلزال اليابان بدعوى أن هذه الأمور سياسية وخارجة عن إطار الرياضة وتمنعها لوائح الفيفا.

وفى شأن آخر استمرت أزمة التليفزيون المصرى مع النادى بشأن إذاعة المباراة وحتى مثول الجريدة للطبع فإن التليفزيون لايزال متمسكاً بقراره إذاعة المباراة مجاناً، كما يتمسك الأهلى بطلبه الحصول على قيمة النقل البالغة «١٥٠» ألف جنيه للموافقة على البث.

الزمالك يتدرب على أرض مبتلة فى «رادس».. و«شاكر» يحيى حفل الثورة

تونس ـ خاص «المصرى اليوم»:

يواصل الفريق الكروى الأول بنادى الزمالك تدريباته اليوم «الجمعة» على أرض الملعب الفرعى لاستاد رادس استعداداً لمواجهة الأفريقى التونسى بعد غد «الأحد» فى ذهاب دور الـ٣٢ لدورى رابطة الأبطال الأفريقى. وطلب حسام حسن، المدير الفنى، من إدارة الملعب رش الأرضية بالماء حتى يعتاد اللاعبون اللعب على أرضية مبتلة تحسباً لهطول الأمطار بغزارة كما هو متوقع يوم المباراة. وسيؤدى الفريق مرانه الرئيسى فى الساعة الرابعة والنصف بتوقيت القاهرة غداً على الملعب الرئيسى. وحرص حسام حسن، المدير الفنى، على فرض سياج من السرية على المران، وتوعد اللاعبين بتوقيع عقوبات مالية صارمة فى حالة عدم الالتزام بتعليماته، وأهمها النوم مبكرا وعدم السهر وعدم التجول فى فندق الإقامة. وأشاد إبراهيم حسن، مدير الكرة، بالحفاوة والاستقبال الكبيرين من قبل الجماهير التونسية بعد أن وحدتهم الثورة واكتمل عقد الفريق بانضمام الثلاثى محمد عبدالشافى وأحمد غانم سلطان وحسام عرفات إلى البعثة.

وفى السياق ذاته، اتفق أشرف صبحى، مدير التسويق، وسمير عدلى، المدير الإدارى للمنتخب الوطنى، على سفر عبدالواحد السيد وهانى سعيد ومحمود فتح الله ومحمد عبدالشافى ومحمد إبراهيم وشيكابالا إلى جوهانسبرج مباشرة من تونس عقب اللقاء للانضمام لبعثة المنتخب فى إطار استعداده لمواجهة جنوب أفريقيا فى التصفيات المؤهلة لكأس العالم والبطولة الأفريقية، وأكد أشرف صبحى، مدير التسويق، أنه تقرر إقامة حفل مساء غد «السبت» يحييه الفنان فضل شاكر ويخصص دخله لصالح شهداء الثورتين، وسترفع فيه الجماهير شعارات الثورتين المصرية والتونسية، وأشار صبحى إلى أن النادى أرسل خطاباً جديداً لاتحاد الكرة يطالبه فيه بإرسال خطاب للاتحاد الدولى لاستثناء أحمد حسام «ميدو» من فترة القيد حتى يتمكن الزمالك من الحصول على بطاقته الدولية وقيده رسمياً، وأوضح مدير التسويق أن عمرو زكى سيلحق ببعثة الفريق فى السعودية. يأتى ذلك فى الوقت الذى أفردت فيه الصحف التونسية مساحات كبيرة لاستعدادات الفريقين للمباراة وأكدت أن القرعة ظلمت الفريقين بلقائهم المبكر فى دور الـ٣٢،

وانتقدت صحيفة الشروق الاتحاد الأفريقى لاختياره الكاميرونى «نيانت» لإدارة المباراة بسبب قلة خبرته، فيما أشارت صحيفة الصباح إلى أن قيس اليعقوبى سيعقد مؤتمرا صحفياً اليوم للحديث عن استعدادات فريقه للمباراة.

فى شأن آخر، أكد المستشار جلال إبراهيم، رئيس النادى، أنه توصل إلى حل وسط مع أحمد عفيفى، رئيس النادى الأوليمبى، لضم الحارس «جنش»، وكان الزمالك عرض مليون جنيه لحسم الصفقة، لكن الأوليمبى تمسك بالحصول على مليون ونصف المليون جنيه، وأوضح جلال إبراهيم أن النادى سدد ١٥٠ ألف جنيه كدفعة أولى للضرائب لإسقاط الدعوى القضائية المقامة ضد ممدوح عباس، رئيس النادى السابق، الذى أصدر شيكاً بقيمة مليون جنيه دون رصيد. وقال إنه سيسعى للاجتماع مع رئيس هيئة الأوقاف حتى لا يتم اتخاذ إجراءات ضد النادى لعدم سداده ٤٠٠ ألف جنيه على مدار شهرين بسبب نقص السيولة المالية، وأوضح أنه يبحث حالياً توفير رواتب العمال والموظفين عن طريق الحصول على قرض حسن من المجلس القومى للرياضة.

وجوه على ورق

ياسر أيوب

yayoub@gmail.com

لائحة جديدة وليست معدلة

أؤيد وأحترم وأتضامن مع كل هؤلاء الذين أسسوا جمعية «رياضيون ضد الفساد».. وأتمنى نجاحهم فى كل حروبهم الكثيرة المقبلة وأعانهم الله على أى فاسد وكل فساد.. لكننى لا أوافقهم مطلقاً على أن يبدأوا طريقهم بمؤتمر ضخم تحت رعاية حسن صقر شخصياً يقومون فيه بتوعية أعضاء الجمعيات العمومية فى الاتحادات والأندية للحصول على حقوقهم المشروعة بالطرق القانونية السليمة.. واعتراضى هنا بسبب المنصب والشخص.. أعترض أن يقوم حسن صقر بتمويل ورعاية ورئاسة مؤتمر للتوعية بالحصول على الحقوق الضائعة بالقانون، بينما حسن صقر نفسه رفض للمرة الثانية الامتثال لحكم قضائى بعودة اتحاد الجمباز برئاسة عمرو السعيد.. هذا الاتحاد الذى تم حله بطريقة غير قانونية ونتيجة خلافات شخصية بين حسن صقر وعمرو السعيد ونتيجة لتزوير موظفى المجلس فى الأوراق والمحاضر.. صدر لمصلحة هذا المجلس حكم قضائى رفض حسن صقر تنفيذه.. فهل يمكن بعد ذلك أن آخذ كراستى وقلمى وأروح أتعلم من حسن صقر كيف أستعين بالقضاء لاسترداد حقوقى أو كيف أحترم القضاء أصلاً.. أما اعتراضى على رئيس المجلس القومى للرياضة.. فلأن هذا المجلس هو ممثل الحكومة فى إدارة الرياضة.. والحرب على الفساد تعنى الحرب على إدارة الحكومة وخطاياها وإهمالها وعجزها وفسادها.. وبالتالى مستحيل أن تأتى الحكومة وتريدنى أن أصدق أنها هى التى تراقب نفسها وتصحح أخطاءها وتحارب فسادها.. هذا هزل وعبث وسخافة عشناها ونحن نشاهد على الساحة السياسية حكومة وبرلماناً صارا كياناً واحداً لا تعرف فيه الفارق بين الوزير والنائب ومن الذى يراقب أو يحاسب من.. ومن الذى يخاف ممن.. وإذا كانت الحرب على الفساد ستبدأ من تحت عباءة المجلس القومى للرياضة.. أياً كان رئيسه بالمناسبة.. فهى حرب لا طائل منها ولا جدوى لها أو ضرورة.. وقد باتت الساحة الرياضية الآن تشهد حروباً كثيرة لا أحد يفهم قواعدها أو دوافعها.. فعلى سبيل المثال مفترض أن يتجمع أمام المجلس القومى للرياضة اليوم عدد ضخم من موظفى مديريات الشباب والرياضة ليناقشهم رئيس المجلس بشأن مطالب سبق أن تقدموا بها.. ومن المؤكد أننا كلنا سنتضامن مع موظف مظلوم مالياً أو إدارياً.. مع موظف رأى الفساد فقطعوا لسانه وكان من الممكن أن يقطعوا أيديه ليبقى الفساد متوهجاً ودائماً.. ولكن أن يقف هؤلاء الموظفون وتتوالى اعتصاماتهم ووقفاتهم الاحتجاجية لأنهم يطالبون بوزارة للشباب والرياضة تحل محل المجلسين الحاليين.. فهذه واحدة من تلك الحروب التى لا أفهمها.. هل هى حرب من أجل الشكل أم المضمون.. حرب ضد الظلم والفساد أم حرب شعواء وصاخبة لتحويل المجلس إلى وزارة.. وأنا واثق أن زملائى الموظفين الصغار والكبار حين يضعون هذا المطلب على رأس مطالبهم وبعده تتوالى المطالب الأخرى.. الحقيقية والعاجلة.. فهم يخسرون حربهم قبل أن يبدأوها.. لأنها مطالب صعب كلها أن توضع فى سلة واحدة.. ولأنه لا علاقة بالمجلس المطلوب تحويله إلى وزارة وبين الفساد الذى طال كل الأنشطة الرياضية فى مصر.. أما الاتحادات فقد بدأ الصامتون فيها أخيراً الكلام والصراخ ضد الفساد.. وأشكر حسن صقر لأنه أطال الإصغاء إليهم دون أى قرار أو تغيير.. ولكن الذى أتمناه بالفعل ليس هو حل مجالس إدارة أى اتحاد فاسد.. وإنما إلغاء لائحة الاتحادات من أساسها وليس فقط تعديلها وترقيعها.. ثم إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس اللائحة الجديدة.. مع إحالة كل موظفى التفتيش المالى والإدارى فى المجلس والمديريات للتحقيق بسبب تواطئهم وسكوتهم سنينا على كل هذا الفساد.



الطلائع يهزم القناة بخماسية

كتب ـ أيمن هريدى:

وافق الجهاز الفنى لفريق طلائع الجيش على سفر الغانى ويزدم الذى خضع لفترة اختبار لحين تحديد مصير قيده.

كما اتفق مع أركو على الانتظام فى التدريبات مع فريقه الغانى للحفاظ على لياقته حتى يكون جاهزاً بعد عودته للمشاركة فى المباريات الرسمية فى الدورى، فيما أرجأ صلاح أمين حسم أمر تجديد عقده، وفاز الفريق على القناة بخمسة أهداف مقابل هدف فى المباراة الودية.

الإسماعيلى يبحث عن مهرجان أهداف فى شباك «سوفاباكا» الكينى

الإسماعيلية ـ خالد الظواهرى:

يواجه الفريق الكروى الأول بالنادى الإسماعيلى نظيره سوفاباكا بطل كينيا فى السابعة والنصف مساء اليوم الجمعة على أرض ملعب استاد الإسماعيلية فى ذهاب دور الـ٣٢ لبطولة كأس الاتحاد الأفريقى «الكونفيدرالية».

ويدير اللقاء طاقم حكام من المغرب بقيادة جياد رضوانى ويعاونه روانى بوعزة وبكاى منعوم والحكم الرابع الرحمانى منير، ويراقبه الإثيوبى سهالو جيوم.

ويسعى الإسماعيلى لتحقيق فوز كبير لتسهيل مهمته فى مباراة العودة بكينيا، وعقد مارك فوتا، المدير الفنى أمس مؤتمراً صحفياً أكد خلاله أهمية المباراة، وأنه درس المنافس جيداً من خلال مشاهدته بعض المباريات الأخيرة التى خاضها الفريق سواء بالدورى الكينى أو مباراتيه فى دور الـ٦٤ لـ«الكونفيدرالية»، أمام أفياكو بطل أنجولا، وأعرب فوتا عن حزنه لإلغاء كأس مصر، مؤكداً أن فريقه كان قريبا جدا من الفوز بلقبها، ولم يبد قلقه من طول فترة الابتعاد عن المباريات الرسمية، وقال: «حذرت اللاعبين من فريق سوفاباكا الكينى، وواثق جداً من أن الفريق سيحقق نتيجة طيبة تسهل مهمته فى مباراة العودة»، وأكد أن صفوف الفريق مكتملة ولن يغيب سوى شادى محمد لإصابته، وقال إن الفريق خاض عدة مباريات ودية قوية أمام مصر المقاصة وسكر الحوامدية وحرس الحدود بخلاف أبوصوير، ووضح خلال التدريبات الأخيرة أن فوتا سيخوض اللقاء بمهاجمين ثابتين هما محمد محسن أبوجريشة والنيجيرى جودوين، على أن يكون عبدالله السعيد رأس مثلث هجومى من وسط الملعب لزيادة الفاعلية الهجومية، وينتظر أن يخوض الفريق المباراة بتشكيل يضم محمد صبحى لحراسة المرمى وحسنى عبدربه والمعتصم سالم وأحمد صديق وأحمد سمير فرج وعبدالله الشحات وعمرو السولية وعبدالله السعيد ومحمد حمص ومحمد محسن أبوجريشة وجودوين. فيما أدى فريق سوفاباكا مرانه الرئيسى أمس على ملعب استاد الإسماعيلية فى السابعة والنصف مساء. ويعتمد الفريق الكينى على أبرز نجومه تيتوس مولاما وباتريك كاجوجو وجون برازا هداف الدورى الكينى حتى الآن وبوب موجاليا إلى جانب حارس المرمى المخضرم زكريا أويانجو. وأوضح علاء وحيد، المتحدث الرسمى باسم النادى، أن اللجان الشعبية ستساعد على نجاح المباراة التى ستكون بداية جيدة لعودة النشاط الكروى. وفى السياق نفسه، قرر مجلس إدارة النادى تكريم أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير قبل مباراة اليوم، وسيتم الوقوف دقيقة حداداً على أرواح الشهداء، وكذلك سيد صديق، عضو مجلس الإدارة الذى مات مقتولاً منذ فترة.

[redacted]

تلقت «المصرى اليوم» رداً من الدكتور سامى عبدالعزيز، عميد كلية الإعلام، على ما ورد فى مقال الكاتب بلال فضل أمس الأول، وننشره كاملاً إعمالاً بحق الرد.



د. سامى عبدالعزيز

سيناريو التشويه والاختلاق

من الثابت علمياً وتاريخياً، أنه فى أعقاب الثورات الكبرى، أو الأحداث العظمى للشعوب، تحدث حالة من «انعدام الوزن» المجتمعى، وتسيطر على المجتمعات ظاهرة تعرف باسم «الأنوميا الاجتماعية» أو حالة «عدم وجود معايير أو قيم» تسيطر على سلوك الأفراد وتحكم تصرفاتهم، ومن ثم «يختلط الحابل بالنابل»، والأحكام الموضوعية بالرؤى الذاتية، وتصبح الأمور أقرب إلى حالة «السيولة» فى كل شىء.. ومن الثابت أيضاً أن «مهنة الإنسان» والوسيلة التى يتكسب منها رزقه تؤثر على شخصيته، وتكسبه بعض خصالها، سلباً وإيجاباً.. ويبدو أن هاتين الظاهرتين قد اجتمعتا للأستاذ بلال فضل، فتمخضت قريحته الإبداعية وخياله الواسع عن مقال أبسط ما يقال عن مضمونه أنه بعيد كل البعد عن الموضوعية، وأن خيال «السيناريست» قد أعمل فيه أكثر من عقل الكاتب، وإن كان خياله، فى هذه المرة وعلى غير عادته، وهما لم يستند فيه إلى واقعة أو حقيقة أو وثيقة تؤكد كلامه المرسل واتهاماته الباطلة.

وإذا كنا نقول فى المجال الدينى إنه «لا اجتهاد مع النص»، فإننا فى مجال الإعلام نقول «لا شائعات ولا تخمينات فى ظل وجود الوثائق والتسجيلات».. وكان على كاتبنا، الذى درس فى كلية الإعلام وكان أحد طلابها المتفوقين، أن يبحث أولاً عن الحقائق المتصلة بالموضوع، وأن يكون على علم بأبعاد القضية وتفاصيلها من مصادرها المختلفة، قبل أن يُعمل خياله ويقدح زناد فكره فى الكتابة عما لا يعلم.

ورداً على النقاط التى أثارها الكاتب فى مقاله، وتوضيحاً للحقائق المسجلة صوتاً وصورة، والتى لا تحتمل التأويل، أشير إلى النقاط التالية:

أولاً: فيما يتعلق بحديثى فى اللقاء الذى دعا إليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقد قلت نصاً وحرفياً «إن ما حدث فى ٢٥ يناير كان زلزالاً أسقط ما بداخلنا من انتماءات حزبية، وتوجهات أيديولوجية سابقة، وجعلنا جميعاً ننتمى إلى حزب واحد هو حزب مصر الأم»، فهل هذا هو «التزلف» الذى أشار إليه الكاتب؟ أليست هذه حقيقة يشعر بها الجميع فى مصر؟ وهل كانت الثورة حكراً على «الكاتب» أو قصراً على «أصدقائه» من المفكرين والكتاب؟ إن هذه الطريقة من التفكير الإقصائى والتخوينى المعيب هى أكثر ما يسىء إلى الثورة وإلى أصحابها لو كان يدرى كاتبنا الهمام.. وفيما يتعلق بمطالبتى بأن تكون « البيانات» الصادرة عن الجيش أو عن غيره من المؤسسات مكتوبة بأسلوب احترافى وبواسطة محترفين فى هذا المجال، فهذه ليست «بدعة» أبتدعها، بل هى أسلوب مطبق فى كثير من دول العالم المتقدمة.. والحمد لله أننى لست «كاتباً صحفياً متفرغاً» أو «سيناريست» حتى أقدم « عرضحال لطلب وظيفة» فى هذا المجال، ودورى كأكاديمى ومتخصص فى هذا المجال أن أشير وأن ألفت الأنظار، وعلى أولى الأمر أن يطبقوا ما يرونه صالحاً لهم، وبواسطة من يرونه قادراً عليه. لقد رفضت أن أكون وزيراً للإعلام، بل وكنت أول من نادى بحل هذه الوزارة، وبالتفكير فى كيان أكثر فاعلية وديمقراطية، ولست فى انتظار وظيفة جديدة، فأستاذ الجامعة الذى يعشق مهنته لا يرضى أفضل منها على وجه الأرض.

ثانياً: وفيما يتعلق بادعاء الكاتب بأنه تم اختيارى عميداً لعلاقاتى السياسية وليس لإمكانياتى العلمية ومؤهلاتى الأكاديمية، فهذا ليس موضع نقاش أو جدال بيننا، فليس الكاتب مؤهلاً للحكم على ذلك، وإنما يُرجع فى ذلك إلى «المتخصصين» فى مجال الإعلام وإلى الأساتذة الذين يعرفون كيف يقيّمون «التاريخ العلمى» للشخصيات، وكيف يضعونها منازلها.. والسؤال الذى أطرحه وماذا عمن سبق من العمداء، هل تم اختيارهم أيضاً بذات الطريقة؟ أم أن هناك معايير علمية وموضوعية وأعرافاً يتم اتباعها فى الجامعة؟.. إن بعد الكاتب عن المحيط العلمى، واعتماده على الحكايات والشائعات، التى هى مخزونه فى الكتابة، جعله يصدر أحكاماً ليس أهلاً لها، وليس متخصصاً فيها.

ثالثاً: وفيما يتعلق بالمظاهرات فى كلية الإعلام، فيجب الإشارة هنا إلى أننى قد دعوت فى بداية الفصل الدراسى إلى اجتماع موسع مع أساتذة الكلية والهيئة المعاونة، ومع طلابها، ومع موظفيها، وتم الاتفاق على الخطوط العامة والمبادئ الرئيسية التى تحكم أداءنا فى هذا الفصل الدراسى.. وتم الاتفاق على تشكيل فرق عمل ولجان تضم ممثلى الأجيال المختلفة ومن بينهم الأقلية المعارضة من الأساتذة لصياغة أفكارهم ومشروعاتهم للتطوير والمتابعة للأداء. وكنت أول من أعلن عن تبنى هذه المطالب وفى مقدمتها إقرار مبدأ استقلال الجامعة والخروج السريع بقانون يمكن إرادة المجتمع الجامعى بكل فئاته من اختيار جميع القيادات على كل المستويات، وكل ذلك مسجل بالصوت والصورة وفى محاضر اجتماعات رسمية.

وكنا أول كلية تبادر بفتح باب الانتخابات للاتحادات الطلابية بإرادة الطلاب وفقاً للآليات التى يختارونها لمن يعبرون عنهم من قيادات طلابية، بعيداً عن خلط الأوراق، وبعيداً عن نشر الفوضى وضرب القانون الذى لايزال قائماً وحاكماً للمؤسسة الأكاديمية.

وتم التوافق والاتفاق على أن نركز جهودنا على السعى لتطبيق متطلبات التطوير وفق لوائحنا الجامعية وتقاليدنا الأكاديمية، وألا ندخل أطرافاً أخرى فيها وبخاصة أبناؤنا الطلاب، لأن ذلك من شأنه إفساد العملية التعليمية برمتها.. غير أن البعض، لأسباب خاصة، رأى إدخال الطلاب، بمن فيهم طلاب التعليم المفتوح، كطرف فى هذه الأمر، وجعل من مظاهر التعبير الراقية، التى يقوم بها طلاب كلية الإعلام المثقفون، وسيلة للضغط لإسقاط قانون وقيم تحكم المؤسسة التعليمية، ووسيلة لإشاعة الفوضى من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بمظاهرات التأييد التى شهدتها الكلية لشخصى، فهذا شىء لا أنفيه ولا أتبرأ منه، بل أسعد به وأفخر بوجوده.. فعندما يكون لديك خمسة وثمانون عضو هيئة تدريس يؤيدون سياساتك ويرغبون فى استمرارك، فهذا شىء تسعد به. لقد أعلنت الأغلبية من الأساتذة، فى بيان رسمى سلموه باليد لرئيس الجامعة الموقرة، رفضهم لزج بعض الطلاب واستغلال حماستهم المقدرة رغم تجاوزها، وتمسك هذه الأغلبية بإرادتها المستقلة لقانونية استمرار العميد، الذى بادر منذ اللحظة الأولى بتبنى مطالبهم المشروعة.

رابعاً: إن خيال الكاتب قد وصل به حداً من التفكير التآمرى جعله يشير إلى أننى أوعزت إلى أحد العمال بتهديد أستاذتنا الفاضلة الدكتورة عواطف عبدالرحمن. إن هناك تسجيلاً بالصوت والصورة لأحداث هذا اللقاء موجود على موقع الكلية على شبكة الإنترنت، وموجود على «اليوتيوب» أدعو الكاتب إلى أن يشاهده، إن كان لديه وقت لسماع الحقائق بعيداً عن الشائعات أو الحكايات المفبركة.

الأستاذ بلال أين دليلك على اتهامك الباطل بأنى حرضت عاملاً واحداً لكى يقمع الطلاب المعارضين، أو دفعهم للاعتداء حتى باللفظ على طالب أو أستاذ أو زميل. أين دليلك على القصة الوهمية بأننى أسأت لأحد طلابى أثناء حوارى معهم.. هل هذه هى المهنية؟.. هل هذه هى الكتابة الصحفية العادلة التى كنت أتوقعها منك؟

خامساً: أشار الكاتب، محقاً، إلى أننى حاولت الاتصال به وكذلك بالجريدة عندما علمت بوجوده فى الكلية وأنه سوف يقوم بالكتابة، وهو ليس خطأ أتوارى منه، بل هو أساس من أساسيات الإعلام أردت أن يتم تطبيقه.. فالإعلامى الذى لا يستمع إلا إلى «نصف الحقيقة» ولا يقابل إلا طرفاً واحداً فقط من أطراف المشكلة، ويرفض أن يسمع الطرف الآخر، يخرج نفسه من دائرة الإعلاميين المحايدين والموضوعيين! ويجعل نفسه حكماً! لقد اتصلت بالكاتب، وبالجريدة، توضيحاً للجانب الآخر من الموضوع، ورغبة فى الحوار الموضوعى بديلاً عن الهجوم المتبادل والصراخ الإعلامى الذى لا يزيد المشكلة إلا تفاقماً!.

وأخيراً، إذا كنا قد أشرنا فى بداية مقالنا إلى ظاهرة «الأنوميا الاجتماعية» التى تسيطر على المجتمعات بعد الأحداث الكبرى وتجعل الأمور فى غير محلها، فإننا نشير إلى ظاهرة أخرى تنتشر فى بعض المجتمعات ولدى كثير من الأفراد وهى «مناصرة الطرف الأضعف» حتى ولو كان على غير حق.. فمادام بعض الطلاب يتظاهرون فيجب أن نناصرهم، ويجب أن نشجعهم، حتى ولو كان ذلك عن غير حق، وحتى لو كان ذلك لا يحقق مصلحتهم.

الأستاذ بلال مهما كانت ضغوط الأقلية، وإن كان لها الحق، فهناك الأغلبية وهى الأحق بالاتباع. ومن هنا سأظل متمسكاً بالحوار الحضارى. لقد قررت وسأظل ألا أرد على أى تجاوزات فما حققته من رصيد محبة لدى الأغلبية من أبنائى ومن زملائى وأساتذتى بالالتزام الأكاديمى والمهنى والأخلاقى، لن أضيعه مهما كانت شراسة الهجوم غير المبرر.

قضايا مصرية

د. وحيد عبدالمجيد

موسى والبرادعى..و«بورصة» الرئاسة

بالرغم من أن «بورصة» المرشحين فى الانتخابات الرئاسية المقبلة لم تُفتح بعد، تدل المؤشرات الأولية على أن أرصدة كل من عمرو موسى ومحمد البرادعى هى الأكبر.

ولا يعنى ذلك أن المنافسة ستكون محصورة بينهما، فهناك آخرون أعلنوا أنهم سيرشحون أنفسهم أو يفكرون فى ذلك، ولبعضهم حضور قد يمكّنهم من المنافسة مثل هشام البسطويسى وحمدين صباحى وأيمن نور.. ولن يكون أحمد شفيق ضيف شرف عابرا إذا خاض هذه الانتخابات. ومع ذلك يبدو موسى والبرادعى فى موقع أقوى من غيرهما فى اللحظة الراهنة، غير أن المحافظة على هذا التقدم مشروطة بأن يعرف الناخبون كلاً منهما بوضوح.

ويصعب تحقيق ذلك بدون الانتقال من العموميات إلى التفاصيل، وبأقصى سرعة ممكنة، فالأنظار تتجه إليهما هذه الأيام، ولن يستمر هذا التركيز طويلا لأن المشهد سيزدحم بالمرشحين. وليس فى مصلحة أى منهما أن تبقى صورته لدى الناس قائمة على انطباعات واستنتاجات، وربما تكون حاجة عمرو موسى إلى تجنب ذلك أكثر إلحاحاً، فالمزاج العام الآن ليس فى مصلحة أى مرشح ربطته بالرئيس السابق علاقة يسهل تأويلها ويمكن تكوين انطباعات متعارضة بشأنها، ولذلك كان السؤال عن علاقته بمبارك متكررا وغالبا فى اللقاء الذى حضره جمهور متنوع فى «ساقية الصاوى» يوم ٩ مارس الجارى. بذل موسى جهداً كبيراً فى الدفاع عن نفسه فى لقاء يُفترض أن يقدم فيه نفسه، ولعله أدرك أن الكلام العام لا يكفى لتقديم مرشح إلى جمهور لدى بعضه انطباعات معينة، خصوصاً عندما يكون مرشحاً رئاسياً وعمل مع رئيس سابق أساء إدارة البلاد.

ولذلك فالكلام المحدد فى قضايا محددة هو الذى يوفر الأجواء المناسبة للقاءات انتخابية فيها الكثير من النقاش الموضوعى والقليل من الهجوم والدفاع، وليس العكس، فلا جدوى من أن يروى موسى قصص خلافه مع مبارك أو اختلافه عنه. المهم هو أن يفهم الناس هذا من كلامه وبرنامجه ورؤيته.

وقل مثل ذلك عن البرادعى رغم أنه متحرر من لعنة مبارك. فصورته من هذه الزاوية إيجابية، ولكن صورة «القادم من بعيد» تطارده. وكلما ابتعد المرء ازداد الشك فى مدى إلمامه بأوضاع يظن البعض أن معرفتها ترتبط بالاقتراب منها.

وليس لهذا الظن نصيب كبير من الحقيقة، مثله مثل الاعتقاد فى أن اللعنة ينبغى أن تحل على كل من عمل مع مبارك دون تمييز بين دبلوماسى أدى واجبه بمهنية وابتعد دون أن يتلوث، والفاسدين المفسدين الذين يعملون خدماً لأى نظام.

وسيبقى الشك فى مدى إلمام البرادعى بحجم الخراب الذى تركه مبارك مؤثرا فى صورته لدى قطاع يُعتد به من الناخبين إلى أن يتحدث فى التفاصيل ويشرح ماذا تعنى للمصريين الديمقراطية الاشتراكية التى قال قبل أيام إنه يتبناها، أو «يترجم» معناها لكى يفهمه معظم الناخبين. ولذلك، لن يكون تصدر موسى والبرادعى المشهد الانتخابى الآن فارقا إلا لمن يسرع منهما إلى الانتقال من الكلام العام إلى التفاصيل. والتأخر فى ذلك يأكل من الرصيد الذى كونه البرادعى بشجاعته فى مواجهة نظام مبارك، وحققه موسى عبر مواقفه القوية تجاه إسرائيل حين كان وزيرا للخارجية وابتعاده عن دوائر الفساد، فالناخبون لا يريدون كلاما مرسلا عن مصر حرة عادلة كريمة، بل يتطلعون إلى كيفية تحقيق ذلك.

وإذا كان العمر هو نقطة الضعف الأساسية لدى كل منهما فى مواجهة مرشحين أقل سنا، ربما يفيدهما الالتزام الواضح بعدم الترشح لفترة ثانية فى حالة الفوز، وكان موسى قد اقترح ذلك. ولكن المطلوب هو التزام وليس اقتراحاً، وبوجه عام ربما يميل قطاع مهم من الناخبين إلى مرشح يحصر مهمته فى تأسيس جمهورية جديدة ووضع مصر على بداية طريق النهضة عبر برنامج متكامل يمكن تنفيذه خلال أربع سنوات لا مزيد عليها. إن مرشحا من هذا النوع قد يحظى بثقة أكبر، وتزداد فرصة مثل هذا المرشح فى حالة تعهده بالسعى إلى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، إذا اختار الناس نظاما رئاسيا فى الدستور الجديد. فالرئيس الجديد سيبدأ عهده متمتعاً بسلطات شبه إلهية كسابقه. ومعروف كم هى مغرية السلطة المطلقة، ولذلك سيقدّر كثير من المصريين موقف المرشح الذى يبادر قبل غيره إلى الالتزام بأن يسعى بكل ما يملك إلى تقليص صلاحيات الرئيس، وقد يُنظر إليه فى هذه الحالة كما لو أنه «جورج واشنطن»، الذى يحتفل الأمريكيون حتى اليوم به ويعتبرونه أعظم الآباء المؤسسين لدولتهم، لأنه لم يدخر جهدا فى مقاومة الصلاحيات الهائلة، التى أراد كثير من أجدادهم وضعها بين يديه.

تتمات

تتمة مقال عمرو الليثى

إننى أثق أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يريد ترك السلطة اليوم قبل غد، ولكن إن التزامه الوطنى فى إنجاح الثورة يحتم عليه أن ينهى دوره، كما أرادت جماهير الشعب..والشعب أراد نظاماً سياسياً جديداً ودستوراً جديداً يحقق أمانيه وطموحاته.. ثم إن التعديلات المقترحة بها العديد من التناقضات التى أصابت البعض بالحيرة، بخلاف أن العامة وغير الملمّين بالنواحى الدستورية يحتاجون إلى توضيح الصورة لهم بشكل أكثر عمقاً حتى يكون قرارهم صائباً.. أيضاً تلك التعديلات لم تضع أى إلزام على الرئيس القادم بعمل دستور جديد.. ولم تحسم أموراً معلقة مثل نسبة العمال والفلاحين أو وضعية مجلس الشورى أو حتى كوتة المرأة.. وإنما أرى أنها اهتمت فقط بوضع قيود ومواصفات تحدد ملامح رئيس الجمهورية القادم.. بخلاف أن تلك التعديلات يجب أن تعرض على أكثر من ٦ ملايين مصرى يعيشون فى الخارج، ومن حقهم أن تعرض عليهم وأن يشاركوا فى التصويت عليها إذا كنا نتحدث عن ديمقراطية حقيقية.. إننى سأذهب غداً لهذا الاستفتاء لأقول (لا) لتلك التعديلات، من منطلق إيمانى الشديد بأننا فى حاجة إلى دستور جديد، ولا نرقع دستوراً قد سقط بشرعية الثورة.

تتمة مقال محمد سلماوى

وقد وجدت لدى كل من حدثنى فى هذا الموضوع حرصاً كبيراً على شهداء الثورة، الذين تحدثوا عنهم بكل الإجلال، لكنهم قالوا إن تخليد ذكراهم الطاهرة لا يجب أن يكون على حساب اسم هذا الميدان الخالد، الذى أصبح رمزاً عربياً بل دولياً، ليس من حقنا العبث به.

ولقد أكدت لهم جميعاً أن الرأى الغالب فى مصر يطالب بإقامة نصب تذكارى لشهداء الثورة فى قلب ميدان التحرير، تخليداً لذكرى أرواحهم الطاهرة التى فتحت الباب أمام نجاح الثورة، لكننى أعتقد أن أبناء الثورة هم أكثر الناس حرصاً على الحفاظ على اسم الميدان.

إن إقامة نصب تذكارى جميل فى قلب الميدان سيزيد من قيمة الميدان وسيؤكد معناه، ولقد أقامت ثورة يوليو نصباً رائعاً وسط ميدان التحرير صممه المعمارى الكبير الدكتور أبوبكر خيرت بحجر الجرانيت المصرى الأصيل، لكن سنوات السبعينيات أزالته ضمن ما أزالت بحجة بناء محطة المترو، وقد تم بناء محطة المترو فى الميدان وأطلق عليها اسم أنور السادات بدلاً من ميدان التحرير، ولم تتم إعادة النصب الشامخ إلى مكانه.

لقد آن الأوان لأن نقيم نصباً جديداً فى قلب هذا الميدان الخالد الذى أصبحت له شهرة عالمية والذى أصبح يحتل مكاناً خاصاً فى وجدان كل عربى لا يمكن إسقاطه.

[redacted]

وائل نوارة
wael_nawara@hotmail.com

الاستفتاء يشتق شرعية زائفة

الاستفتاء على التعديلات أخطر بكثير من محتوى المواد، هو يشتق شرعية ضمنية زائفة لخريطة طريق تعيدنا للوراء، وهى خريطة بالمناسبة ليست مكتملة الأركان أو مزمنة وليست مطروحة للتصويت، خريطة ستعيد إنتاج الوضع القديم! هل أنا متشائم؟ نتناقش.

قطاع عريض من الشعب المصرى مشغول الآن فى مناقشة مواد التعديلات الدستورية دون أن يدركوا أن المشكلة الكبرى ليست فى محتوى المواد نفسها. المواد قد يكون بعضها جيداً وقد يكون بعضها غير جيد لكن ليست هذه هى النقطة الحاسمة. المشكلة تكمن فى خريطة الطريق المعلن عنها والتى تتحدث عن انتخابات برلمانية فى خلال عدة أشهر لن ينتج عنها سوى إعادة المشهد القديم، لأن مكونات العملية السياسية لم تتغير بعد. الاستفتاء بـ«نعم» على التعديلات الدستورية سيضفى نوعا من الشرعية الضمنية على تلك الخريطة التى تسلم البرلمان للإخوان والحزب الوطنى وتقصى باقى الشعب كله، وهذا هو سر التأييد والحشد الرهيب من هذين الفصيلين فى اتجاه الموافقة على التعديلات الدستورية، فى الوقت الذى تعارض باقى التيارات السياسية والقضاة وأساتذة القانون الدستورى هذه التعديلات، لدرجة أن استطلاع رأى إلكترونياً على موقع مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء جاءت نتيجته ٥٨٪ ضد التعديلات و٣٧٪ معها وهو فارق كبير إذا علمنا أن عدد المشاركين بلغ ٦٥ ألف مشارك فى عدة أيام إلى أن تم رفع استطلاع الرأى وإخفاء نتيجته.

أولاً دعونا نتفق على أن الهدف من الثورة كان إقامة دولة ديمقراطية يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه من خلال مؤسسات ديمقراطية. ومن أجل أن يحدث هذا كان لابد من إسقاط النظام القديم. ما هو النظام القديم؟ هو نظام ديكتاتورى احتكارى تقاسم فيه الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين السلطة والحكم فى صورة مزمنة من صور ديكتاتورية الأقلية. لأن التيارين- كما رأينا- تأييدهما فى الشارع مجتمعين لا يزيد على ١٠٪ من الشعب المصرى. «الشعب يريد إسقاط النظام»، وإقامة نظام ديمقراطى جديد على أساس الدولة المدنية، «لا دينية ولا عسكرية.. عايزنها دولة مدنية».

قيام نظام جديد يستدعى خلق بدائل سياسية جديدة. بعد صدور القانون تخرج الأحزاب وتبدأ فى العمل وتبلور برامجها، وتنتشر وتفتح المقار وتجذب الأعضاء ويظهر منهم الناشطون والمفكرون والممولون والمنظمون والحركيون. تبدأ الأحزاب فى توصيل صوتها للجماهير من خلال الإعلام- بعد تحريره- ومن خلال الاتصال المباشر مع أهل الدوائر والشياخات- بعيدا عن تهديدات مباحث أمن الدولة- بعد حله- وبعيدا عن سطوة المحليات- بعد حلها. تقوم الأحزاب بفرز المرشحين المحتملين، ويبدأ المرشحون فى العمل فى دوائرهم للتواصل مع الجماهير. كل هذه أمور لوجيستية تحتاج وقتا.

ماذا يحدث عندما نقيم انتخابات نزيهة وتحت إشراف دولى وبالرقم القومى بل وبالبصمة الجينية- لكن فى غياب بدائل جديدة؟ بدون بدائل جديدة لا يجد الناخب أمامه سوى الوضع القديم. ماذا لو تركنا الانتخابات بالأسلوب الفردى؟ نستمر فى مسلسل شراء الأصوات والبلطجة وتسيطر العصبيات والقبلية على الانتخابات، وبعدها نجد برلماناً مكونا من مجموعة من المستقلين وفصيلين فقط منظمين- الإخوان والحزب الوطنى! يعنى تقوم الثورة ويسقط الشهداء، فننتقل من نظام عماده الحزب الوطنى والإخوان، إلى لنظام جديد عماده الإخوان والحزب الوطنى.

فكرة دعوة الناخبين للاستفتاء أصلاً قبل حل مباحث أمن الدولة والمحليات، وفى ظل بقايا الإعلام القديم والمحافظين القدامى، وفى غياب الأحزاب الجديدة، يهدد مصداقية أى استفتاءات أو انتخابات.

انتخاب رئيس انتقالى بعد ٦ شهور لمدة سنتين لا يحق له الترشح بعدها يعطى وضعا مثاليا.

لكل ما سبق وغيره من أسباب فنية تتعلق بالمحتوى، ملايين من الشعب المصرى سيصوتون بـ(لا) حتى لا نساهم بحسن نية فى إعادة إنتاج الوضع الفاسد القديم وإعطاء شرعية غير مقصودة لخريطة طريق فاسدة. فى نفس الوقت نطالب المجلس الأعلى بوقف هذا الاستفتاء وإصدار إعلان دستورى واضح بمحطات محددة للتحول الديمقراطى تتماشى مع مطالب الثورة بدل التصميم على الترقيع. والله الموفق والمستعان.



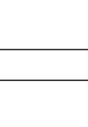
واقرأ أيضا على موقعنا الإلكترونى:

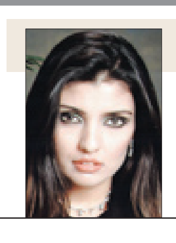
■ حسين زكى الإبراشى:
الاستفتاء الدستورى

■ د. أمجد هيكل:
الإعلان الدستورى هو الحل

أمجد هيكل

www.almasryalyoum.com





نادين البدير
nadinealbdear@gmail.com

وطنى ليس حقيبة

أكتب عن ثورات العالم العربى. أكتب عن مصر. ليبيا. تونس. اليمن.. وأكتب عن السعودية من زاوية أخرى...

الجميع يحكى عن الإصلاح. الشعوب تتجرأ وتطالب، والحكومات تنصت بحذر، لأول مرة تعلم أن لشعوبها صوتاً وأن حركة فيزيوكيميائية تنتج عن هذا الصوت فتنقله للشوارع ببساطة لتنيرها وتشعل ركودها. لأول مرة تسمع الحكومات أصوات أبنائها. مصطلح (كالإصلاح التدريجى) لم يعد له مكان فى زمن النور والتغيير. الإصلاح الفورى مطلوب، ولا خوف على الشعوب من وهم الصدمة الإصلاحية، فالطامة الحقيقية كانت بالسكوت عن الفساد وتأجيل العلاج بحجة أن الشعب غير مؤهل. وكأن أفراده أطفال بلغوا من الجهل والتخلف مبلغاً كبيراً، تفصلهم عن حكوماتهم المتقدمة الجادة فى التغيير آلاف من سنوات وعصور الظلام، عدا الصحة والتعليم والفقر والديكتاتورية والفساد بمختلف أنواعه، هناك الفساد الأكبر الذى أعتبره دعامة من دعامات الحكم فى العالم العربى. القبلية والطائفية والعائلية والمناطقية التى أصروا على إقحامنا بها، ومارسناها بجدارة لأننا فى النهاية عرب فرحون معتزون بأصولنا وجذورنا وتباهينا على الخلق بالحسب والنسب والدين.

التفرقة الطائفية والعنصرية أدتا لتمييع مفهوم المواطنة وعدم وضوحه. حتى إن تعريف هذا المفهوم لا وجود له بالقاموس السياسى العربى ولا وجود له بقاموس أى وطن.

لا أعلم إن كان عدم الاستقرار السياسى والخوف من المجهول وعدم الثقة فى الأنظمة هو السبب، لكن النتيجة الواحدة هى أن أفراد العالم العربى بحثوا عن أوطان بديلة غير التى اتفقت عليها خرائط بريطانيا وفرنسا، وجدوا أوطانهم الجديدة فى أماكن عدة، كل بحسب ما يجد ملاذه وأمانه. فى لبنان، الطائفية تغنى أبناءها عن الوطن اللبنانى. وفى مصر اشتعلت بين المسلمين والأقباط. وفى ليبيا هناك حديث عن أن الشرق هو أصل الثورة. والأردن بلد العشائر بجدارة. والسعودية والخليج تهددهما القبلية بطريقة مرعبة.. وهكذا دواليك.

الآن.. هل ستقوم الحكومات بمعالجة الفساد من وجهة نظرها الخاصة أم من وجهة نظر الوطن؟

يرى أهالى المنطقة الوسطى فى السعودية (نجد) أنهم يحتلون مرتبة عالية تنزههم عن بقية المواطنين المنتمين لشمال وجنوب وغرب السعودية. ويعتقد أهالى الحجاز أنهم متحضرون متقدمون على من يسمونهم (البدو) دون أدنى معرفة للمقصود بالبدوى.

أما أهالى الجنوب، فبنظر البقية دخلاء، بحكم انتمائهم لليمن قبل توحيد السعودية. ويطلق عليهم تهكماً (٠٧) وهو الرمز الهاتفى للمنطقة الجنوبية.

هناك الأفراد الأصليون والفرعيون، وهناك المنبوذون.

بصفة عامة هناك تصنيف داخلى يفرق بين المواطنين ويقسمهم لطبقات. أساس التقسيم هو النسب والدين. بالنسبة للنسب فتستخدم قوة الكهرباء للسخرية وليقيّم بها الأفراد بعضهم البعض.. هناك تصنيف (٢٢٠ فولت) ويرجع أبناء هذا التصنيف لأصول قبلية، وهم تقريباً المواطنون درجة أولى فى البلاد. وهناك تصنيف (١١٠ فولت) وهؤلاء يعودون لأصل (خضيرى) ولا ينتمون فعلياً لقبيلة عريقة، وهناك الصناع والصلب غير معروفى الأصل. ثم هناك (طرش البحر) الذين أتوا من مختلف المعمورة إلى بلاد الحجاز، الواقعة على البحر الأحمر، منذ مئات السنين للحج والتجارة وعاشوا بها واستوطنوها وامتلكوا جنسيات محلية بعد الوحدة السعودية. هؤلاء ينظر إليهم بشىء من الشك كونهم لا يرجعون لأصول عدنانية وكون المنتمين للداخل أفضل سكان العالم، فكان أن تحول اسمهم إلى (حج ولم يعد) والأخيرون ليسوا بأفضل حال، فكما ذكرت هم بدورهم يصنفون جميع أبناء المناطق الأخرى (بدوان) متخلفون تصعب مخالطتهم ويستحيل التعاطى معهم. هذا من زاوية النسب، أما من زاوية الدين فالفكر المحلى يسير بمنحى دينى خطير وهو تكفير المواطنين السُنّة للمواطنين الشيعة، مقتدين بفتاوى دينية تكفيرية أقرها أبرز رجال الدين السعوديين. وإذا ما علمنا أن التكفير يبيح هدر دم الخارج عن الدين والملة فيمكن لتلك الفرقة الدينية إشعال فتيل معارك طاحنة أهلية بأى وقت إن لم يتم تداركها فوراً. والمفترض أن يتم علاج المسألة من قبل المواطنين أنفسهم بإعادة التفكير بالفتوى. لكن مع الأسف، الجمهور الغفير نائم وعليه، كل يعتقد أنه الأفضل، معتبراً الآخرين عالة على دولته، مؤمناً بأن وجوده هو سبب علو شأن هذه الدولة وأنه لولاه ولولا نسبه لانتهى أمرها. حين قام الملك عبدالعزيز آل سعود بتوحيد الأراضى والقبائل وضمها فى إطار واحد أطلق عليه مملكة نجد والحجاز ثم تغير اسمها ليصبح الاسم الحالى (المملكة العربية السعودية) قيل إنه تمكن من تحقيق التوحيد السياسى بجدارة، لكن لا يبدو أن التوحيد الاجتماعى قد تحقق أبداً. ولم يكن الانصهار السياسى دافعاً لتحقيق الانصهار العاطفى الوطنى بين القبائل والمناطق، ولو تم الإبقاء على اختلاف الثقافات فيما بينها.

فحتى التزاوج يصعب فى كثير من الأحيان بين أفراد المناطق المختلفة بل يبدو معقداً. فالقبيلى لا يزوج ابنته لخضيرى وإن كانا يعيشان بنفس المكان وينتميان لذات المنطقة. وقد حدثت قصة شهيرة قبل سنوات وهى شكوى رفعها أشقاء زوجة أمام قاض من أجل التفرقة بينها وبين زوجها بحجة عدم تكافؤهما فى النسب، فكان أن حكم القاضى بتطليقها من زوجها رغم أن لديهما عدداً من الأطفال وتم الطلاق. هذا شىء من الفرقة، يمكنك رؤيته أينما ذهبت. تكتلات عنصرية غير رسمية داخل المؤسسات العامة والخاصة، محاباة، نظرة دونية للآخر مجتمع مفكك غير ملتحم. بغض وتنافر واستعلاء وتكفير.. تلك هى مشاعر أبناء الوطن تجاه بعضهم.

ما سبب هذا التعلق بالمنطقة والأصل؟

بماذا أشعر حين أقول أنا سعودية؟ وكيف أشعر حين أعلن عن قبيلتى؟ أيهما أكثر زهواً وانتصاراً؟

وبأيهما يثق الفرد: بالدولة أم بالقبيلة ؟ بالوطن أم بالقبيلة؟

هل نحن متكاتفون أم متباعدون بانتظار من يعلن لحظة الانهيار الأخيرة؟

ليس هناك أى حديث عن أهمية التلاحم والوفاق وإنهاء العنصرية والجهل، أشد الجهل «مزايين الإبل»، وهى مسابقات تجرى لانتخاب ملكة جمال الإبل التابعة للقبائل، ليتكرس التعصب القبلى بطريقة بدائية جداً وليزيد الكره دون أن نشعر به. هل سيحكى عن إصلاح هذا السقوط؟

هل نحن مواطنون؟ وهل مواطنتنا واضحة؟ وهل مطالبنا الإصلاحية واضحة إن كان تعريفنا لبعضنا ناقصاً ومختلاً؟

لو قمنا بإجراء مسح شامل حول مفهوم المواطنة من الخليج إلى المحيط، لوجدنا أن غالبية التعاريف ستدور حول المواطنة بصفتها إعانات حكومية وأغذية وأدوية ورواتب عالية وأموال وفيرة ووظائف كثيرة وأسعار زهيدة.

فهل هذه هى المواطنة التى نحلم بها وتحلم بها الأوطان؟

هل المواطنة منفعة مادية وعلاقة اقتصادية بحتة؟ هل هى علاقة مصالح بين الفرد والنظام أم أكثر من ذلك وأبعد نحو روابط قوية من الحب والترابط والتواضع والتضحية؟!

«وطنى ليس حقيبة وأنا لست مسافراً»

محمود درويش

الكثير من الحب

د. أيمن الجندى
elguindy62@hotmail.com

أكبر من مجرد «فستان»

هذا الذى حدث بالضبط، ذهبت «شادية» إلى هذا المحل بالصدفة. فى العادة لا تذهب أبدا إلى تلك الأماكن، توكيل إحدى الماركات العالمية المتخصصة فى أزياء النساء، لا تستطيع حتى أن تنطق اسمه، الأسعار تبدأ فى خانة الآلاف، لم تكن لدى شادية تطلعات طبقية حتى هذا الوقت، على العكس اشتهرت بين صديقاتها بأنها ترتدى الملابس البسيطة العملية، لا تكترث بالمال والمظاهر ولا تحاول ادعاء شىء، وهل ثمة دليل أقوى من أنها فضلت ممدوح على صلاح!، صلاح الذى تقطعت أنفاس بنات الدفعة عليه، بهندامه الأنيق وسيارته الفاخرة وثراء أسرته المعروف، لا أحد يدرى لماذا تعلّق بـ«شادية» بالذات؟ ربما لأنها أهملته!، وربما الكيمياء الغامضة التى لا ندرى عنها أى شىء. أثار احترامها له أنه دخل البيت مباشرة، لكنها لم تتردد فى الرفض.

صديقاتها كدن يقتلنها، أمها كادت تُصاب بالفالج، ممدوح الذى لا يملك إلا قوت يومه، ويأكل من اليد إلى الفم مباشرة، تفضله على صلاح!.

وكانت الإجابة «نعم»، إنها تحبه فعلا، يفهمها وتفهمه، ينتميان إلى عالم واحد، يبنيان عشهما الصغير معا، هى بطبيعتها لا تكترث بالمال، قانعة بحالها، وتعرف كيف تستمتع بأبسط الأشياء، تعرف كيف تجد سعادتها فى مطر منهمر، فى لحظة حزن شتائية، فى فنجان قهوة يفوح عبيره، فى خبز مغموس بالمحبة، فى ضحكة صادرة من القلب، فى موعد ولقاء.

تزوجته فى حفل بسيط، كادت تطير من الفرح رغم تواضع العُرس، أمها كانت تجتهد فى رسم ابتسامتها لكن كان واضحا أنها تفكر فى صلاح.

عاشا معا فى سعادة رغم الميزانية المحدودة، التى لا تكفل إلا شراء الضروريات، وفجأة تقاضت من عملها بضع مئات من الجنيهات، قررت أن تشترى بها فستانا من المحال التى تعرفها، لولا أن صديقتها قد أخبرتها- عرضا- بأن أحد التوكيلات العالمية يعرض بعض الثياب بتخفيضات مُذهلة، لم تعبأ بالأمر فى حينه، لكنها اختزنت المعلومة التى طفت على السطح حين وجدت نفسها- بالمصادفة- هناك.

فليكن، ابتسمت فى مرح وكأنها مقبلة على مغامرة، دلفت من الباب الزجاجى فأحست بأنها تنتقل إلى عالم آخر، عالم من الهدوء والعطور والعناية بأدق التفاصيل، شعرت بعدم الارتياح لكنها استجمعت شجاعتها، ودلفت إلى الداخل، راحت تتأمل الثياب مبهورة، أنيقة رقيقة ناعمة رائعة تنتمى إلى عالم من البذخ والرخاء، عالم ربما ألمَّ صلاح بطرف منه، لكنه غريب عنها وعن ممدوح.

كانت توشك أن تنسحب حين شاهدت بطاقة تشير إلى خصم كبير، اصطدمت عيناها بالرقم فتوقفت، عادت تتأمل الرقم فى حيرة، أول رقم فى المحل كله يقع فى خانة المئات، أمسكت الفستان بأناملها فى رفق، وكأنها تخشى أن تخدشه، أذهلتها روعته، خامته الرقيقة، ألوانه الهادئة، خطوطه الراقية، أزراره البديعة، عنايته بأدق التفاصيل، لم يكن مجرد فستان، وإنما تحفة، عادت تنظر إلى السعر المسجل بالبطاقة، بالتأكيد هناك خطأ، مستحيل أن تُباع هذه التحفة بعدة مئات من الجنيهات.

اقتربت منها فتاة أنيقة تعمل بالمحل، أشارت إلى الفستان وتساءلت عن الثمن، فردت فى شبه دهشة: إنه الرقم المسجل على البطاقة، أبدت دهشتها من سعره، فأخبرتها البائعة بأنه القطعة الأخيرة من مقاس نحيف نوعا ما، غير معتاد فى أجساد المصريات.

وضعته على جسدها، إنه مقاسها بالضبط، اختطفته فى لهفة وكأنها تخشى أن تغير البائعة رأيها، ارتجفت أناملها وهى تعد النقود، خرجت من المحل، وقد تغير شىء فى داخلها إلى الأبد.

سارت فى الطريق المزدحم بالبشر، وأفكارها تزدحم فى رأسها، يشبه الأمر ثغرة أطلت منها على عالم مسحور لم يكن يخطر من قبل على بالها، الآن تفهم لماذا يسرق اللصوص! الآن تفهم لماذا يتكالبون على المناصب المهمة! الآن تفهم لماذا يبيع الناس ضمائرهم! من أجل عالم من الترف، يرمز إليه هذا الفستان.

فتحت الكيس الأنيق، ونظرت إلى الفستان فى انبهار، ثم نظرت إلى حذائها فى امتعاض، مستحيل أن ينسجم هذا الفستان مع هذا الحذاء، ستنتظر بضعة شهور أخرى حتى تستطيع شراء حذاء لائق به، تحتاج أيضا حقيبة يد فاخرة بدلا من تلك المصيبة التى تحملها، نظرت فى ازدراء إلى حقيبتها، ولأول مرة تشعر بالحنق على ممدوح.

كانت تسير فى الطريق ذاهلة عن الطريق، هل ترتدى هذا الفستان فى بيتها الضيق البسيط؟ قالت: «لا» بصوت مرتفع، فنظر إليها أحد المارين فى دهشة، ولكنها لم تنتبه، هذا الفستان مصنوع حتما من أجل أن تخطو به صاحبته فى القصور، ولأول مرة تشعر بالضيق وهى تقترب من المنزل، تذكرت غرفه الضيقة فأحست بالاختناق، أخرجت طرف الفستان تتحسسه، وراحت تتذكر غرف البيت غرفة غرفة، ولأول مرة منذ زواجها تفكر فى صلاح!. لم تنتبه شادية إلى أنها تكلم نفسها، إلا حين ابتسم صبى كان يمر جوارها، وسمعت تعليقا ساخرا من صديقه المراهق، انتبهت لنفسها فجأة، وكأنها أفاقت من نوم عميق، حقا لقد فاجأها ضعفها الذى لم تكن تتوقعه، وجدت نفسها أمام البيت مباشرة، المنزل ببوابته الكئيبة وسلالمه الضيقة، ورائحة الطعام التى تضايقها عند المدخل، كلها حقائق اختارتها بنفسها لأن معها الحب!، الحب الذى يجمّل الأشياء ويضفى عليها لمسة سحرية! ممدوح الذى فعل المستحيل كى يقترن بها، ضمّاته، قبلاته، دفئه، حنانه، قلبه الكبير، كل هذا توشك أن تضيق به من أجل فستان حقير.

نظرت إلى الفستان فى مقت، وكأنه شيطان يوشك أن يسرق روحها، وبسرعة اتخذت قرارها، تلفتت حولها فى حذر، حتى اطمأنت أن أحدا لا يراها، ثم رمت الفستان بجوار الحائط وكأنه جمرة فى يدها، ثم راحت تصعد السلالم فى سرعة وهى تشعر بأنها تخلصت من عبء كبير.

[redacted]

حوادث وقضايا

إعادة ١٢ قطعة أثرية إلى المتحف سرقها ٣ عاملين فى «جمعة الغضب»

اللصوص حاولوا بيعها بـ٥٠ مليون دولار لـ«تاجر أجنبى».. والشرطة تبحث عن باقى القطع المسروقة

المتهمون: لسنا من «الثوار» لكن استفدنا من الانفلات الأمنى وغياب الشرطة

كتب. فاروق الدسوقى ومصطفى المرصفاوى:

نجحت الأجهزة الأمنية فى وزارة الداخلية، بإشراف اللواء محسن مراد، مساعد أول وزير الداخلية، مدير الأمن العام، بالتعاون مع الشرطة العسكرية فى استعادة ١٢ قطعة أثرية، تمت سرقتها من المتحف المصرى. أكدت التحريات والتحقيقات الأولية أن تشكيلاً عصابياً يضم ٣ أشخاص استولى عليها يوم الجمعة ٢٨ يناير الماضى «جمعة الغضب» واستغل أحداث الانفلات الأمنى التى شهدتها البلاد، حيث قفزوا من فوق سور المتحف، وهاجموا حارسا داخله بسكين، واستولوا على المسروقات، وقاموا بتصويرها بهاتف محمول، وعرضوها على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» لبيعها إلى تجار خارج البلاد مقابل ٥٠ مليون دولار، واعترف المتهمون بارتكاب الواقعة، وتحرر المحضر اللازم وأحالهم اللواء سيف نجم الدين، مدير الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار إلى النيابة العامة لمباشرة التحقيقات.

كانت الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار أعادت أمس بإشراف اللواء عبدالرحيم حسانى، مدير المباحث، القطع المسروقة إلى المتحف، وقالت مصادر أمنية إن فريقا من الضباط اصطحب المتهمين والمضبوطات إلى المتحف المصرى لمعاينتها من قبل خبراء هيئة الآثار، الذين تعرفوا عليها وأكدوا سرقتها يوم ٢٨ يناير الماضى خلال الانفلات الأمنى بعد انسحاب قوات الشرطة. وأضافت المصادر أن الشرطة استعانت بأحد الأجانب، يعمل فى السفارة الأمريكية، وأوهم اللصوص بأنه سيشترى منهم القطع بخمسين مليون دولار، وتم القبض عليهم خلال الموعد المتفق عليه للتسليم.

وكشفت التحريات والتحقيقات الأولية أن التشكيل العصابى يضم كلا من «أحمد. ع» عاطل من منطقة دار السلام، استولى على بعض القطع الأثرية التى استولى عليها من المتحف وقام بتداول صور ومقاطع فيديو لها على الهواتف المحمولة وعرضها للبيع والبحث عن مشتر لها بمعاونة شريكيه، وأكدت التحريات أن المتهمَين وضعوا فيديو مصوراً على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» لعرضها على أى مشتر أجنبى من خارج البلاد.

وعَرضت الأجهزة الأمنية مقطع الفيديو على المسؤولين فى المتحف للتأكد من أن القطع الأثرية الموجودة به هى نفسها التى سرقت من المتحف يوم جمعة الغضب، وعندما أكد المسؤولين أنها نفس القطع المسروقة، استعانت الأجهزة الأمنية بشخص أجنبى من السفارة الأمريكية، وأعدت خطة للإيقاع بالمتهمين، وبالفعل بدأ الشخص الأجنبى فى الاتصال بالمتهمين، والتفاوض معهم حول شراء تلك القطع الأثرية، واستمرت عملية التفاوض لمدة أسبوع حتى وافق المتهمون على بيع القطع الأثرية المسروقة مقابل ٥٠ مليون دولار، وحددوا أمس الأربعاء لإنهاء الصفقة فى ميدان «سيمون بوليفار» فى القاهرة.

وأعدت الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع الشرطة العسكرية كمينا فى المنطقة، وألقت القبض على المتهمين الثلاثة، وتبين أنهم المتهم الأول و«عماد. ف» صاحب كافتيريا فى دار السلام، و«عرفة. أ» عامل من مصر القديمة، وعثر بحوزتهم على ٧ تماثيل من أحجام تتراوح ما بين ١٦ و٢٠ سم، عبارة عن تماثيل من البرونز لملكات من العصر المتأخر معبود أنوفيس جالس على كرسى وعجل أبيس وعدد ٢ عقد من الفينس والمرجان وخرز مفكك يكون عقد فانيس وعدد ٢١ حلية وتماثل وحلقة جميعها من معدن الذهب الأثرى. وبعرض المسروقات على نائب مدير المتحف المصرى أكد أنها من بين القطع المسروقة من المتحف.

واعترف المتهمون فى التحقيقات أنهم كانوا متواجدين فى ميدان التحرير يوم جمعة الغضب، وأنهم لم يكونوا من بين المتظاهرين، والمشاركين فى الثورة، وأنهم عندما لاحظوا الانفلات الأمنى قفزوا من فوق السور إلى داخل المتحف، ولم يجدوا إلا حارسا واحدا، فهاجموه بسكين كانت بحوزة أحدهم، فغادر المكان مسرعا إلى الخارج، مما دفعهم للاستيلاء على القطع الأثرية المضبوطة.

وقال اللواء سيف نجم الدين، مدير الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار، إن إدارته تعمل على القضية منذ سرقة ٥٤ قطعة أثرية من المتحف فى أحداث الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد، وأن الإدارة تستكمل عملها لإعادة القطع الباقية، وأنها أبلغت جميع المنافذ والمخارج بمواصفات القطع المسروقة لعدم تهريبها إلى خارج البلاد، وأنها أفادت جميعها بأنه لم يتم خروج أى قطعة حتى الآن، وهو ما يؤكد أنها لاتزال فى مصر، «ولايزال أمامنا مهمة لابد أن نؤديها وهى إعادة جميع القطع إلى المتحف».



الجيش وشباب «التحرير» يحمون المتحف أثناء الثورة «صورة أرشيفية»

أحلامك أوامر

عمر حسانين

omar_hsanen@hotmail.com

وداعاً «زوار الفجر»

«إلى مزبلة التاريخ» هذه العبارة قالها كل من عانى وطالته أذناب «زبانية زوار الفجر». لقد أصبح القرار - الحكيم - بإلغاء جهاز أمن الدولة هو حديث الشارع، ففى كل بيت وكل شارع وكل حارة - على امتداد الوطن - توجد تفاصيل رواية مرعبة عما كان يفعله هذا الجهاز غير المأسوف عليه.. هنا أمٌ لا تنقطع دموعها منذ أن خطفوا ابنها من بين أحضانها، بعد أن حطموا أثاث بيتها، لأنه أطلق لحيته وحضر درساً لأحد السلفيين، وهنا عروس بفستان الزفاف تلطم وجهها لأن نفس الزوار أخذوا عريسها ليلة الدخلة، لأنه أطلق لحيته ومن الذين يدخلون على مواقع الجماعات الإسلامية على شبكة الإنترنت، وهناك فى شقة مجاورة موظف وزوجته يجتران الحسرة لاستبعاد الزوج من وظيفته بسبب مواظبته على صلاة الفجر فى المسجد، أما «ميخائيل» فلم يستطع أحد أن يصل إلى مكان احتجازه، بعد أن أعلن ضجره لحرمانه من المنافسة على موقع قيادى فى عمله، و«حنا» ينتظر عودة ابنه الذى اختفى عشية الدعوة إلى مظاهرة ضد الفساد.

لن أحكى لكم عن الحروب المرعبة التى كان يشنها هذا الجهاز ضد من أغضب النظام أو لم يرضخ لفاسد منه، ولن أكتب عن حالات الاغتصاب التى تعرض لها الوطن على أيديهم، التاجر يشاركه - رغم أنفه - مخبر أمن الدولة فى بضاعته - دون أن يدفع الأخير مليماً فى رأس المال - وصاحب الشركة يدفع أرباحاً شهرية.. ووضع اليد على أراضى الدولة والممتلكات الخاصة، فحدث عنه ولا حرج.

وتتواصل عمليات فرض «الإتاوات» على كل أجهزة الدولة، لتصبح رواتب شهرية مدونة فى أوراق رسمية، يوقع أمامها ضباط الجهاز بالتسلم، وكأنه حق لهم، لم تسلم وزارة ولا هيئة إلا وركعت أمام هذا الوحش المرعب، فالتعيينات لابد أن يراجعها «الجهاز»، وإنشاء الجمعيات الأهلية، لابد من موافقة «الجهاز»، وعرض موضوع جاد فى التليفزيون يخضع لنفس المعايير، حتى الزواج، كان لابد من مباركة «أمن الدولة»، فالذين كانوا يخططون للصعود على سلالم النظام المخلوع كانوا يطلبون الرأى من أصدقائهم فى «الجهاز» حول شريكة العمر، حتى لا تكون عثرة فى طريقه.

ولهذا الجهاز تاريخ طويل فى كسر أنوف المصريين، إذا حاولوا رفع رؤوسهم، فهناك من صوروه عاريا أو ارتكبوا جريمة اغتصاب ضد أخته أو زوجته أو أمه - أمام عينيه - وآخرون نفذوا معهم نفس الجريمة، وأحيانا اكتفوا بالاختطاف والتجريد من الملابس ثم تركوه عاريا فى الصحراء، أما الحرق والهدم والقتل والتدمير لتأديب الخصوم، فالسجلات مكتظة بالتفاصيل.

لقد سقط الجدار الذى كان يحجب نور الحرية وهواءها، بقى أن يطبق رجال الشرطة مبادئ القانون وحقوق الإنسان، فلا يتم القبض أو الاحتجاز إلا حسب ما يقرره القانون، بقى ألا تُهاجم البيوت وتُقتحم حرمتها دون حق أو سند، بقى أن يكتب كل من عانى - ظلماً - من زبانية زوار الفجر شهادته ويتم تسجيل ذلك وتوثيقه، حتى تظل جرائم الجهاز البشعة وصمة عار لهم فى صفحات التاريخ.

صاحب كافتيريا يطلق الرصاص داخل إدارة صحية فى سوهاج

التحقيقات: رفض استيفاء أوراق إثبات مولود ونفذ الجريمة.. وإحالته إلى محاكمة عاجلة

سوهاج - السيد أبوعلى:

ألقت مباحث سوهاج القبض على صاحب كافتيريا فى مدينة جهينة، قالت التحقيقات إنه مارس أعمال البلطجة وأطلق الرصاص من سلاح نارى غير مرخص داخل مقر الإدارة الصحية.

وكان اللواء علاء المناوى، مدير أمن سوهاج، تلقى بلاغا بالواقعة، انتقل اللواء نبيل أبوالأسعاد، نائب مدير الأمن لقطاع الشمال، وتبين للعقيد خلف حسين رئيس فرع البحث الجنائى لقطاع شمال سوهاج أن صاحب كافتيريا يدعى إبراهيم .ع «٣٦ سنة» توجه إلى الإدارة الصحية فى مدينة جهينة من أجل إثبات مولوده واستخراج شهادة ميلاد له وطلب منه الموظف المختص فى الإدارة استكمال الأوراق وإحضار صورة بطاقة الرقم القومى للزوجة وصورة قسيمة الزواج لكنه رفض استكمال الأوراق وطلب إثبات المولود واستخراج الشهادة دون المستندات وعقب رفضهم أخرج من ملابسة مسدس غير مرخص وأطلق الرصاص داخل مقر الإدارة الصحية من أجل إرهاب الموظفين لتنفيذ طلبه ما تسبب فى تحطم زجاج النوافذ وإصابة الموظفين بحالة من الهلع ففروا إلى الخارج وأغلقوا الأبواب على المتهم وأخطروا الشرطة وتمكن العقيد بهاء البطراوى وكيل فرع البحث والمقدم محمد والى رئيس مباحث مركز جهينة من ضبط المتهم والسلاح المستخدم، تم تحرير محضر بالواقعة وإخطار الحاكم العسكرى الذى أمر بتحويل المتهم إلى محاكمة عسكرية عاجلة.

استخراج ٥ آلاف جواز سفر

كتب - فاروق الدسوقى:

أنهت أجهزة وزارة الداخلية الخدمية، أمس، إجراءات استخراج ٥ آلاف و٦٦٥ جواز سفر، و٩٨ ألفاً و٩٣٦ شهادة ميلاد ووفاة وزواج وطلاق وقيد عائلى وبطاقات رقم قومى، و١٩ ألفاً و٢٧٣ صحيفة حالة جنائية، و١٤ ألفاً و٤٤٥ رخصة تسيير مجددة ورخصة تسيير أول مرة ورخصة قيادة. وتعمل أجهزة الوزارة الخدمية بجميع طاقتها للتيسير على المواطنين، وبذل المزيد من الجهود لتقديم الخدمات الجماهيرية للمواطنين فى سهولة ويسر، وأسفرت جهودها فى مجال تقديم الخدمات الجماهيرية، أمس، عن استخراج ٥ آلاف و٦٦٥ جواز سفر من مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، و٩٨ ألفاً و٩٣٦ شهادة ميلاد ووفاة وزواج وطلاق وقيد عائلى وبطاقات رقم قومى فى مصلحة الأحوال المدنية.

واستخرجت الإدارة العامة لتحقيق الأدلة الجنائية، ١٩ ألفاً و٢٧٣ صحيفة حالة جنائية.

احتراق محطة وقود فى الشرقية

الشرقية - سامح غيث:

أنقذت العناية الإلهية وسرعة انتقال رجال الحماية المدنية فى الشرقية منطقة سعد زغلول بمنيا القمح من كارثة، إثر اشتعال سيارة داخل محطة وقود.

كان اللواء حسين أبوشناق، مدير أمن الشرقية، تلقى إخطارا من الرائد محمد الحسينى، رئيس مباحث منيا القمح، باشتعال سيارة محملة بالبنزين داخل محطة تموين السيارات مما أدى إلى نشوب حريق ضخم، انتقلت ٣ سيارات إطفاء وتمكنت من السيطرة على النيران قبل امتدادها إلى باقى المنطقة.

وبالانتقال والفحص تبين أن سيارة محملة بـ٢٠٠٠ لتر من البنزين، كانت تفرغ حمولتها وتصادف دخول سائق «توك توك» يدعى محمد ياسر، الذى كان يشعل سيجارة أثناء تفريغ الحمولة وألقى «عقب» السيجارة إلى جوار خزان المحطة مما أدى لاشتعال النيران.

الغلبان مالوش مكان فى البلدى...
ما أحنا كمان شاركنا فى ضرب المتظاهرين...
ليه ما سموهاش موقعة الجحش؟!
عبدالله

ضبط ٢١ قطعة سلاح أبيض و٦ فرد خرطوش وهاربين فى القاهرة

كتبت - فاطمة أبوشنب:

واصلت الأجهزة الأمنية فى وزارة الداخلية حملاتها لإعادة الانضباط إلى الشارع وتفعيل الأداء الأمنى وضبط الخارجين على القانون، بالتنسيق مع قطاع المرور والبحث الجنائى والأمن المركزى، وأسفرت جهود الحملات عن ضبط ٢١ قطعة سلاح أبيض و٦ فرد خرطوش، وأحد السجناء الهاربين من سجن أبوزعبل، تم تحرير المحاضر اللازمة وأحالها اللواء منصور العيسوى إلى النيابة التى تولت التحقيق.

شنت الأجهزة الأمنية، فى القاهرة، حملة مكبرة على جميع قطاعاتها الأربعة بإشراف اللواء أسامة الصغير مدير الإدارة العامة لمباحث العاصمة، أسفرت جهودها عن ضبط ٥ فرد خرطوش و١٩ سلاح أبيض وضبط فتحى أبوالهادى هارب من سجن أبوزعبل وعثر بحوزته على «سنجة».

وفى القليوبية، شنت الإدارة العامة للمرور حملات على الطرق السريعة، بالتنسيق مع مباحث القليوبية وقوات الأمن المركزى وفى إطارها ضبط رامى واصف مشحوت «٢٣ سنة» عاطل وبحوزته ٢ سلاح أبيض ومحمد عطية صديق «٢٨ سنة» وبحوزته فرد خرطوش وآخر فر هاربا بسلاح آلى، وتبين أن المتهمين كونوا تشكيلاً عصابياً لسرقة المواطنين تحت تهديد السلاح، تحرر محضر بالواقعة وتولت النيابة التحقيق.

وتمكنت الإدارة العامة لشرطة الكهرباء بـ٦ أكتوبر من ضبط محمد حسن حسن «٥٥ سنة» سبق اتهامه فى ٨ قضايا مخدرات أثناء سرقته كشك كهرباء بوصلة دهشور، أفادت التحريات بأنه هارب من تنفيذ حكم بالحبس سنة.

وفى أكتوبر، تعرض شاب «٢٩سنة» لواقعة سرقة بالإكراه، حيث قام ٣ أشخاص بسرقة سيارته ومبلغ مالى عند وصوله منطقة الشيخ زايد لزيارة صديقه.

شكلت المباحث فريق بحث وتمكنت من القبض على عمرو حسين «٢٣ سنة» سبق اتهامه فى ٣ قضايا متنوعة وبحوزته سلاح أبيض واعترف باشتراكه مع ٢ آخرين.



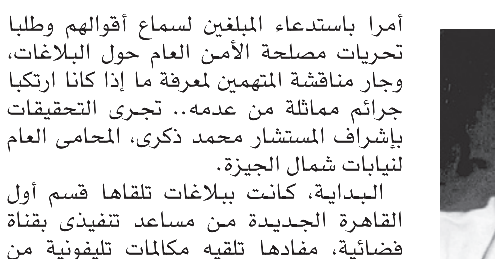
لواء محمد طلبة

اتهام صاحبى معرض سيارات فى مصر الجديدة بالنصب على ١٣٥ شخصاً

كتبت - فاطمة أبوشنب:

تباشر نيابة مصر الجديدة تحقيقاتها فى البلاغات المقدمة من ١٣٥ مواطناً، ضد صاحبى معرض سيارات، ويتهمونهما فيها بالنصب عليهم والاستيلاء على مبالغ مالية منهم بعد إيهامهم ببيع سيارات «ميكروباص» ونصف نقل بالتقسيط، وهروبهما بمقدمات الحجز التى دفعها المبلغون.

أفادت التحريات الأولية أن المتهمين حصلا من كل ضحية على مبالغ تتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألف جنيه، وكشفت تحقيقات النيابة التى باشرها إبراهيم صالح رئيس النيابة أن المدير المالى بمعرض السيارات اشترك مع المتهمين فى واقعة النصب على الضحايا، وأمرت النيابة بضبط وإحضار المتهمين الثلاثة، وقررت وضعهم على قوائم الممنوعين من السفر. كما كشفت تحقيقات فريق النيابة الذى ضم كلاً من عمر عبدالله وأحمد يوسف وياسر ربيع وكلاء النيابة، بإشراف المستشار مصطفى خاطر المحامى العام الأول لنيابات شرق القاهرة. أن الضحايا من محافظات مختلفة، وأنهم حضروا إلى القاهرة بعد اقتراضهم مبالغ مالية لشراء سيارات نصف نقل بالتقسيط.



٥ جرائم قتل فى القاهرة والجيزة وأكتوبر بسبب «الشرف» والانتقام

سقوط المتهمين.. والنيابات تقرر حبسهم

كتبت - فاطمة أبوشنب وأحمد عبداللطيف:

وقعت ٥ جرائم قتل فى القاهرة والجيزة وأكتوبر، حيث كشفت المباحث غموض مقتل جواهرجى أكتوبر، أفادت التحريات بأن زوجته وابن عمه اللذين تربطهما علاقة آثمة وراء ارتكاب الجريمة وأن الأخير استعان بـ٣ أشخاص وخنقوه ثم أحرقوا جثته، وفى إمبابة أنهى عاطل حياة زميله بسبب خلافات الجيرة ولعب الأطفال، سدد له طعنة نافذة أودت بحياته.. وانتقم عاطل من عامل فى مدينة السلام، بطعنات نافذة فى البطن والرقبة أودت بحياته، أخذا بثأر شقيقه.. وشهدت منطقة البدرشين واقعة مأساوية تخلص فيها أب من ابنته، وتبادل مسجل خطر هارب من سجن الفيوم إطلاق النار مع مباحث تنفيذ الأحكام ولقى مصرعه.

بدأت التفاصيل بإخطار تلقاه مأمور قسم شرطة مدينة السلام أول من المستشفى يفيد بوصول محمد مسعد بيومى «٣٣ سنة» مصاباً بجروح قطعية نافذة فى الصدر والبطن والرقبة، ولفظ أنفاسه أثناء إسعافه، انتقل المقدم وليد حماد، رئيس المباحث، وتقابل مع طبيب الاستقبال، الذى أخبره أن المجنى عليه مصاب بجروح قطعية نافذة تسببت فى قطع بعض الشرايين ونزيف وتوفى أثناء إسعافه، تم تشكيل فريق بحث من ضباط شرق القاهرة بإشراف اللواء أسامة الصغير، مدير الإدارة العامة لمباحث العاصمة، وأفادت التحريات بأن وراء إرتكاب الواقعة أحمد. ع «٢٤ سنة» عاطل، شهرته «سنوفة» ألقى القبض عليه، وقرر أنه ارتكب الجريمة ثأراً لشقيقه الذى لقى مصرعه على يد المجنى عليه.

وتلقى اللواء عمر الفرماوى، مساعد الوزير لأمن أكتوبر، بلاغا بالعثور على جثة شاب مشوهة إثر إشعال النيران بها ملقاة فى منطقة «ابنى بيتك»، وتبين من التحريات أن الضحية تم قتله قبل إحراق الجثة بـ٧ ساعات، دلت التحريات على أن الجثة لجواهرجى يدعى ممدوح، متزوج ولديه ٣ أبناء، وتم تشكيل فريق من رجال المباحث قاده العميد رضا العمدة، رئيس فرع البحث، والمقدم أيمن الشرقاوى، رئيس المباحث، والرائد إسلام المهدى، معاون المباحث، وأفادت التحريات بأن زوجته اتفقت مع ابن عمه على التخلص منه بعد أن اكتشف الضحية وجود علاقة آثمة بينهما، ألقى القبض عليهما، واعترفا بالجريمة.

وفى البدرشين، عثر أهالى قرية ميت رهينة على جثة فتاة «٢١ سنة» ملقاة فى قطعة أرض زراعية، تم إخطار العميد جمال عبدالبارى، مدير المباحث الجنائية، وتم تشكيل فريق ضم المقدم أحمد مبروك، رئيس المباحث، والرائدين شريف البطران، وهانى إسماعيل، معاونى المباحث، وتبين من تحرياتهم أن والد المجنى عليها وراء ارتكاب الواقعة بسبب خلافات أخلاقية.

لاشين

وفى إمبابة انتهت حياة عاطل على يد عامل بسبب خلافات الجيرة ولعب الأطفال، تبين من التحريات التى أشرف عليها اللواء فاروق لاشين، مساعد الوزير لأمن الجيزة، أن المتهم تشاجر مع الضحية وتبادلا الضربات فاستل المتهم سكينا وسدد طعنة أودت بحياته. تم ضبط المتهم وبمناقشته اعترف بارتكابة الواقعة.

وفى البدرشين، شنت مباحث تنفيذ الأحكام حملة مكبرة لضبط الهاربين من السجون والمطلوبين جنائيا، وإثر توجه فريق الشرطة إلى منزل متهم هارب من سجن الفيوم حدث تبادل لإطلاق النيران بينهما أسفر عن مقتله وتحرر محضر.

القبض على مطرب مغمور وشقيقه بتهمة ابتزاز «وفاء عامر» ونقيب الموسيقيين

كتب - فاروق الدسوقى وأحمد عبداللطيف:

كشفت الأجهزة الأمنية فى وزارة الداخلية غموض رسائل التهديد التى تتلقاها الفنانة وفاء عامر والموسيقار حلمى بكر، نقيب الموسيقيين، والشاعر الغنائى أيمن بهجت قمر، مدير شركة جود نيوز للإنتاج الفنى، والداعية الشيخ محمد حسان، وشقيقه، والمنتج محسن جابر، على هواتفهم المحمولة، تبين أن مطرباً شاباً وشقيقه، الطالب فى معهد فنى تجارى، وراء ارتكاب الواقعة، وأنهما استغلا الأحداث الراهنة لابتزازهم لمرورهما بضائقة مالية، ألقى القبض عليهما، وتحرر المحضر اللازم، وأحالهما اللواء محسن مراد، مساعد وزير الداخلية لقطاع مصلحة الأمن العام، إلى على داود، رئيس نيابة الدقى، ووليد فكرى، رئيس نيابة العجوزة، اللذين أمرا باستدعاء المبلغين لسماع أقوالهم وطلبا تحريات مصلحة الأمن العام حول البلاغات، وجار مناقشة المتهمين لمعرفة ما إذا كانا ارتكبا جرائم مماثلة من عدمه.. تجرى التحقيقات بإشراف المستشار محمد ذكرى، المحامى العام لنيابات شمال الجيزة.

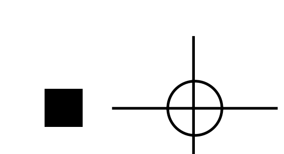
البداية، كانت ببلاغات تلقاها قسم أول القاهرة الجديدة من مساعد تنفيذى بقناة فضائية، مفادها تلقيه مكالمات تليفونية من ٣ هواتف محمولة، وحدد أرقامها، تتضمن تهديده ومالك القناة سعودى الجنسية بالإيذاء إذا لم يدفع ٥٠ ألف دولار، وأكدت التحريات والتحقيقات الأولية أنها نفس الأرقام المستخدمة فى محاولة ابتزاز الفنانة وفاء عامر والموسيقار حلمى بكر، نقيب الموسيقيين، والشاعر الغنائى أيمن بهجت قمر، مدير شركة جود نيوز للإنتاج الفنى، والداعية الشيخ محمد حسان، وشقيقه، والمنتج محسن جابر، على هواتفهم المحمولة، والمحرر بشأنها بلاغات فى قسمى أول ٦ أكتوبر العجوزة.

وتبين من التحريات أن «مصطفى. م» مطرب شاب وشقيقه «محمد. م» طالب فى معهد فنى تجارى، وراء ارتكاب تلك الوقائع، ألقى القبض عليهما وبحوزتهما تليفون محمول به شرائح الهاتف المستخدمة فى الوقائع، وبمواجهتهما اعترفا بارتكاب الجريمة باستخدام عدة شرائح تليفونات محمولة فى تهديد المجنى عليهم حتى يصعب ضبطهما، ومحاولة ابتزازهم ماليا بعد استغلالهما الأحداث الراهنة لمرورهما بضائقة مالية.





حلمى بكر



المصرى اليوم

Al Masry Al Youm-Friday -Mar 18 th - 2011- Issue No. 2469- Vol.7

الجمعة ١٨ من مارس ٢٠١١ م- ١٣ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ- ٩ من برمهات ١٧٢٧- السنة السابعة- العدد ٢٤٦٩

«هارى» بالخطأ على تذكار فرح «وليام»

لندن ـ (د.ب.أ):

كوب تذكارى مصنوع فى الصين بمناسبة زواج الأمير وليام وكات ميدلتون حمل صورة أخيه الأصغر هارى بالخطأ على أنه هو العريس. وقالت شركة جوانجدونج انتربرازيس المنتجة للكوب على موقعها «إنه لمن دواعى السرور أن نقدم إليكم هذا الكوب الجميل بمناسبة زواج الأمير وليام وعروسه الجميلة». وذكرت تقارير صحفية، أمس، أنه جرى حث الجمهور على شراء هذا الكوب على الفور، وفور اكتشاف الخطأ يرجح أن يتم سحب الكمية المعروضة منه، وقالت التقارير إن هذا الكوب «نسخة محدودة للغاية».

مفكرة الجمعة

إسقاط اسم ميدان التحرير؟

هل صحيح أن اسم ميدان التحرير سيتغير؟

هذا هو السؤال الذى تكرر أمامى هنا فى أبوظبى فى كل لقاء عقدته بمعرض الكتاب والذى تحول الحديث فيه مع الجمهور من الثقافة والأدب إلى الثورة وأحداثها.

فى أول لقاء لى مع جمهور المعرض، أمس الأول، كان عنوان محاضرتى هو «الأدب والثورة» وقد عرضت فيه للارتباط بين الاثنين وكيف تنبأ الأدب بالثورة عبر مراحل مختلفة من التاريخ، وفى مراحل أخرى حرص عليها أو مهد لها، ثم كان لى لقاء آخر حول روايتى الأخيرة «أجنحة الفراشة» التى صدرت قبيل ثورة تونس، والتى تنتهى أحداثها فى ميدان التحرير بثورة عارمة تعم مدن مصر الكبرى وتؤدى فى النهاية إلى سقوط الحكم كما كان لى لقاء آخر بالمشاركة مع الناقد الكبير الدكتور صلاح فضل حول الذكرى المئوية لأديبنا الأكبر نجيب محفوظ، وقد تشعبت الأسئلة فى كل من هذه اللقاءات واتخذت المناقشات التى تلتها منحى مختلفاً لمست من خلاله قلقهم على الثورة والحرص على الاطمئنان على مسارها، لكن السؤال الذى كان يعود ليطل علىَّ بين الحين والحين هو: هل صحيح أنكم ستغيرون اسم ميدان التحرير؟

وشرح لى الحضور الذين يتابعون ما يجرى فى مصر هذه الأيام بكل دقة أنه ترددت فى الآونة الأخيرة أكثر من مرة أصوات تطالب من خلال القنوات التليفزيونية بتغيير اسم ميدان التحرير إلى ميدان الشهداء تخليداً لذكرى شهداء الثورة، الذين سقطوا خلال الـ١٨ يوماً سواء فى الميدان أو فى أى من مناطق الثورة الأخرى، وقالوا مستنكرين: لقد أصبح اسم ميدان التحرير اسما دارجا فى العالم كله وسمعنا القنوات الأجنبية تردده بالعربية فى كل نشراتها وأصبح الثوار فى جميع أنحاء الوطن العربى يطالبون بإطلاق اسم ميدان التحرير على الميادين العربية.

وروى لى رجل من البحرين أن الثوار فى ميدان اللؤلؤة أصبحوا يسمون الميدان الذى انطلقت منه ثورتهم «ميدان التحرير»، فكيف تغيرون اسم هذا الميدان الآن إلى أى اسم آخر؟! وقالت لى سيدة من الإمارات أن اسم ميدان التحرير استقر فى وجدان كل عربى حتى أصبح ملكاً لنا جميعاً، فأرجوكم أبقوا عليه كما هو دون تغيير.

وقد تفهمت وجهة نظر أصحاب هذا السؤال تماماً، فميدان التحرير أصبح الآن رمزاً لثورة ٢٥ يناير، التى تمثل نقطة فاصلة فى تاريخ الأمة العربية كلها، وهى بداية لمرحلة التحرير من القهر والاستبداد والحكم البوليسى مثلما كانت ثورة ٢٣ يوليو بداية لمرحلة الاستقلال عن الحكم الأجنبى والاحتلال فى الوطن العربى كله، ولقد كانت ثورة يوليو هى التى أطلقت اسم ميدان التحرير على هذا الميدان الفسيح، الذى كان يعرف قبلها باسم «ميدان الإسماعيلية»، وهكذا أعطت للميدان معنى جديداً مستمداً من حركة التحرير التى أطلقتها ثورة يوليو فى جميع أرجاء الوطن العربى، أما فى يوم ٢٥ يناير فقد اكتمل المعنى بتحرير الشعب من الاستبداد الداخلى بعد أن تحرر من الحكم الأجنبى.

وقلت لمن التقيت بهم هنا فى معرض أبوظبى إن هناك فى العالم أماكن تستمد اسمها من بعض الشخصيات الكبرى أو من الحاكم الذى أمر بإقامتها، لكن هناك أماكن أخرى تكتسب اسمها من أحداث التاريخ التى وقعت فيها، وهذا هو الحال مع ميدان التحرير الذى اكتسب اسمه معناه العظيم من خلال ثورتين حقق بهما الشعب المصرى تحرره من الاحتلال والحكم الأجنبى ثم من الفساد والاستبداد والديكتاتورية البوليسية.

(تتمة المقال ص١٣)

محمد سلماوى



واحد من الناس

يا فرعون.. إيه فرعنك؟

منذ عام ١٩٥٢ ونحن نعيش نظام الحكم الفردى.. (الفرعونى).. والحزب الواحد الذى يرأسه هذا الحاكم بدءاً من هيئة التحرير.. ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ثم المنابر.. وأخيراً الأحزاب السياسية التى ظهرت بعد أن أعلن الرئيس الراحل أنور السادات تأسيس حزب مصر الذى أصبح فيما بعد الحزب الوطنى الديمقراطى، ورأسه السادات ثم من بعده مبارك.. وخلال هذه المسرحية الهزلية ظهرت فى المشهد السياسى أحزاب كارتونية ضعيفة، لم تستمد شرعيتها من الشارع، وإنما من لجنة هزلية مشكلة من أعضاء الحزب الحاكم سميت بلجنة الأحزاب.. ومع قيام ثورة ٢٥ يناير المجيدة سقط النظام وسقط معه دستور ٧١ الأعرج الموضوع لصالح شخص رئيس الجمهورية (الفرعون).. وللأسف فإن ما يحدث الآن هو عملية تعديل لبعض مواد دستور ١٩٧١.. وهى آتية بعملية ترقيع لدستور ساقط.. وهنا لى بعض المقترحات لنخرج من هذه الأزمة.. يجب أولاً أن يتم تشكيل مجلس رئاسى لمدة عام، هو الذى يقوم على عمل دستور جديد لمصر ويطرحه على الشعب، وفى نهاية السنة الانتقالية يتم انتخاب رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.. خاصة أن الثورات تسقط ما قبلها، والثورة المجيدة التى قامت فى ٢٥ يناير نجحت وتم إسقاط الدستور.. فلا يجوز تعديل الدستور الحالى لأنه ساقط!!.. ثانياً إن عرض المواد المقترح تعديلها كمجموعة واحدة علينا أن نقبلها كلها أو نرفضها كلها أمر غير منطقى وغير مقبول.. فمن حق المواطن أن يصوت على مادة مادة.. وأن أوافق على مادة وأرفض الأخرى.. ثالثا يجب إنشاء هيئة دستورية تضع الدستور بفلسفة ثورة ٢٥ يناير بما لا يكرس سلطات مطلقة لرئيس الدولة مرة أخرى.. فالدستور الحالى والسوابق صيغت من أجل منح الرئيس صلاحيات لا نهائية فى أكثر من ٣٠ مادة.. (ولذلك لما سألوا فرعون.. يا فرعون إيه فرعنك: قال ملقيتش دستور يلمنى).. وبهذا تصبح سلطة الرئيس طاغية على جميع السلطات.. وبما أن الرئيس هو الرئيس الفعلى للسلطة التنفيذية.. تجاوز سلطة الحكومة السلطة التشريعية والقضائية.. وأتصور أننا يجب أن نقوم أولاً وبأسرع وقت بإجراء انتخابات نقابية.. لأن تلك الانتخابات ستخلق حراكاً سياسيا واجتماعياً.. ونضع رجالاً منزهين عن أى ميول سياسية أو أى ضغوط أمنية، كما فى السابق.. وليس من المنطق أن نأتى برئيس جديد للدولة ومجلس شعب دون أن يتم تنظيم الدولة.. وتنظيم الدولة يأتى من الشعب الذى يجب أن يضع أساساً ديمقراطياً سليماً.. وأقترح أن نبدأ بالانتخابات النقابية على مستوى الجمهورية إلى جانب الانتخابات العمالية بجانب إجراء انتخابات حرة لاتحادات الطلبة فى الجامعات.. ثم إجراء الانتخابات على مستوى العمد وشيوخ القرى وأيضاً عمداء الجامعات ورؤساء الأقسام ورؤساء الأحزاب.. أعتقد أنه بذلك نكون قد مهدنا لانتخابات مجالس محلية وبرلمانية.. ويتم كسر الحاجز النفسى بين المواطن وصندوق الانتخاب، ويشعر بأنه يعيش جواً ديمقراطياً صحياً وسليماً.. وهذا المناخ الصحى هو الذى سيخرج لنا رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب الجدد.

وأعرف تماماً أن البعض سيقول لى: ولماذا لا نوافق على التعديلات المقترحة.. كبداية فى مشوار التغيير والإصلاح؟.. أقول لهم: ومن يدرى أن الرئيس القادم لمصر سيلتزم بعمل دستور جديد يقوم على تقليص صلاحياته..

(تتمة المقال ص١٣)

عمرو الليثى
amrellissy@hotmail.com

النشيد الوطنى فى احتفال جوجل بذكرى سيد درويش

الصفحة الرئيسية لمحرك البحث

كتبت ـ بسنت زين الدين:

«بلادى بلادى بلادى، لكى حبى وفؤادى».. جزء من النشيد الوطنى احتفل من خلاله محرك البحث «جوجل» بذكرى ميلاد الموسيقار الراحل سيد درويش، حيث وضع صورته بصحبة شعارها فى منتصف صفحتها الرئيسية مساء أمس الأول، واحتوى الشعار على صورة لسيد درويش بصحبة العود ويلتف من حوله علم مصر ومكتوبة عليه كلمات من النشيد الوطنى.

الموسيقار سيد درويش اسمه الحقيقى هو «السيد درويش البحر» وهو مجدد الموسيقى وباعث النهضة الموسيقية فى مصر والوطن العربى، وأدخل درويش فى الموسيقى للمرة الأولى فى مصر الغناء البوليفونى فى أوبريت «العشرة الطيبة» وأوبريت «شهرزاد» و«البروكة». ولد سيد درويش فى الإسكندرية فى ١٧ مارس ١٨٩٢، وتوفى فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٣، بدأ ينشد مع أصدقائه ألحان الشيخ سلامة حجازى والشيخ حسن الأزهرى.

قالوا:

«دستور ٧١ مات»

د. ثروت بدوى فى «الجمهورية»، مطالباً بعدم العودة إلى هذا الدستور.

«أطالب بمحاكمته»

د. ميرفت التلاوى فى «الوفد»، متحدثة عن بطرس غالى، وزير المالية السابق.





«تدربوا فى أمريكا وألمانيا على صناعة الشغب ومكافحته»

لويس جريس فى ملحق «شباب التحرير»، واصفاً ضباط أمن الدولة.